تقرير

الدورة الحادية والأربعين
للجنة الدائمة للتعاون
الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي

مكتب تنسيق الكومسيك

نوفمبر **2025**

C O M C E C

اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة التعاون الإسلامي
(كومسيك)

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال:

مكتب تنسيق الكومسيك

العنوان: Necatibey Cad. No. 108, Ankara 06100, Turkey

الهاتف: 90.312.2945710

الفاكس 90.312.2945777

البريد الإلكتروني:

comcec@comcec.org

مكتب تنسيق الكومسيك
1-4 ديسمبر 2025

جدول المحتويات

	جزء I	الصفحة
	قرارات منظمة التعاون الإسلامي التي تشكل الأساس والدليل لأنشطة الكومسيك	
I.	القرار الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث بشأن إنشاء اللجان الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي برئاسة رؤساء الدول	**7**
II.	البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي الخامس بتكليف رئيس الجمهورية التركية برئاسة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري	**8**
III.	البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي الثالث عشر "الوحدة والتضامن من أجل العدالة والسلام". الجمهورية التركية.	**9**

	جزء II	
	جدول أعمال وقرار وتقرير دورة الكومسيك الواحدة والأربعين	
I.	جدول أعمال دورة الكومسيك الواحدة والأربعين	**13**
II.	قرارات دورة الكومسيك الواحدة والأربعين	**15**
III.	تقرير دورة الكومسيك الواحدة والأربعين	**29**

	الملاحق	
1.	قائمة المشاركين في دورة الكومسيك الواحدة والأربعين	**42**
2.	تقرير لجنة الدورة السابعة والأربعين	**61**
3.	الكلمة الافتتاحية التي ألقاها معالي رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك، في الجلسة الافتتاحية	**66**
4.	كلمة معالي د. حسين إبراهيم طه، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، في الجلسة الافتتاحية	**72**
5.	كلمة د. محمد سليمان الجاسر، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية IsDB Group، في الجلسة الافتتاحية	**74**
6.	كلمة رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية ICCD معالي السيد عبد الله بن صالح كامل.	**79**
7.	كلمة السيد رفعت حصارجيكلي أوغلو، رئيس اتحاد الغرف والبورصات التركية (TOBB) ونائب رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية (ICCD).	**83**
8.	البيان الختامي لمعالي جودت يلماز، نائب رئيس الجمهورية التركية	**85**
9.	توصيات السياسات لاجتماعات مجموعة عمل الكومسيك	**89**

10.	قائمة الوثائق الأساسية التي تم النظر فيها و / أو تقديمها في دورة الكومسيك الواحدة والأربعين	**104**

الجزء الأول

قـــرارات

منظمة التعاون الإسلامي التي أُنشئت بموجبها

اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة

والتي تسترشد بها اللجنة في أعمالها

(l)

القرار الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث
بتأسيس اللجان الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي
برئاسة رؤساء الدول
قرار رقم 3/13 س (ق أ)

إن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث (دورة فلسطين والقدس) المنعقد في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية في الفترة من 19 إلى 22 ربيع الأول 1401هـ الموافق من 25 إلى 28 يناير 1981م.

بعد أن استمع إلى الاقتراح الذي تقدم به جلالة الملك الحسن الثاني ، رئيس لجنة القدس بإنشاء لجان يرأسها ملوك ورؤساء الدول الإسلامية.

وانطلاقا من الإيمان العميق بضرورة تدعيم العمل الإسلامي المشترك في الميدان العلمي والتكنولوجي وفي الميدان الاقتصادي والتجاري.

ورغبة في إعطاء الإعلام والثقافة انطلاقة جديدة لتعريف الرأي العام الدولي بقضايا الأمة الإسلامية الأساسية وخاصة قضية القدس وفلسطين، ومواجهة الحملة المغرضة الموجهة ضد الإسلام والمسلمين،

يـــقـــرر :

1- إنشاء ثلاث لجان دائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي، وللتعاون الاقتصادي والتجاري وللإعلام والشؤون الثقافية.

2 - مهمة هذه اللجان متابعة تنفيذ القرارات التي اتخذها ويتخذها المؤتمر الإسلامي في المجالات المذكورة، وبحث سبل تعزيز العلاقات بين الدول الإسلامية في هذه الميادين ووضع البرامج وتقديم الاقتراحات الهادفة إلى تحقيق دعم قدرة الدول الإسلامية في تلك المجالات.

3 - ستكون كل لجنة من ممثلي عشر دول على مستوى وزاري وبرئاسة رئيس إحدى الدول الإسلامية.

4 - ينتخب أعضاء هذه اللجان من طرف وزراء خارجية الدول الإسلامية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

5 - تعقد هذه اللجان اجتماعاتها بناء على دعوة رئيسها أو من غالبية الدول الأعضاء فيها، ويكون اجتماعها نظاميا إذا حضرته الأغلبية.

==========
==========

(II)

البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي الرابع
بشأن إسناد رئاسة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
إلى فخامة الرئيس كنعان افرين رئيس الجمهورية التركية
البيان الختامي رقم IS/4-84/E/DEC

"... قرر المؤتمر إسناد رئاسة اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري إلى فخامة رئيس الجمهورية التركية السيد/ كنعان افرين..."

(III)

البيان الختامي
للدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي
"الوحدة والتضامن من أجل العدالة والسلام"
إسطنبول، الجمهورية التركية
14-15 إبريل/نيسان 2016

(OIC/13th SUMMIT 2016/FC/FINAL)

1. أولى المؤتمر أهمية بالغة للربط متعدد الوسائط من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في المنظمة بشكل أكبر. وفي هذا الصدد، لاحظ المؤتمر المستجدات الأخيرة الخاصة بتنفيذ مشروع منظمة التعاون الإسلامي للسكة الحديد بين دكار وبورتسودان، وشجع ملاك مشروع المنظمة والأطراف المعنية على مواصلة جهودهم من أجل حشد الدعم الفني والتمويل لإنجاح تنفيذ هذا المشروع التكاملي.

2. أشاد المؤتمر بدور اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)، برئاسة رئيس الجمهورية التركية، في الإسهام في تحقيق أهداف المنظمة في المجال الاقتصادي.

3. أعرب المؤتمر عن عميق تقديره للتنفيذ الناجح للنسخة المنقحة من استراتيجية الكومسيك ونظامها الأساسي، اللذين اعتمدتها هما القمة الاستثنائية الرابعة. وأهاب المؤتمر بجميع الدول الأعضاء تعزيز تنفيذ النسخة المنقحة من استراتيجية الكومسيك ونظامها الأساسي بالتنسيق والتعاون الوثيق مع الأمانة العامة، وبما يتماشى مع ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، كما طلب من الدول الأعضاء مواصلة المشاركة بفعالية في أعمال الكومسيك تحت رئاسة فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية.

الـجـزء الثـانـي

ـــدول أعمـــال، وقـــرار، تقرير
الدورة الحادية والأربعين
للجنة الدائمة للتعاون
الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي

جدول أعمال
دورة الكومسيك الحادية والأربعين
(1 - 4 نوفمبر 2025)

الأصـل: بالإنجليزية

جدول أعمال
دورة الكومسيك الحادية والأربعين
(1 - 4 نوفمبر 2025)

1. افتتاح الاجتماع واعتماد جدول الأعمال
2. تقرير عن استراتيجية الكومسيك وتنفيذها
3. تنفيذ برنامج منظمة التعاون الإسلامي – 2025: البرنامج التنفيذي
4. التطورات الاقتصادية العالمية مع إشارة خاصة إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
5. التجارة البينية في دول منظمة التعاون الإسلامي
6. تعزيز دور القطاع الخاص في التعاون الاقتصادي
7. تعميق التعاون المالي
8. تحسين النقل والاتصالات
9. تطوير قطاع سياحة مستدام وتنافسي
10. زيادة إنتاجية القطاع الزراعي والحفاظ على استمرارية الأمن الغذائي
11. التخفيف من حدة الفقر
12. التعاون في التحول الرقمي
13. تبادل الآراء حول "تطوير/تحسين استراتيجيات التصدير للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"
14. تاريخ انعقاد دورة الكومسيك الثانية والأربعين
15. أية أعمال أخرى
16. اعتماد القرارات

II

قرارات
دورة الكومسيك
الحادية والأربعين
(إسطنبول، تركيا، 1-4 نوفمبر، 2025)

الأصـل: بالإنجليزية

قرارات
دورة الكومسيك
الحادية والأربعين
(إسطنبول، تركيا، 1-4 نوفمبر، 2025)

انعقدت دورة الكومسيك (اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي) الوزارية الواحدة الأربعون في (1-4) نوفمبر 2025، في إسطنبول.

بالإشارة إلى القرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامية الذي عُقد في بانجول، غامبيا يومي (4-5) مايو 2024، التي أثنت على دور الكومسيك برئاسة رئيس الجمهورية التركية في المساهمة في تحقيق أهداف منظمة التعاون الإسلامي في المجال الاقتصادي، وأثنت بالغ الثناء على النجاح في تنفيذ النظام الأساسي المنقح للكومسيك والاستراتيجية المُعتمدة خلال مؤتمر القمة الإسلامية الاستثنائي الرابع؛

وبالإشارة أيضاً إلى القرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمرات القمة الإسلامية، ومجلس وزراء الخارجية CFM والكومسيك ومؤتمر القمة الإسلامية الاستثنائي الرابع ومؤتمر القمة الاقتصادي للكومسيك في عام 2009 والدورة الواحدة والخمسين لمجلس وزراء الخارجية، ودورة الكومسيك الأربعين؛

وتأكيداً على التزام البلدان الأعضاء في برنامج منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025: برنامج العمل المُعتمد في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامية الذي عقد في 14-15 أبريل/نيسان 2016 في إسطنبول بتركيا وباستراتيجية الكومسيك التي اعتمدها مؤتمر القمة الإسلامية الاستثنائي الرابع والمقام في 14-15 من شهر آب/أغسطس 2012 في مكة المكرمة؛

وبالإشارة إلى أهداف الكومسيك وولايتها وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن القمة الإسلامية والنظام الأساسي للكومسيك، بما في ذلك العمل اعتبارها بمثابة المنتدى المركزي للبلدان الأعضاء لمناقشة الشؤون الاقتصادية والتجارية المشتركة;

إذ تحيط علماً بتقديم التقارير المرحلية، وأوراق العمل والدراسات بشأن مختلف بنود جدول الأعمال التي قدمتها الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومكتب تنسيق الكومسيك CCO، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية SESRIC، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ICDT، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية IsDB، والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي IOFS، ومركز عمل منظمة التعاون الإسلامي OIC LC، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية SMIIC، والغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية ICCIA;

تعرب عن تقديرها للبلدان الأعضاء لاستضافتها المؤتمرات الوزارية والاجتماعات وورش العمل والمعارض وغيرها من الأنشطة في مجالات التعاون؛

وإذ تشيد بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومكتب تنسيق الكومسيك ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري، وهي مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية SESRIC والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ICDT ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية IsDB والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ICD والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ITFC والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ICIEC وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية ISFD والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي IOFS مركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية SMIIC والغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية ICCIA;

1. **وإذ تستذكر** القرارات ذات الصلة الصادرة عن القمة العربية الإسلامية الاستثنائية المشتركة بشأن العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 في الرياض، والقمة الإسلامية الخامسة عشرة التي عُقدت في بانجول يومي 4 و 5 أيار/مايو 2024، فإنها **تشجع** الدول الأعضاء على التنفيذ الكامل لتلك القرارات.

2. إذ **ترحّب** اللجنة بوقف إطلاق النار في غزة، فإنها **وتدعو إلى** تنفيذه الكامل، **وتؤكد** أن الزخم الذي تحقق في **مفاوضات** وقف إطلاق النار **ينبغي** أن يسهم في تحقيق حل الدولتين.

3. **تحيط علماً** بخطة الاستجابة الطارئة التي أعدتها دولة فلسطين لمواجهة تداعيات العدوان الإسرائيلي على دولة فلسطين، وجريمة الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل في قطاع غزة، و**تدعو** الدول الأعضاء والوكالات التنموية والصناديق الوطنية المعنية لدعم خطة الاستجابة الطارئة للإغاثة والتعافي بالتنسيق مع حكومة دولة فلسطين.

4. **تدعو اللجنة** البلدان الأعضاء لاتخاذ التدابير اللازمة لإعفاء البضائع والسلع الفلسطينية من الرسوم الجمركية وأي رسوم وضرائب لها نفس الأثر، ومن دون قيود كمية أو نوعية، بما ينعكس إيجاباً على تعزيز صمود الشعب الفلسطيني على أرضه ودعم جهود دولة فلسطين لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

5. **تدعو** الدول الأعضاء والأطراف المعنية، في سياق إعادة تفعيل دور الجمهورية العربية السورية، إلى دعم الجهود الرامية إلى توجيه المساعدات الإنسانية والتنموية وتنسيقها مع تخصيص جزء منها لجهود إعادة الإعمار، وبما يحترم سيادة الدولة السورية ووحدة أراضيها، ويسهم في تعزيز الاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة لشعبها.

6. **وإذ تشيد** بالمساعي الرامية إلى تنفيذ استراتيجية الكومسيك والتوصيات الوزارية المتعلقة بالسياسات من قبل البلدان الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، **تدعو** البلدان الأعضاء إلى بذل كل جهد ممكن لتنفيذ توصيات السياسة العامة وتسخير فوائد المرافق والآليات الحالية، ولا سيما مجموعات عمل الكومسيك وبرامج دعم مشاريع الكومسيك، وخاصة برنامج الكومسيك لتمويل المشاريع وبرنامج كومسيك القدس، **وتطلب** من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية دعم البلدان الأعضاء لتحقيق هذه الغاية.

7. **وإذ تُشير** إلى القرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورة الحادية والخمسين لمجلس وزراء الخارجية، وإذ تأخذ بعين الاعتبار الأهمية الحيوية لتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية في الجمهورية العربية السورية، تُرحّب ببرنامج الكومسيك سورية المؤسس لهذا الغرض.

8. **وإذ تُرحّب** باجتماع أصحاب المعالي الوزراء ورؤساء الوفود في 4تشرين الثاني/نوفمبر 2025على هامش الدورة الحادية والأربعين للجنة كومسيك، حيث تداول أصحاب المعالي الوزراء ورؤساء الوفود النقاش حول جهود التعافي وإعادة الإعمار في سورية والمساهمات المحتملة للدول الإسلامية في مساعي التنمية في سورية.

9. **تدعو** الدول الأعضاء إلى استخدام نظام متابعة سياسات الكومسيك لتقديم المعلومات والبيانات اللازمة حول تنفيذ توصيات السياسة الوزارية للكومسيك في بلدانها، **وتطلب** من مكتب تنسيق الكومسيك CCO تقديم تقارير منتظمة عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الكومسيك إلى دورات الكومسيك واجتماعات لجنة المتابعة وغيرها من منتديات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة.

10. **تعرب عن تقديرها** للأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومكتب تنسيق الكومسيك CCO ومركز SESRIC والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ICDT ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية IsDB والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ITFC والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ICIEC والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ICD وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية ISFD والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي IOFS ومركز العمل OIC LC، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية SMIIC والغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية ICCD لجهودهم في تنفيذ استراتيجية الكومسيك وتوصيات السياسة الوزارية.

11. **وإذ تؤكد** على أهمية تحقيق الأهداف المحددة في برنامج منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025: وإذ **تؤكد** على أهمية تحقيق الأهداف التي حددها برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025، والمتابعة النشطة للجزء الاقتصادي والتجاري من البرنامج من قبل الكومسيك، **وإذ ترحب** بجهود التحضير الرامية إلى تطوير برنامج عملٍ كاملٍ يَخْلُف البرنامج، **تطلب** من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي تقديم تقارير تقدم شاملة بهذا الشأن إلى دورات الكومسيك الوزارية واجتماعات لجنة المتابعة.

12. **وإذ تحيط علماً** الصعوبات التي تواجهها الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية SESRIC في جمع المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد تقرير

التقدم حول برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025 (OIC-2025)، **تطلب** من الدول الأعضاء تزويد المركز بأحدث البيانات والمعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب من خلال الرد على الاستبيان الذي يوزعه المركز، و**تدعو** الدول الأعضاء إلى المشاركة الفعّالة في العملية الجارية لتطوير برنامج عمل جديد لمنظمة التعاون الإسلامي للفترة 2026-2035 والمساهمة في هذا المسعى من خلال تقديم مدخلاتها الخاصة، بما في ذلك الأولويات والأهداف الاستراتيجية.

13. وكذلك، إذ تحيط اللجنة علماً بنتائج تقرير مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية SESRIC المعنون "التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي 2025: "مسارات الاستقرار في ظل آثار التعرفات الجمركية"، الذي يقدم تقييماً متعمقاً للبيئة الاقتصادية الكلية العالمية، وإذ **تدرك** التحديات والفرص الكبيرة التي تُمثلها هذه التحولات في السياسات التجارية؛ فإنها **تشجع** الدول الأعضاء على وضع استراتيجيات شاملة للتخفيف من المخاطر الناجمة عن التعرفات الجمركية، والاستفادة من الفرص الناشئة من خلال تنويع أسواق التصدير ومنتجاته، وتعزيز مرونة سلسلة التوريد وقدرتها التنافسية، وتشجيع الاستثمار في البنية التحتية المتعلقة بالتجارة وتنمية المهارات، وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي والتجارة البينية بين دول منظمة التعاون الإسلامي، وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمارات، لا سيما في قطاعات التصنيع والموارد الحيوية. **وتعهد** إلى مركز سيسرك بمواصلة رصد التطورات الاقتصادية العالمية وآثارها على البلدان الأعضاء، وكذلك مواصلة تقديم التقارير عنها إلى دورات الكومسيك السنوية.

14. **وبالإشارة** إلى القرارات ذات الصلة الصادرة عن دورات الكومسيك، **تطلب** من البلدان الأعضاء التي لم تقم بذلك بعد، أن توقع وتصادق على الاتفاقيات في المجال الاقتصادي لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

15. وإذ **تأخذ بالأعتبار** أهمية نظام تجاري متعدد الأطراف عادل ومنصف من أجل تحقيق النمو المستدام للدول، **تُعرب** عن تقديرها لجهود الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي هي أيضاً دول أعضاء في منظمة التجارة العالمية (WTO)، بهدف تحقيق إصلاحات متوازنة وعادلة في منظمة التجارة، بما يسهم في تعزيز النظام التجاري متعدد الأطراف.

16. وإذ **تأخذ علماً** بالمساعدة الفنية الحالية التي تقدّمها الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى الدول غير المشاركة في المنظمة، لدعم جهودها في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، **تطلب** من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT) مواصلة تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء في سياق المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، والعمل على تنسيق مواقف الدول الأعضاء داخل منظمة التجارة العالمية.

17. **ترحب مع التقدير** بطلب المملكة العربية السعودية استضافة المؤتمر الوزاري الخامس عشر لمنظمة التجارة العالمية في عام 2028 في المملكة العربية السعودية.

18. وإذ **تشير** اللجنة إلى القرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورة الأربعين للكومسيك، **وتشيد** بالجهود المبذولة نحو التنفيذ الفعّال لنظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC)، الذي أصبح سارياً اعتباراً من 1 تموز/يوليو 2022، **تطلب** من الدول المشاركة التي لم تستكمل بعد إجراءاتها الداخلية أن تقوم بذلك، **وتدعو** الدول الأعضاء التي لم توقّع أو تصدّق بعد على اتفاقيات النظام المذكور إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن واستكمال الإجراءات الأخرى اللازمة للانضمام إلى النظام.

19. **إذ تشير** إلى قرارات الاجتماع الوزاري الثالث للجنة التفاوض التجاري TNC لنظام الأفضلية التجارية TPS-OIC التابع لمنظمة التعاون الإسلامي الذي استضافته جمهورية تركيا يومي (10-11) حزيران/يونيو 2024 في إسطنبول، ودورة الكومسيك الوزارية الأربعين التي طلبت مواصلة المراجعة الفنية في عام 2025 للتوسع المحتمل لنظام الأفضليات التجارية TPS-OIC مع زيادة تغطية المنتجات وإضافة الضوابط الجديدة، **ترحب** بقرارات اجتماع لجنة التفاوض التجاري TNC الذي عُقد يومي (1-2) تشرين الأول/أكتوبر 2025 على مستوى كبار المفاوضين، لا سيما قراره بإطلاق مناقشات أولية بشأن التحديات في تنفيذ نظام التعريفات التفضيلية PRETAS، ومجالات وأهداف التوسع المحتملة، والاعتبارات القانونية، والمسائل المؤسسية، بهدف استكشاف إمكانيات توسيع نظام الأفضلية التجارية TPS-OIC.

20. وإذ تعرب عن تقديرها للجمهورية التركية على تطوعها لاستضافة اجتماع لجنة التفاوض التجاري TNC المقبل في (3-4) فبراير 2026، **وتدعو** البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي وقعت وصادقت على اتفاقية إطار نظام الأفضليات التجارية TPS-OIC، إلى حضور هذا الاجتماع المهم، **وتدعو** البلدان الأعضاء الأخرى المهتمة، والتي ليست طرفاً في الاتفاقية الإطارية إلى المشاركة بصفة كمراقبين.

21. وإذ تحيط علماً مع التقدير بتنظيم ورش العمل والندوات عبر الإنترنت والدورات التدريبية والمعارض والمنتديات التي ينظمها المركز الإسلامي لتنمية التجارة ICDT ومؤسسات البلدان الشريكة في مجال التجارة؛ **تطلب** من البلدان الأعضاء الاستمرار في تزويد المركز ICDT بالبيانات الإحصائية المتعلقة بالتجارة والاستثمارات واللوائح التنظيمية.

22. تعرب عن تقديرها لأنشطة الترويج والتطوير وبناء القدرات التي تقوم بها المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة ITFC، وحشد الأموال من السوق الدولية وشركاء التنمية لتمويل عمليات التجارة في البلدان الأعضاء، بما يساهم في تحقيق هدف التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 25%.

23. تطلب من المؤسسة الإسلامية ICIEC، بالتعاون مع مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية SESRIC والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ICDT والغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية ICCD، مواصلة جهودها لاستكمال الاستعدادات الفنية لإطلاق برنامج مركز منظمة التعاون الإسلامي لذكاء الأعمال OBIC، وتقديم تقارير التقدم بانتظام فيما يتعلق بمركز OBIC إلى دورات الكومسيك الوزارية واجتماعات لجنة المتابعة.

24. وإذ تشيد بجهود معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية SMIIC في مجالات توحيد المقاييس والاعتماد والمقاييس، وإذ **تحيط علماً** بأثرها الإيجابي في تعزيز تيسير التجارة وبناء القدرات، **تدعو** البلدان الأعضاء إلى اعتماد معايير معهد المواصفات SMIIC التابع لمنظمة التعاون الإسلامي واستخدامها، بوصفها معاييرها الوطنية بهدف المساهمة في تنسيق المعايير وتخفيف الحواجز التقنية أمام التجارة بين البلدان الأعضاء. **وتدعو** البلدان الأعضاء المعنية التي تستخدم معايير معهد المواصفات OIC/SMIIC، إلى اعتماد هذه المعايير رسمياً وفق إرشادات اعتماد معهد SMIIC.

25. تشجّع الدول الأعضاء على الاستفادة من مرافق الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية (ICCD) بهدف تبادل المعرفة وتقاسم أفضل الممارسات وتعزيز شبكات التعاون التي تسهم في بناء قدرات القطاع الخاص وتطوير التجارة البينية بين دول منظمة التعاون الإسلامي.

26. وإذ تعترف بالدور المهم الذي يلعبه مركز التحكيم التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، باعتباره مؤسسة تابعة للغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية ICCD، في تسوية المنازعات، فإنها **تدعو** البلدان الأعضاء إلى تشجيع المشاركة الفعالة في أنشطة مركز التحكيم التابع لمنظمة التعاون الإسلامي بهدف الاستفادة من الخدمات التي يقدمها المركز لمن يطلبها.

27. مع الأخذ في الاعتبار الدور الحاسم لتمويل القطاع الخاص في تعبئة الاستثمارات الخاصة وضمان النمو الاقتصادي المستدام للبلدان الأعضاء، **تثني** على المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص لجهودها في تعزيز تنمية القطاع الخاص ومساعدة التقدم الاقتصادي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال تقديم الدعم المالي والخدمات الاستشارية للقطاع الخاص، **وتدعو** البلدان الأعضاء إلى مواصلة الاستفادة من مرافق المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص من خلال مشاريع ملموسة تهدف إلى خلق المنافسة وريادة الأعمال وفرص العمل.

28. وإذ **تحيط علماً** مع التقدير بالجهود المبذولة في إطار برنامج الكومسيك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، **تدعو** الدول الأعضاء والمؤسسات ذات الصلة في منظمة التعاون الإسلامي المهتمة إلى المشاركة الفاعلة في الأنشطة التي ستُنفذ في إطار البرنامج خلال الفترة المقبلة.

29. تدعو البلدان الأعضاء إلى دعم الترويج لصندوق الشريعة الدولي OIC/COMCEC الذي يتضمن أسهماً من مؤشر الشريعة 50 للكومسيك (OIC COMCEC 50 Shariah Index) الذي تطور بتنسيق بين منتدى بورصات منظمة التعاون الإسلامي للمستثمرين والمجتمعات المالية في بلدانهم.

30. تطلب من الأمانة العامة لمنتدى بورصات منظمة التعاون الإسلامي استكمال التحضيرات الفنية لمشروع تبادل الذهب لمنظمة التعاون الإسلامي، على أساس نموذج سلسلة الكتل (blockchain)، بالتعاون مع البنوك المركزية للبلدان الأعضاء المهتمة.

31. وإذ ترحب بمشاركة 14 بلداً عضواً في المنصة العقارية الإلكترونية التابعة للكومسيك في إطار منتدى تنظيم أسواق رأس المال، **تطلب** من أمانة المنتدى الإسراع في استكمال الأعمال القانونية والإدارية والفنية اللازمة لإنشاء منصة عقارية إلكترونية متكاملة، **وتدعو** الدول الأعضاء التي لم تقم بذلك بعد إلى تحديد هيئاتها المخولة وإبلاغها إلى أمانة المنتدى.

32. تؤكد اللجنة **مجدداً** أهمية مشروع سكة حديد داكار – بورتسودان، وضرورة إعادة تفعيل اجتماعات الدول الأعضاء المعنية والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية وغيرها من مؤسسات المنظمة ذات الصلة بشأن هذا المشروع المهم، الذي يهدف إلى تعزيز حركة الأفراد والبضائع بين الدول الإفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

33. وإذ ترحب اللجنة بعرض جمهورية تركيا استضافة المؤتمر الوزاري الثاني للنقل في منظمة التعاون الإسلامي، المقرر عقده في 11–12 شباط/فبراير 2026، و**تطلب** من الدول الأعضاء المشاركة الفاعلة في هذا المؤتمر المهم.

34. وإذ تشيد اللجنة بالانعقاد الناجح للدورة السادسة لمؤتمر وزراء العمل في منظمة التعاون الإسلامي في 15–16 تشرين الأول/أكتوبر 2025 في الدوحة، قطر، فإنها **تطلب** من الدول الأعضاء والمؤسسات ذات الصلة في المنظمة بذل مزيد من الجهود من أجل تنفيذ قرارات المؤتمر.

35. وإذ **تشير** اللجنة إلى تخصيص يوم 11 كانون الأول/ديسمبر يوماً للأمن الغذائي في منظمة التعاون الإسلامي، **تطلب** من منظمة الأمن الغذائي (IOFS)، بالتعاون مع الدول الأعضاء والمؤسسات ذات الصلة في المنظمة، تنفيذ أنشطة للاحتفاء بهذا اليوم على نطاق واسع في جميع أنحاء دول منظمة التعاون الإسلامي.

36. وإذ تعرب عن تقديرها لمركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية SESRIC على جهوده في استكمال تنفيذ خارطة الطريق الاستراتيجية لبرنامج التعليم والتدريب المهني والتقني في منظمة التعاون الإسلامي OIC-TVET للفترة (2020-2025)، **تطلب** من مركز SESRIC إعداد خارطة الطريق الاستراتيجية الجديدة للبرنامج OIC-TVET للفترة (2026-2030) مع الاستمرار في تقديم تحديثات منتظمة عن التقدم المحرز إلى دورات الكومسيك واجتماعات لجنة المتابعة لضمان استمرار التنفيذ الناجح للبرنامج OIC-TVET.

37. وإذ تشيد بجهود مركز SESRIC في إعداد تقارير سنوية حول التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة SDGs ذات الأولوية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتقديمها إلى دورات الكومسيك الوزارية بانتظام؛ **تطلب** من مركز SESRIC مواصلة تنفيذ أنشطة التدريب الإحصائي مع التركيز على أهداف التنمية المستدامة لصالح مكاتب الإحصاء الوطنية NSOs والجهات ذات الصلة بأنظمة الإحصاء الوطنية للبلدان الأعضاء في إطار برنامج بناء القدرات الإحصائية StatCaB.

38. تشيد بجهود مركز SESRIC بصفته الأمانة العامة، في إطار شبكة مؤسسات الضمان الاجتماعي لمنظمة التعاون الإسلامي OIC-SSINET، وشبكة خدمات التوظيف العامة لمنظمة التعاون الإسلامي OIC-PESNET وشبكة وكالات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في منظمة التعاون الإسلامي OIC-SMENET، وكذلك جهوده في إطار شبكة السلامة والصحة المهنية لمنظمة التعاون الإسلامي OIC-OSHNET، **وتدعو** البلدان الأعضاء إلى المشاركة والمساهمة بنشاط في الأنشطة في إطار هذه الشبكات.

39. وإذ **تشير** اللجنة إلى القرارات ذات الصلة الصادرة عن دورات الكومسيك الوزارية، **تطلب** من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تقديم تقرير عن تنفيذ صندوق التضامن الإسلامي للتنمية (ISFD)، بالإضافة إلى التقرير التقييمي عن البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا (SPDA)، إلى الدورة الوزارية الثانية والأربعين للكومسيك واجتماع لجنة المتابعة الثانية والأربعين للكومسيك.

40. وإذ تحيط اللجنة علماً مع التقدير بجهود منتدى الكومسيك رفيع المستوى للتحول الرقمي في تبادل الخبرات بين البلدان الأعضاء في مجال التحول الرقمي، **تدعو** البلدان الأعضاء المهتمة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة إلى المشاركة بنشاط في فعاليات المنتدى رفيع المستوى.

41. ترحب بتوصيات السياسات الصادرة عن الاجتماع الخامس والعشرين لمجموعة العمل المعنية بالتجارة، والذي كان بمثابة الاجتماع التحضيري للجلسة الوزارية لتبادل الآراء حول "تطوير / تحسين استراتيجيات التصدير في البلدان

الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" المنعقد في الفترة (22-23) سبتمر 2025، **وتدعو** البلدان الأعضاء إلى تنفيذ هذه التوصيات والإبلاغ عن التقدم المحرز من خلال نظام متابعة سياسات الكومسيك.

42. تقرّر أن يكون "تطوير أدوات فعّالة لتمويل التجارة لزيادة الصادرات في البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي" موضوع جلسة تبادل وجهات النظر في دورة الكومسيك الثانية والأربعين **وتطلب** مجموعة عمل الكومسيك للتعاون التجاري في اجتماعها السابع والعشرين، بالتعاون مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، للخروج بتوصيات سياسية ملموسة حول هذا الموضوع وتقديم تقرير عنها إلى دورة الكومسيك الثانية والأربعين.

43. تنتخب اللجنة دولة الكويت وأذربيجان وغامبيا نواباً لرئيس مكتب الكومسيك لتمثيل المناطق العربية والآسيوية والإفريقية، على التوالي، وجمهورية باكستان الإسلامية مقرراً، لتولي مناصبهم اعتباراً من الاجتماع الثاني والأربعين للجنة متابعة الكومسيك. ونتيجة لهذا الانتخاب، يكون تشكيل لجنة المتابعة على النحو التالي؛

البلد	**الوضع**
الجمهورية التركية	رئيس الاجتماع (دائم)
دولة فلسطين	نائب الرئيس (دائم)
المملكة العربية السعودية	نائب الرئيس (دائم)
دولة الكويت	نائب الرئيس (عن المنطقة العربية)
أذربيجان	نائب الرئيس (عن منطقة آسيا)
غامبيا	نائب الرئيس (عن المنطقة الأفريقية)
دولة قطر	عضو المكتب السابق
بروناي دار السلام	عضو المكتب السابق
السنغال	عضو المكتب السابق
جمهورية باكستان الإسلامية	مقرراً

44. تقرّر عقد الاجتماع الثاني والأربعين للجنة المتابعة في يومي (12-13) مايو 2026، وعقد دورة الكومسيك الثانية والأربعين في 31 تشرين الأول/أكتوبر و3 تشرين الثاني/نوفمبر 2026، في تركيا.

القرارات التكميلية لدورة

الكومسيك الوزارية الحادية والأربعين

1. **ترحب** بتقرير تنفيذ استراتيجية الكومسيك المقدم من مكتب تنسيق الكومسيك، والذي يسلط الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية، **وتثني** على البلدان الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لمساهماتها القيمة في تنفيذ الاستراتيجية.

2. **كما ترحب** بالدعوة الثالثة عشرة لتقديم مقترحات المشاريع، والتي قدمها مكتب تنسيق الكومسيك في أكتوبر 2025 في إطار الكومسيك لتمويل المشاريع.

3. تشيد بانعقاد الاجتماع التنسيقي السنوي الثاني عشر لنقاط الاتصال للكومسيك بنجاح في 25–26 حزيران/يونيو 2025، والذي تحددت خلاله موضوعات فرق العمل للسنوات القادمة.

4. **تحيط علماً مع التقدير** بالتقرير الذي قدمته الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي حول تنفيذ المكون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي-2025: **تدعو** برنامج العمل، مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة إلى حضور الاجتماع التنسيقي السنوي التاسع لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ACMOI في يومي (10-11) كانون الأول/ديسمبر 2025، في جدة، بمقر منظمة التعاون الإسلامي الرئيسي.

5. **إذ تحيط علماً مع التقدير** بانعقاد الاجتماعين الرابع والعشرين والخامس والعشرين لمجموعة عمل الكومسيك للتعاون التجاري المنعقدين في (21 أبريل 2025) و(22-23 سبتمبر 2025)، على التوالي، تحت شعار "تطوير/تحسين استراتيجيات التصدير في البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي"، فإنها تُرحب بتوصيات السياسات الصادرة عنهما.

6. **وإذ تقر** بالتحديات التي تواجهها فلسطين وبالحاجة إلى اتخاذ تدابير لدعمها، **تدعو** اللجنة البلدان الأعضاء إلى دعم الشركات الفلسطينية، لا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لتعزيز قدرتها التصديرية.

7. **تدعو** الدول الأعضاء والمؤسسات المعنية في منظمة التعاون الإسلامي إلى دعم فلسطين من خلال برامج بناء القدرات في قطاعات السياحة والتمويل والنقل واللوجستيات.

8. **ترحب** بالأنشطة التي نفذها مكتب تنسيق الكومسيك، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية SESRIC، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ICDT، والبنك الإسلامي للتنمية IsDB، والمؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة ITFC، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ICIEC، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ICD، والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي IOFS، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية SMIIC، ومركز عمل منظمة التعاون الإسلامي OIC LC، والغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية ICCD، في مجال اختصاصاتهم، بما يتماشى مع استراتيجية الكومسيك منذ دورة الكومسيك الأربعين.

9. **تشيد** بمركز SESRIC لالتزامه المستمر بإعداد التقارير الفنية الأساسية والدراسات البحثية حول مختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بمؤتمرات واجتماعات منظمة التعاون الإسلامي، لا سيما المؤتمرات الوزارية القطاعية ودورات اللجان الدائمة، **وتعرب** عن تقديرها للتقارير والدراسات البحثية المحددة التي أجراها مركز SESRIC منذ دورة الكومسيك الأربعين والتي تتناول مجالات ذات صلة مثل التجارة الدولية وآثار التعريفات الجمركية، وأسواق العمل والتوظيف، والأمن المائي والغذائي، والتعاون المالي، والتخفيف من حدة الفقر.

10. **تشيد** بمركز الأبحاث SESRIC لتنفيذه مجموعة شاملة من برامج بناء القدرات وأنشطة التدريب في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية، وهو أمر بالغ الأهمية لاحتياجات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، **وتحيط علماً مع التقدير** بتنفيذ 119 نشاطاً لبناء القدرات منذ دورة الكومسيك الأربعين، والتي تم تصميمها خصيصا لخدمة تنفيذ توصيات الكومسيك الوزارية المتعلقة بالسياسات، وكذلك استراتيجية الكومسيك.

11. وتُشيد بجهود كل من مركز SESRIC والبنك الإسلامي للتنمية IsDB في التنظيم المشترك للدورة الرابعة عشرة للجنة الإحصائية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي OIC-StatCom، والتي شكّلت منصة لرؤساء الأجهزة الإحصائية الوطنية NSOs في الدول الأعضاء لمناقشة القضايا الإحصائية المستجدة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، وذلك برئاسة الجمهورية التركية، **وترحب** بنتائج الدورة التي عُقدت في أنقرة، والتي تناولت، من بين أمور أخرى، تحولات الطاقة القائمة على البيانات، وتحديث الأجهزة الإحصائية الوطنية عبر التحول الرقمي، ومؤشرات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (التعليم الجيد).

12. **تشيد** بجهود إندونوسيا ومعهد SMIIC لتنفيذ المشروعين التجاريين التاليين بنجاح في عام 2025 في إطار الكومسيك لتمويل المشاريع:

- يتم تنفيذ المشروع الذي يحمل عنوان "تعزيز معايير المسالخ لضمان الالتزام بمعايير الحلال وسلامة الغذاء" من قبل إندونيسيا بالشراكة مع تركيا والمعهد الإسلامي للمواصفات والمقاييس SMIIC.

- مشروع "تعزيز قدرات مختبرات القياس لتحسين البنية التحتية للجودة" الذي نفذه معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية SMIIC بالشراكة مع السودان وأوغندا وتركيا.

13. **تُثني** اللجنة على التنظيم الناجح للمعرض الصحي الخامس لمنظمة التعاون الإسلامي، الذي عُقد في داكار خلال الفترة من 15 إلى 19 نيسان/أبريل 2025، من قِبل جمهورية السنغال والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT) تحت شعار: "الصحة رافعة للتنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي"، **وتدعو** الدول الأعضاء إلى المشاركة الفاعلة في الأنشطة التالية:

- منتدى الاستثمار الإفريقي لمنظمة التعاون الإسلامي والمعرض الثاني للقطن والمنسوجات والجلود للدول الأعضاء في المنظمة، المزمع عقده في باماكو، مالي خلال الفترة 2–4 كانون الأول/ديسمبر 2025.
- المعرض التجاري الثاني للحرف اليدوية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، المقرر عقده في الدار البيضاء، المغرب خلال الفترة 18–28 كانون الأول/ديسمبر 2025.
- ندوة حول الاستعدادات للاجتماع الوزاري الرابع عشر لمنظمة التجارة العالمية CM14، المقرر عقده في مارس 2026 في الكاميرون، في يناير 2026.
- معرض السياحة "Utalii Africa"، المقرر عقده في كامبالا، أوغندا خلال الفترة 25–27 حزيران/يونيو 2026.

14. وإذ **تشيد** اللجنة بجهود مكتب تنسيق الكومسيك (CCO) والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT) بصفتهما أمانة لجنة المفاوضات التجارية (TNC) في الإشراف على المفاوضات التجارية وبناء القدرات ذات الصلة باتفاقية الإطار الخاصة بنظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC)، **تطلب** من أمانة اللجنة مواصلة أنشطة رفع الوعي بشأن النظام وتأثيره على القطاع الخاص بما يعود بالنفع على الدول الأعضاء في الفترة المقبلة.

15. **تدعو** اللجنة بلدان منظمة التعاون الإسلامي الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى مساعدة بلدان منظمة التعاون الإسلامي غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، **كما تدعو** اللجنة الدول الأعضاء والمؤسسات ذات العلاقة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي إلى تقديم الدعم للبلدان الأعضاء التي تحتاج إلى المساعدة الفنية في مجال تيسير التجارة من أجل تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة.

16. **وتأخذ اللجنة علماً مع التقدير** بأن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) قد حشدت تمويلاً قدره 4.2 مليارات دولار أمريكي في عام 2024 من البنوك والمؤسسات المالية الشريكة، بزيادة نسبتها 22.75% مقارنةً بـ 3.4 مليارات دولار في عام 2023، وأن موافقات تمويل التجارة لعام 2024 بلغت 7.3 مليارات دولار، بزيادة 6% مقارنةً بـ 6.9 مليارات دولار في عام 2023؛ كما بلغت عمليات صرف تمويل التجارة 6.6 مليارات دولار في عام 2024، أي بزيادة 9% مقارنةً بـ 6.0 مليارات دولار المسجلة في عام 2023.

17. **تحيط علماً** بمبادرات تعزيز التجارة وتنمية القدرات التي تنفذها المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة في إطار مختلف برامجها الرائدة مثل برنامج جسر التجارة العربية الإفريقية (AATB) ومبادرات المعونة من أجل التجارة للدول العربية (AFTIAS).

18. **تُشيد** بجهود المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ITFC في إطلاق مشاريع متعلقة بالتجارة في إطار برنامج ربط التجارة بآسيا الوسطى + (TCCA +)، بالتشاور مع البلدان الأعضاء التالية في منظمة التعاون الإسلامي: أذربيجان وكازاخستان وجمهورية قرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان، بهدف تيسير التجارة عبر الحدود، والوصول إلى الأسواق، وتشجيع التجارة والاستثمارات فيما بينها ومع بقية دول العالم.

19. **تُشيد** بحلول التجارة المتكاملة التي تُقدمها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ITFC، والتي تشمل تقديم المساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة إلى جانب المنتجات المالية للبلدان الأعضاء، بهدف تعظيم الأثر التنموي لحلول المؤسسة ITFC. كما تشيد بجهود المؤسسة ITFC في برنامجها العالمي للشركات الصغيرة والمتوسطة الهادف إلى تحسين وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة SMEs إلى الائتمان والأسواق الدولية بالشراكة مع البنوك المحلية ومؤسسات دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة SMEs في البلدان المستفيدة.

20. **تحيط اللجنة علماً** بتقرير التقدّم الذي قدّمته المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC) بشأن برنامج منظمة التعاون الإسلامي لذكاء الأعمال (OBIC)، وكذلك بالجهود التي بذلتها المؤسسة وشركاؤها في تنظيم برنامجين لبناء القدرات لمستخدمي البرنامج في جدة، المملكة العربية السعودية وإسطنبول، تركيا، إضافة إلى البرنامج الثالث الذي عُقد في جاكرتا، إندونيسيا، في شباط/فبراير 2025، كما **تحيط علماً** بالترتيبات الجارية لتنظيم البرنامج الرابع لبناء القدرات في المغرب خلال الربع الرابع من عام 2025، والمقرر استضافته من قبل المركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT).

21. **وتحيط اللجنة علماً** مع التقدير بأداء عمليات المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC) خلال عام 2024، حيث بلغ إجمالي قيمة الأعمال المؤمن عليها 12.9 مليار دولار أمريكي مقارنةً بـ 13.3 مليار دولار في عام 2023، كما تأخذ علماً بحجم الأعمال المؤمن عليها خلال النصف الأول من عام 2025، والذي بلغ 7.71 مليارات دولار أمريكي.

22. **وتُقر** اللجنة بدور المؤسسة (ICIEC) في دعم 5.968 مليارات دولار من أعمال التجارة والاستثمار البينية بين دول منظمة التعاون الإسلامي خلال عام 2024، و3.764 مليارات دولار خلال النصف الأول من عام 2025.

23. **ترحب أيضاً** بجهود معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية SMIIC لقيامه بالأنشطة التالية في مجال اختصاصه؛

- تدريب افتراضي بعنوان "المتطلبات العامة للصناعات الدوائية الحلال وفق المواصفة OIC/SMIIC 50-1:2022"، في 27–28 كانون الثاني/يناير 2025،
- تدريب افتراضي بعنوان "تقنيات متقدمة في تصنيع الأغذية الحلال"، في 19–20 شباط/فبراير 2025،
- ندوة عبر الإنترنت بعنوان "تحسين اللوائح الخاصة بحماية المستهلك فيما يتعلق بالمواصفات والسلامة"، في 27 شباط/فبراير 2025.
- تدريب بعنوان "مواصفات واختبارات المنتجات الحلال وفق OIC/SMIIC"، في 12–16 أيار/مايو 2025 في طشقند، أوزبكستان.
- ندوة عبر الإنترنت بمناسبة اليوم العالمي الثاني لمواصفات الحلال، في 16 أيار/مايو 2025.
- تدريب افتراضي بعنوان "تقييم المطابقة وفق المواصفة OIC/SMIIC 34:2020"، في 07–08 تموز/يوليو 2025.
- تدريب افتراضي بعنوان "الجيلاتين الحلال الصالح للأكل وفق المواصفة OIC/SMIIC 22:2021"، في 21–22 تموز/يوليو 2025.
- تدريب افتراضي بعنوان "نظام إدارة سلسلة الإمداد الحلال وفق المواصفة OIC/SMIIC 17-1&2:2020"، في 11–13 آب/أغسطس 2025.
- تدريب خاص افتراضي ثانٍ بعنوان "مستحضرات التجميل الحلال وفق المواصفة OIC/SMIIC 4:2018"، في 08–09 أيلول/سبتمبر 2025.
- مشروع بعنوان "تعزيز قدرات مختبرات القياس والمعايرة"، في 09–11 أيلول/سبتمبر 2025 في كامبالا، أوغندا، و1–2 تشرين الأول/أكتوبر 2025 في غِبزة، تركيا.
- أسبوع الاجتماعات الرابع عشر للجان الفنية واجتماع لجنة المطابقة والاعتماد (SMIIC/CCA)، في 22–26 أيلول/سبتمبر 2025 في كوالالمبور، ماليزيا.

24. **تُحيط علماً مع التقدير** بإصدار 22 مواصفة جديدة، ليصل إجمالي عدد مواصفات OIC/SMIIC إلى 79 مواصفةً، مما يُسهم في تطوير ممارسات الصناعة وتنسيقها.

25. وإذ **تؤكد** اللجنة على أهمية إنشاء وترسيخ آلية الاعتراف المتبادل متعددة الأطراف (MRA) بين هيئات الاعتماد الحلال الوطنية في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، من خلال المنتدى الإسلامي لهيئات اعتماد الحلال (IFHAB)، بما يتماشى مع مواصفات OIC/SMIIC الواردة في الهيكل العالمي للجودة في مجال الحلال (OHAQ)، **تطلب** تسريع الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف.

26. وإذ **تعرب اللجنة عن تقديرها** لجمهورية تركيا على استضافتها معرض حلال إسطنبول 2025 والقمة العالمية الحادية عشرة للحلال المقرر عقدها في إسطنبول، تركيا، خلال الفترة 26–29 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، بالتعاون مع المعهد الإسلامي للمواصفات والمقاييس (SMIIC) والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT)، **تدعو** الدول الأعضاء إلى المشاركة الفاعلة في هذه الفعاليات.

27. **تدعو** الدول الأعضاء والجهات المعنية في القطاع الخاص إلى دعم المركز الإسلامي لتنمية التجارة ICCD بشكل فعال في تنظيم منتديات خاصة بالقطاعات والترويج للاقتصاد الرقمي، والزراعة المستدامة، والسياحة المستدامة، والاقتصاد الإسلامي، والاقتصاد الحلال، والاستثمار، وتنمية ريادة الأعمال، باعتبارها قاطراتٍ استراتيجية لتعزيز التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي، وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص، وتعزيز الابتكار، وتشجيع النمو الاقتصادي المستدام في جميع أنحاء منظمة التعاون الإسلامي، من خلال مبادرات المركز الإسلامي ICCD التالية:

- سلسلة "أفضل ممارسات ريادة الأعمال" – آسيا، المقرر عقدها في 23 أيلول/سبتمبر 2026.
- سلسلة "أفضل ممارسات ريادة الأعمال" – إفريقيا، المقرر عقدها في 1–2 نيسان/أبريل 2026.
- منتدى السياحة المستدامة – باكستان، المقرر عقده في 21–22 كانون الثاني/يناير 2026.
- منتدى الاستثمار في الزراعة المستدامة – أذربيجان، المقرر عقده في 5–8 أيار/مايو 2026.
- منتدى الاستثمار في الاقتصاد الرقمي – عمّان، الأردن، المقرر عقده في 21–22 أيلول/سبتمبر 2026.

28. **تشجع** كيانات القطاع الخاص في منظمة التعاون الإسلامي على المشاركة في برامج أكاديمية التدريب التابعة للمركز الإسلامي لتنمية التجارة ICTA للاستفادة من فرص بناء القدرات في مجالات التمويل، وريادة الأعمال، وإدارة الأعمال العائلية، والتحول الرقمي، وبالتالي رفع مستوى الوعي وتعزيز المعرفة والمهارات لدى القطاع الخاص في منظمة التعاون الإسلامي للتكيف بشكل أفضل مع التحديات الاقتصادية والتكنولوجية.

29. **تأخذ علماً** بجهود الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية (ICCD) الرامية إلى تعزيز القدرات القطاعية المتخصصة ودعم نمو القطاع الخاص في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

30. ترحب اللجنة بانعقاد قمة قادة الأعمال لمنظمة التعاون الإسلامي لعام 2025 تحت شعار "القطاع الخاص شريكاً استراتيجياً من أجل التنمية المستدامة"، والتي نظمتها الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية (ICCD) في إسطنبول بتاريخ 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، على هامش الدورة الحادية والأربعين للكومسيك.

31. **تثني** على الجهود التعاونية المخلصة للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD) لتطوير أكثر من 10 معاملات مشتركة بقيمة تتجاوز 550 مليون دولار أمريكي، حيث تعاونت المؤسسة مع المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC)والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC) خلال عام 2025 .

32. **تحيط علماً مع التقدير** بجهود المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ICD في معالجة تنمية القطاع الخاص بما في ذلك خطوط التمويل، والتمويل المباشر، ومشاريع الأسهم في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال تخصيص الموافقة والصرف لما يزيد عن 550 مليون دولار أمريكي و500 مليون دولار أمريكي على التوالي، في عام 2025.

33. **وإذ تحيط علماً مع التقدير** بانعقاد الاجتماعين الثالث والعشرين والرابع والعشرين لمجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي، المنعقدين في (22 أبريل 2025) و(17-18 سبتمبر 2025) على التوالي، تحت شعار "تعزيز الأدوات المالية الإسلامية المستدامة والصديقة للبيئة لمكافحة الآثار السلبية لتغير المناخ والكوارث الطبيعية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"؛ **ترحب** بتوصياتهما المتعلقة بالسياسات.

34. **تُشيد** اللجنة بجهود كلٍّ من بنين وسيراليون على التنفيذ الناجح للمشروعات التالية في مجال التعاون المالي لعام 2025 في إطار تمويل مشاريع الكومسيك:

- المشروع المعنون "تبادل الخبرات في تصميم الإطار القانوني لإنشاء وحدة قيادية للتمويل الإسلامي"، الذي نفذته بنين بالشراكة مع ماليزيا.

- مشروع "بناء القدرات لتعزيز أنظمة الدفع الرقمية في القطاع المالي" الذي تنفذه سيراليون بالشراكة مع غامبيا ونيجيريا.

35. **ترحب** بانعقاد الاجتماع التاسع عشر لمنتدى بورصات منظمة التعاون الإسلامي في 23 سبتمبر 2025، وبعرض بورصة إسطنبول باعتبارها أمانة منتدى البورصات لمنظمة التعاون الإسلامي، لاستضافة الاجتماع العشرين للمنتدى في عام 2026. **وتدعو** البلدان الأعضاء إلى المشاركة النشطة في الأنشطة المنظمة في إطار هذا المنتدى.

36. **إذ تشيد** بجهود مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية SESRIC في تنظيم أنشطة التدريب وبناء القدرات حول مختلف الجوانب الفنية والتنظيمية المتعلقة بعمل البورصات، **تطلب** من SESRIC، بالتعاون مع أمانة منتدى بورصات منظمة التعاون الإسلامي تنظيم مثل هذه الأنشطة لصالح البورصات والسلطات الوطنية ذات الصلة في الدول الأعضاء في إطار برنامج SESRIC لبناء قدرات البورصات SE-CaB.

37. **وإذ تشيد أيضاً** بالجهود التي تبذلها فرق المهمات الخاصة التابعة لمنتدى الكومسيك لهيئات تنظيم أسواق رأس المال، وخاصة بناء القدرات وتنمية السوق والتمويل الإسلامي والوعي المالي والاستدامة؛ **ترحب** بانعقاد الاجتماع الرابع عشر للمنتدى في 15 أكتوبر 2025، وبعرض مجلس أسواق رأس المال CMB في الجمهورية التركية، بصفته أمانة المنتدى، لاستضافة الاجتماع الخامس عشر لمنتدى الكومسيك لهيئات تنظيم أسواق رأس المال CMR، في عام 2026، و**تدعو** جميع البلدان الأعضاء للمشاركة بنشاط في هذا الاجتماع.

38. **ترحب** بالجهود المبذولة لعقد الاجتماع السابع لمنتدى البنوك المركزية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي - الكومسيك في يومي (29-30) سبتمبر 2025 في إسطنبول، وعرض البنك المركزي للجمهورية التركية بصفته أمانة المنتدى، لاستضافة الاجتماع الثامن للمنتدى في عام 2026، **وتدعو** البلدان الأعضاء للمشاركة بنشاط في هذا الاجتماع.

39. **وإذ تثني** على برامج التدريب وبناء القدرات، لا سيما في مجال الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي، والعملة الرقمية للبنوك المركزية CBDC، والسياسة النقدية، وسلسلة القيمة الحلال، التي نظمها مركز SESRIC لصالح البنوك المركزية والسلطات النقدية للدول الأعضاء؛ **تطلب** من مركز SESRIC الاستمرار في تنظيم مثل هذه الأنشطة، لا سيما في مجال النهوض بالتمويل الاجتماعي الإسلامي، لصالح المؤسسات الوطنية ذات الصلة للدول الأعضاء في إطار برنامج بناء قدرات البنوك المركزية CB-CaB.

40. **وإذ تعترف** بالجهود التي يبذلها مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية SESRIC لتنظيم أنشطة بناء القدرات المختلفة لصالح السنغال في مجال السياحة، واحتفالاً باختيار داكار مدينةً سياحيةً في منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025؛ **تطلب** من مركز SESRIC أن يواصل إجراء الأنشطة التدريبية في هذا المجال لصالح البلدان الأعضاء.

41. **تحيط علماً مع التقدير** بانعقاد الاجتماعين الرابع والعشرين والخامس والعشرين لمجموعة عمل الكومسيك المعني بالنقل والاتصالات المنعقدين بتاريخ (24 أبريل 2025) و(17-18 سبتمبر 2025) على التوالي، تحت عنوان "تعزيز واستدامة الوصول إلى المناطق الريفية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، **وترحب** بتوصياتهما المتعلقة بالسياسات.

42. **تُشيد** بجهود غامبيا في التنفيذ الناجح للمشروع المعنون "تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لتحديد البيانات وتحليلها ومتابعتها لرصد انبعاثات قطاع النقل في غامبيا ودول منظمة التعاون الإسلامي"، الذي نُفّذ بالشراكة مع السنغال وتركيا وسيراليون ونيجيريا في عام 2025، في إطار تمويل مشاريع الكومسيك.

43. **ترحّب** بانعقاد الاجتماع الثالث عشر لمنتدى القطاع الخاص للسياحة التابع لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2025، وبعرض أمانة المنتدى استضافة الاجتماع الرابع عشر في عام 2026.

44. **تحيط علماً مع التقدير** بانعقاد الاجتماعين الرابع والعشرين والخامس والعشرين لمجموعة عمل الكومسيك للتعاون السياحي، المنعقدين بتاريخ (21 أبريل 2025) و(15-16 سبتمبر 2025) على التوالي، تحت شعار "تحسين جودة سياحة التراث واستدامتها في بلدان منظمة التعاون الإسلامي"، **وترحب** بتوصياتهما المتعلقة بالسياسات.

45. **تشيد** بجهود بنغلاديش وبوركينا فاسو وإندونيسيا والمالديف وماليزيا وأوغندا ومركز SESRIC للتنفيذ الناجح للمشاريع السياحية التالية في عام 2025 في إطار الكومسيك لتمويل المشاريع:

- المشروع المعنون "بناء قدرات أصحاب المصلحة من خلال تبادل الخبرات في ممارسات السياحة الزراعية"، الذي نفذته بوركينا فاسو بالشراكة مع المغرب.
- المشروع بعنوان: "التخطيط الاستراتيجي واستراتيجيات التسويق لتعزيز سياحة فن الطهي" الذي نفذته بنغلاديش بالشراكة مع تركيا.
- المشروع المعنون: "تمكين السياحة المستدامة: دمج الاقتصاد الأزرق والأخضر والدائري في العمليات السياحية" الذي نفذته إندونيسيا بالشراكة مع ماليزيا وتركيا.
- المشروع بعنوان "تعزيز سياحة فن الطهي في المالديف من خلال زيادة التعريف بالمطبخ التقليدي" الذي نفذته المالديف.
- المشروع المعنون "إعادة تصور السياحة التراثية الإسلامية: أفضل الممارسات وعوامل النجاح الحاسمة"، الذي نفذته ماليزيا بالشراكة مع الأردن ومالي وأوزبكستان وتركيا،
- المشروع بعنوان: "الإدارة الفعالة لمواقع التراث السياحي لتعزيز الجودة والاستدامة في السياحة" الذي نفذته أوغندا بالشراكة مع غامبيا.
- والمشروع المعنون "الترويج لسياحة المطبخ كوجهة سياحية في السنغال"، الذي نفذه مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC) لصالح السنغال، بالشراكة مع السنغال وتركيا وماليزيا والمغرب وتونس.

46. **تُحيط علماً مع التقدير** بانعقاد الاجتماعين الرابع والعشرين والخامس والعشرين لمجموعة عمل الكومسيك للتعاون الزراعي المنعقدين بتاريخ (22 أبريل 2025) و(22-23 سبتمبر 2025) على التوالي، تحت عنوان "تعزيز قدرة المزارعين الأسريين وصغار المنتجين على الصمود في قطاع الزراعة والأغذية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، **وتُرحب** بتوصياتهما المتعلقة بالسياسات.

47. **تُشيد** بجهود بنين ومصر والنيجر وغامبيا ومركز SESRIC للتنفيذ الناجح للمشاريع التالية في قطاع الزراعة في عام 2025 في إطار تمويل مشاريع الكومسيك:

- المشروع بعنوان "بناء القدرات في إدارة المياه الفعالة والممارسات الزراعية المقاومة لآثار تغير المناخ في الزراعة التسويقية" المنفذ من قبل بنين مع المغرب والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي IOFS.
- المشروع بعنوان "تعزيز قدرات المزارعين في بعض البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال التوسع في استخدام الأسمدة العضوية والعضوية المعدنية واستدامتها" المنفذ من قبل مصر بالشراكة مع السودان وبنين والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي IOFS.
- المشروع بعنوان "تطوير إنتاج الألبان لضمان الأمن الغذائي والتغذية المستدام في النيجر" الذي تُنفذه النيجر بالشراكة مع تركيا.

- المشروع بعنوان "بناء قدرات الفنيين في مجال الثروة الحيوانية وصغار المزارعين العاملين في قطاع الثروة الحيوانية على التقنيات المستدامة والمبتكرة والقادرة على التكيف مع المناخ" المنفذ من قبل غامبيا بالشراكة مع النيجر.
- والمشروع المعنون "تعزيز الموارد المائية غير التقليدية لتحسين الإنتاجية الزراعية في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي التي تعاني من شحّ المياه"، الذي نفذه مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC) بالشراكة مع تشاد والنيجر والسنغال والمغرب والمملكة العربية السعودية وبنغلاديش وتركيا.

48. **وإذ تثني** على مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC) لتنظيمه أنشطة بناء القدرات والتدريب في إطار برنامج بناء القدرات في الزراعة والأمن الغذائي (Agri-CaB) وبرنامج بناء القدرات الإحصائية (StatCaB)، **تطلب** من مركز SESRIC مواصلة تنظيم الأنشطة في إطار هذه البرامج، **وتدعو** البلدان الأعضاء إلى المشاركة الفعالة والاستفادة من هذه الأنشطة لتبادل خبراتها وأفضل ممارساتها في مجال التنمية الزراعية.

49. كما **تُشيد اللجنة** بجهود مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC) في إطار برامج بناء القدرات التي ينفذها، وهي: برنامج بناء القدرات في التحول الرقمي (Digi-CaB)، وبرنامج بناء القدرات في مجال الحلال (Halal-CaB)، وبرنامج بناء القدرات لمؤسسات دولة فلسطين الوطنية (Palestine-CaB)، **وتُشجع** الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الأخرى على المشاركة الفاعلة في الأنشطة المنفذة ضمن هذه البرامج.

50. **تشيد** بمركز الأبحاث SESRIC لإعداده التقرير بعنوان: "تقرير الصحة لمنظمة التعاون الإسلامي 2025"، كوثيقة مرجعية تقنية لدورة المؤتمر الإسلامي الثامنة لوزراء الصحة ICHM، المنعقدة في الفترة (7-9) أكتوبر 2025 في عمان. والتقرير بعنوان: "تقرير سوق العمل لمنظمة التعاون الإسلامي 2025" كوثيقة مرجعية تقنية لدورة المؤتمر الإسلامي السادسة لوزراء العمل ICLM، المنعقدة في الفترة (15-16) أكتوبر 2025، في الدوحة. والتقرير بعنوان: "تقرير المياه لمنظمة التعاون الإسلامي 2025" كوثيقة مرجعية تقنية لدورة المؤتمر الإسلامي الخامسة للوزراء المسؤولين عن المياه، المنعقدة في الفترة (20-22) أكتوبر 2025، في جدة.

51. **وإذ تحيط علماً** بالتكوين المتزايد لعضوية المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، **تدعو** البلدان الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة إلى المشاركة في البرامج والأنشطة الرامية إلى ضمان الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في البلدان الأعضاء.

52. **إذ تحيط علماً مع التقدير** بانعقاد الاجتماعين الرابع والعشرين والخامس والعشرين لمجموعة عمل الكومسيك المعني بالتخفيف من حدة الفقر، المنعقدين بتاريخ (24 أبريل 2025) و(15-16) سبتمبر 2025 على التوالي، تحت شعار "السكن اللائق للفقراء في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، **وترحب** بتوصياتهما المتعلقة بالسياسات.

53. **وإذ تأخذ اللجنة بعين الاعتبار** الحاجة إلى دعم سبل عيش الشباب الفلسطيني وتعزيز قدرات الموارد البشرية في فلسطين، فإنها **تدعو** البلدان الأعضاء إلى زيادة فرص المنح الدراسية للطلاب الفلسطينيين إلى أقصى حد ممكن وإطلاق برامج خاصة لخريجي الجامعات.

54. **وبالإشارة** إلى القرار ذي الصلة الصادر عن دورات الكومسيك، **تطلب** اللجنة من مكتب تنسيق التعاون مواصلة تجميع أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة بما يتماشى مع مجالات أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية لتقديمها إلى دورة الكومسيك الحادية والأربعين.

55. **تشيد** بجهود مركز الأبحاث SESRIC لتنفيذ المشروع بعنوان: "إعداد خارطة طريق فعالة لتسهيل التحول الرقمي في أنظمة التعليم والتدريب المهني الوطنية VET في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" مع 11 بلداً مستفيداً في عام 2025، ضمن إطار الدعوة الثانية عشرة لبرنامج الكومسيك لتمويل المشاريع.

56. **إذ تشيد** بالإطلاق الناجح لإصدار عام 2024 من الكتاب الإحصائي السنوي حول البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والحفاظ على النسخة المحسّنة من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة التعاون الإسلامي OICStat، التي توفر بيانات شاملة ومحدثة وضرورية لصنع السياسات القائمة على الأدلة، ورصد المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الرئيسية في جميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ **تشجع** البلدان الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي على استخدام هذه الأدوات القيمة في عمليات صياغة السياسات ذات الصلة، **وتطلب** من مركز الأبحاث SESRIC مواصلة تحسين وتحديث قاعدة البيانات OICStat لخدمة احتياجات التخطيط التنموي وصنع السياسات بشكل أفضل.

57. **وإذ تثني** على البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي وقعت وصادقت على النظام الأساسي لمركز عمل منظمة التعاون الإسلامي؛ **تشجع** البلدان الأعضاء المتبقية في المنظمة على إتمام ما يلزم من ترتيبات للانضمام إلى النظام الأساسي المذكور.

58. **تحيط اللجنة علماً** مع التقدير بانعقاد المائدة المستديرة الثلاثية الرفيعة المستوى حول الوظائف الخضراء والمهارات، التي نظمتها رئاسة مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين (COP29) بالتعاون مع مركز منظمة التعاون الإسلامي للعمل، في باكو، جمهورية أذربيجان، بتاريخ 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

59. **وتُشيد** اللجنة بجهود مركز منظمة التعاون الإسلامي للعمل في تعزيز معايير السلامة والصحة المهنية في الدول الأعضاء.

60. وإذ **تعترف** بدور الحوار الاجتماعي في تعزيز العمل اللائق، **تُشجع** اللجنة الدول الأعضاء على الاستفادة من آليات التعاون الثلاثي، والاستفادة من خدمات مركز منظمة التعاون الإسلامي للعمل في تبادل أفضل الممارسات والخبرات.

61. **ونظراً** للحاجة المتزايدة إلى فرص عمل للشباب والنساء، **تُشجع** اللجنة الدول الأعضاء على الاستفادة من مرافق مركز منظمة التعاون الإسلامي للعمل في تطوير برامج تدريب مهاري موجهة تتماشى مع احتياجات سوق العمل والصناعات الناشئة.

62. **تحيط اللجنة علماً** بانعقاد الاجتماعين السادس والعشرين والسابع والعشرين لمجموعات عمل الكومسيك (الخامس والعشرين والسادس والعشرين لمجموعة العمل في مجال التعاون المالي) في نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر 2026 على التوالي، **وتدعو** الدول الأعضاء إلى المشاركة الفاعلة في هذه الفعاليات المهمة.

63. **تشيد** بالجهود المبذولة للتنفيذ الناجح للمشاريع التالية في مجال التحول الرقمي في عام 2025، وذلك في إطار الكومسيك لتمويل المشاريع:

- "برنامج بناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي لموظفي القطاع العام"، الذي نفذته تركيا بالشراكة مع فلسطين وسيراليون وطاجيكستان وأذربيجان والسودان.
- "تعزيز قدرات الحكومة الإلكترونية من أجل تقديم خدمات عامة فعّالة"، الذي نفذته طاجيكستان بالشراكة مع تركيا.

64. **تشيد** بالجهود المبذولة للتنفيذ الناجح للمشروعين التاليين ضمن برنامج الكومسيك للشركات الصغيرة والمتوسطة SME، في عام 2025، ضمن إطار برنامج الكومسيك لتمويل المشاريع:

- "تبادل الخبرات في التحول الرقمي والتنمية المستدامة للأعمال مع سورينام وغيانا" والذي نفذته سورينام.
- "تبادل الخبرات لوضع خارطة طريق لبناء منصة شبكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الذي نفذته تركيا بالشراكة مع ماليزيا والسنغال والمملكة العربية السعودية وباكستان.

III

تقرير
الدورة الحادية والأربعين
للجنة الدائمة للتعاون
الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي
(1-4 نوفمبر 2025، إسطنبول)

الأصل: بالإنجليزية

تقرير
الدورة الحادية والأربعين
للجنة الدائمة للتعاون
الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي
(1-4 نوفمبر 2025، إسطنبول)

1. عُقدت الدورة الوزارية الحادية والأربعون للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) في الفترة من 1 إلى 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 في إسطنبول.

2. حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:
   1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
   2. جمهورية أذربيجان
   3. مملكة البحرين
   4. جمهورية بنغلاديش الشعبية
   5. بروناي دار السلام
   6. بوركينا فاسو
   7. جمهورية الكاميرون
   8. جمهورية تشاد
   9. جمهورية ساحل العاج
   10. جمهورية جيبوتي
   11. جمهورية مصر العربية
   12. جمهورية غامبيا
   13. جمهورية غينيا
   14. جمهورية إندونيسيا
   15. جمهورية إيران الاسلامية
   16. جمهورية العراق
   17. المملكة الأردنية الهاشمية
   18. جمهورية كازاخستان
   19. دولة الكويت
   20. جمهورية قيرغيزستان
   21. الجمهورية اللبنانية
   22. ليبيا
   23. ماليزيا
   24. جمهورية المالديف
   25. جمهورية مالي
   26. الجمهورية الإسلامية الموريتانية
   27. المملكة المغربية
   28. جمهورية موزمبيق
   29. جمهورية نيجيريا الاتحادية
   30. سلطنة عُمان
   31. جمهورية باكستان الإسلامية
   32. دولة فلسطين
   33. دولة قطر
   34. المملكة العربية السعودية
   35. جمهورية السنغال
   36. جمهورية سيراليون
   37. جمهورية السودان
   38. الجمهورية العربية السورية
   39. جمهورية طاجيكستان

40. الإمارات العربية المتحدة
41. الجمهورية التونسية
42. الجمهورية التركية
43. تركمانستان
44. جمهورية أوغندا
45. جمهورية أوزبكستان
46. الجمهورية اليمنية

3. شاركت كل من البوسنة والهرسك ومملكة تايلاند والاتحاد الروسي وجمهورية شمال قبرص التركية في الدورة بصفة مراقبين.

4. وبالإضافة إلى الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومكتب تنسيق الكومسيك حضرت الدورة الأجهزة / المؤسسات التالية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي:

1- اتحاد مؤسسات تمويل التنمية الوطنية في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي لتنمية البلدان الإسلامية ADFIMI
2- وكالة بيت مال القدس الشريف (BMAQ)
3- اللجنة الدائمة للإعلام والشؤون الثقافية (كومياك)
4- مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)
5- المركز الإسلامي لتنمية التجارة
6- مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة (إرسيكا)
7- مجموعة البنك الإسلامي للتنمية IsDB
8- المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC)
9- المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC)
10- المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD)
11- المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي (IOFS)
12- معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية
13- الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية (ICCD)
14- منتدى التعاون الإسلامي للشباب للحوار والتعاون (ICYF-DC)
15- مركز تحكيم منظمة التعاون الإسلامي OIC-AC
16- مركز العمل التابع لمنظمة التعاون الإسلامي OIC LC

5. وحضر ممثلو المنظمات الدولية التالية أعمال الدورة:

1- مجموعة الدول الثماني الإسلامية النامية (D-8)
2- منظمة التعاون الاقتصادي (ECO)
3- بنك التجارة والتنمية لمنظمة التعاون الاقتصادي (ECOBANK)
4- مجلس التعاون الخليجي GCC
5- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
6- منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود BSEC
7- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD
8- منظمة الدول التركية (OTS)

(في المرفق الأول نسخة من قائمة المشاركين في دورة الكومسيك الحادية والأربعين).

6. عُقد اجتماع كبار المسؤولين للدورة الحادية والأربعين للكومسيك، الذي سبق الجلسة الوزارية، في الفترة من 1 إلى 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 في إسطنبول، برئاسة معالي السيد عبد الله رضوان آغا أوغلو، نائب رئيس قسم

الاستراتيجية والميزانية برئاسة الجمهورية التركية. ناقش كبار المسؤولين بنود جدول الأعمال وأعدوا مسودة القرارات لدراستها في الدورة الوزارية.

7. أعربت جمهورية إيران الإسلامية عن تحفظها بشأن الإشارة الواردة في الفقرة 2 من القرارات الرئيسية إلى مفهوم "حل الدولتين".

8. عُقد الاجتماع السابع والأربعون للجنة الدورية للكومسيك افتراضياً في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2025 بمشاركة المؤسسات المعنية في منظمة التعاون الإسلامي.

(مرفق نسخة من تقرير الاجتماع السابع والأربعين للجنة الدورة في المرفق الثاني)

الجلسة الافتتاحية

9. بدأت مراسم افتتاح الدورة الحادية والأربعين للكومسيك، التي عُقدت في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، بالكلمة الافتتاحية التي ألقاها فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك.

10. وجّه فخامة الرئيس أردوغان في مستهل الجلسة خالص تحياته وأطيب تمنياته للمشاركين ورحّب بهم جميعاً. وأعرب فخامته عن خالص تمنياته بأن تُسفر الدورة الحادية والأربعون لاجتماع وزراء لجنة الكومسيك عن نتائج مثمرة لجميع الدول الأعضاء وللأمة الإسلامية وللإنسانية جمعاء.

11. وتابع فخامته كلمته مشيراً إلى أن العام المنصرم شهد تطورات مهمة في منطقة الشرق الأوسط. أعرب فخامة الرئيس أردوغان عن تقديره للتقدّم الذي أحرزته الجمهورية العربية السورية نحو تحقيق الاستقرار تحت قيادة فخامة الرئيس أحمد الشرع، مؤكداً أن تركيا ما زالت ملتزمة بدعمها للشعب السوري.

12. وأعلن فخامته عن إطلاق "برنامج الكومسيك سورية"، الذي يهدف إلى تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية من خلال مشاريع تعاون موجَّهة.

13. كما أعرب فخامته عن سروره بمشاركة ممثلي جمهورية شمال قبرص التركية، مشدداً على أن القبارصة الأتراك جزء لا يتجزأ من الأمة الإسلامية، وأنهم يواجهون عزلة غير مشروعة منذ زمن طويل. ودعا فخامته الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى إبداء مزيد من التضامن مع القبارصة الأتراك ودعم قضيتهم العادلة لتحقيق المساواة والعدالة على مبدأ حل الدولتين.

14. وأشار فخامته إلى أن الأمة الإسلامية تمر حالياً بإحدى أكثر الفترات صعوبة في تاريخها، مؤكداً الحاجة إلى الوحدة والحكمة والثبات في الموقف. وفي إشارته إلى الوضع في غزة، شدّد فخامته على أن الهجمات الواسعة النطاق التي تنفذها إسرائيل تمثّل إحدى أفدح المآسي الإنسانية في هذا القرن. أوضح فخامة الرئيس أردوغان أن تركيا كانت في طليعة الجهود الدولية الرامية إلى معالجة الأزمة، إذ قدّمت أكثر من 102 ألف طن من المساعدات الإنسانية، وأجرت تحركات دبلوماسية واسعة النطاق لضمان التوصل إلى وقف إطلاق نار دائم.

15. ورحّب فخامته باتفاق وقف إطلاق النار الذي تحقق بفضل جهود الوساطة التي قامت بها كلٌّ من مصر وقطر، معرباً عن تقديره لجميع الأطراف التي أسهمت إسهاماً بنّاءً في هذا المسار. وشدّد فخامته على أنه رغم التوصل إلى وقف إطلاق النار، فإن استمرار الاعتداءات الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية يقوّض آفاق السلام والاستقرار في المنطقة على نحو خطير. وجدّد فخامته التأكيد على أن الهدف النهائي يتمثل في إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لحدود عام 1967.

16. كما أعرب فخامته عن بالغ قلقه إزاء الصراع الدائر في السودان والهجمات الأخيرة التي استهدفت المدنيين في الفاشر. وأكد فخامته أن إنهاء العنف واستعادة الاستقرار في السودان مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الأمة

الإسلامية. وفي هذا الصدد، دعا فخامته جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى دعم وحدة أراضي السودان وسيادته واستقلاله.

17. وذكر فخامة الرئيس أردوغان بأن نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC) الذي بدأ العمل به في تموز/يوليو 2022 كان إنجازاً تاريخياً، مؤكداً على الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتوسيع نطاق هذا النظام. علاوةً على ذلك، أوضح فخامة الرئيس أردوغان أن اختيار موضوع "تطوير/تحسين القدرات التصديرية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" محوراً لجلسة تبادل وجهات النظر الوزارية يُتيح فرصاً مهمة لمناقشة سبل جديدة للتعاون في مجال التجارة، ووضع خرائط طريق عملية للتعاون المستقبلي.

18. وفي تأكيده على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شدّد فخامته على أن برنامج الكومسيك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤدي دوراً محورياً في إنشاء شبكة تعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ودعا الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى البرنامج إلى الانضمام.

19. كما أكّد فخامته أن شهادة الحلال تمثّل فرصة كبيرة لتوسيع نطاق التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وأشار فخامته إلى التقدّم الذي أحرزه المنتدى الإسلامي لهيئات اعتماد الحلال (IFHAB)، معرباً عن تطلعه إلى بدء أنشطته في عام 2026.

20. كما شدّد فخامته على أهمية مركز التحكيم التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، بوصفه منصة فعالة لتسوية قضايا التحكيم وتعزيز التعاون الاقتصادي في أنحاء العالم الإسلامي.

21. واختتم فخامته بالتأكيد على أهمية روح التضامن بين الأمة الإسلامية، معرباً عن أمله في استمرار أواصر الأخوّة، ومتمنّياً أن تُسفر الدورة الحادية والأربعون الوزارية للكومسيك عن نتائج إيجابية.

(مرفق طيه نسخة من نص البيان الافتتاحي لفخامة الرئيس رجب طيب أردوغان باسم المرفق III)

22. بعد الكلمة الافتتاحية لمعالي السيد رجب طيب أردوغان، أدلى معالي د. حسين إبراهيم طه الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي ببيانه. وفي مستهل الجلسة، أعرب معالي السيد طه عن خالص شكره لفخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا ورئيس الكومسيك، على دعمه المستمر لبرامج منظمة التعاون الإسلامي، وعلى الترتيبات المنجزة لضمان نجاح الاجتماع.

23. أشار معالي السيد طه إلى اتفاق وقف إطلاق النار الأخير في غزة، مؤكداً أنه من المتوقع أن يُنهي الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها إسرائيل ويُخفّف من معاناة الشعب الفلسطيني. وشدّد معاليه على أنه لا يمكن تحقيق الازدهار المشترك ما دامت أسس الاقتصاد الفلسطيني تتعرض لتقويض منهجي مستمر.

24. وأفاد معاليه بأن الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها تواصل تنفيذ القرارات الهادفة إلى تعزيز التعاون الاجتماعي والاقتصادي بين الدول الأعضاء. وأشار معاليه إلى ارتياحه للزيادة الملحوظة في حجم التجارة البينية بين دول منظمة التعاون الإسلامي، مؤكداً ضرورة تعزيز الجهود الجماعية لتقوية العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.

25. وأعلن معاليه عن أن المؤتمر الثاني لوزراء النقل سيعقد في تركيا، والاجتماع الوزاري الثاني للطاقة ستستضيفه المملكة العربية السعودية في عام 2026، إضافةً إلى المنتدى الأول للاستثمار في إفريقيا لمنظمة التعاون الإسلامي سيُعقد في مالي في كانون الأول/ديسمبر 2025. ودعا معاليه جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة الفاعلة في هذه المبادرات المهمة.

26. ولفت معاليه الانتباه إلى التحديات المستمرة المتمثلة في الفقر ونقص التنمية والتي تؤثر على العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. شدّد معالي السيد طه على أن مستقبل الأمة الإسلامية يعتمد إلى حدٍّ كبير

على التمكين الفعّال لشبابها، ودعا إلى اعتماد استراتيجية شاملة لتعزيز مشاركتهم الاقتصادية وضمان تحقيق التنمية المستدامة.

27. وفي الختام أعرب معالي السيد طه عن تقديره لمكتب تنسيق الكومسيك وجميع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة لدعمهم في تنفيذ المشاريع الاجتماعية والاقتصادية، وتمنى للجميع اجتماعاً مثمراً.

(*مرفق طيه نسخة من نص بيان الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي باسم الملحق الرابع*)

28. ألقى رؤساء وفود كلٍّ من جمهورية باكستان الإسلامية، ودولة قطر، وجمهورية السنغال بيانات خلال الجلسة الافتتاحية، نيابةً عن المجموعات الجغرافية الآسيوية والعربية والإفريقية في منظمة التعاون الإسلامي، على التوالي.

29. في البداية، أعرب معالي السيد فيصل بن ثاني آل ثاني، وزير التجارة والصناعة في دولة قطر، عن عميق امتنانه لفخامة السيد رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك، وللحكومة التركية على كرم الضيافة خلال الدورة الحادية والأربعين للكومسيك. أعرب معالي السيد آل ثاني كذلك عن شكره لمكتب تنسيق الكومسيك على دوره المتفاني في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري من خلال الأدوات المالية ومجموعات العمل الفعّالة. كما أعرب معاليه عن شكره باسم المجموعة العربية على الثقة التي أوليت لدولة قطر لتمثيل المجموعة في هذه الدورة، مشدداً على التزام المجموعة العربية بتعزيز التضامن والعمل الجماعي لمواجهة التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية.

30. وأكد معاليه أن الدورة الحادية والأربعين للكومسيك عُقدت في وقت تواجه فيه الأمة الإسلامية تحديات عديدة، على رأسها الأزمة الإنسانية في غزة. وشدّد معاليه على عدم. إمكان تحقق التنمية دون استقرار، مؤكداً على أن الوحدة والعمل المشترك أمران أساسيان لاستعادة الأمن وتعزيز التنمية المستدامة. وأشار معاليه أيضاً إلى أن التحولات الاقتصادية العالمية تتطلب من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تعزيز التعاون في إطار الكومسيك من أجل تعزيز التجارة والاستثمار البينيين من خلال تجاوز الصعوبات.

31. وأفاد معاليه بأنه، على الرغم من الأزمات العالمية والإقليمية الأخيرة، فإن اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تُظهر آفاق نمو واعدة، إذ يُتوقّع أن يرتفع إجمالي ناتجها المحلي بنحو تريليوني دولار أمريكي بين عامي 2025 و2026. كما أوضح معاليه أن جهود الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتنويع اقتصاداتها، وتعزيز التعاون الإقليمي، وتطبيق نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC)، أسهمت في زيادة التجارة البينية بنسبة 13.56% لتصل إلى 1 تريليون دولار أمريكي في عام 2024. أشاد معالي السيد آل ثاني بجمهورية تركيا لدورها الريادي في تنفيذ استراتيجية الكومسيك وبرنامج العمل العَشري لمنظمة التعاون الإسلامي (2016–2025)، واختتم كلمته بتجديد شكره لفخامة الرئيس أردوغان، والوفود المشاركة، ومكتب تنسيق الكومسيك على إسهاماتهم القيّمة في إنجاح الدورة الحادية والأربعين الوزارية للكومسيك.

32. وأعرب معالي السيد سيرين غاي، وزير الصناعة والتجارة في جمهورية السنغال، عن بالغ امتنانه لفخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا ورئيس الكومسيك، وكذلك لحكومة تركيا على استضافة الدورة الحادية والأربعين للكومسيك، وعلى دعمهم المستمر لمنظمة التعاون الإسلامي. وأشاد معاليه بالجهود المتواصلة التي تبذلها الكومسيك لمعالجة أولويات التنمية في الدول الأعضاء، مثمناً الإسهامات القيّمة لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية في تنفيذ البرامج الاجتماعية والاقتصادية.

33. وشدّد معاليه على ضرورة تعزيز التعاون في مجالي الأمن الغذائي والزراعة في ظل ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية. ودعا معاليه إلى زيادة أنشطة بناء القدرات ودعم الاستثمارات بهدف تعزيز الإنتاجية الزراعية وضمان الأمن الغذائي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ورحّب معاليه بنمو التجارة البينية بين دول المنظمة، وحثّ على بذل مزيد من الجهود لدفع عجلة التنمية الصناعية، وتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، وتشجيع السياحة، معبّراً عن تقديره لمنظمة التعاون الإسلامي على دعمها لمبادرة "داكار، عاصمة منظمة التعاون الإسلامي 2025."

34. وسلّط معاليه الضوء على الرؤية الوطنية الجديدة للسنغال بعنوان "السنغال 2050:" "أجندة التحول الوطني" التي تعرّف التصنيع بوصفه الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي المستدام. ودعا معاليه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية في السنغال، مؤكداً استعداد بلاده لتعزيز الشراكات المتبادلة المنفعة. وفي ختام كلمته، أعرب معاليه عن تقديره لجمهورية تركيا على دعمها المستمر لمنظمة التعاون الإسلامي، ولجميع الدول الأعضاء التي تسهم في أنشطة المنظمة، متمنياً للمشاركين مناقشات مثمرة.

35. أعرب معالي السيد جام كمال خان، وزير التجارة في جمهورية باكستان الإسلامية، عن بالغ امتنانه لفخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا ورئيس الكومسيك، وكذلك لحكومة تركيا على قيادتهم الراسخة في تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. كما ثمّن معاليه الدور القيّم الذي تؤديه الكومسيك منذ إنشائها عام 1984 في تعزيز الازدهار المشترك والتضامن والنمو الشامل في أرجاء الأمة الإسلامية. وأكد معاليه أن المجموعة الآسيوية ما زالت متمسكة بالتزامها الراسخ بمبادئ الوحدة والإنصاف والتنمية المستدامة في إطار منظمة التعاون الإسلامي.

36. وأشار معاليه إلى أن التحول الرقمي يمثّل فرصة وتحدياً في آنٍ معاً أمام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. شدّد معالي السيد خان على أن تقليص التفاوت في تغطية الإنترنت السريع، وحوكمة البيانات، وأنظمة الدفع عبر الحدود يُعد أمراً أساسياً لتمكين جميع الدول الأعضاء من الاستفادة الكاملة من التحول الرقمي والتكامل الاقتصادي. وفي هذا الصدد، أشاد معاليه بمكتب تنسيق الكومسيك وبمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية الأخرى على أعمالها التحليلية والسياساتية في هذه المجالات.

37. وأكد معاليه أن التجارة البينية بين دول منظمة التعاون الإسلامي تُعد محركاً أساسياً لتحقيق الاعتماد الاقتصادي الذاتي، وحثّ على وضع خطة عاجلة لتحقيق هدف 25 في المئة من التجارة البينية المنصوص عليه في برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025. كما أوضح معاليه أن التحول الرقمي يوفر فرصاً كبيرة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، داعياً إلى بذل جهود مشتركة في إطار الكومسيك لردم الفجوات الرقمية، وتعزيز الأمن السيبراني، وبناء اقتصادات رقمية شاملة وقادرة على الصمود. وفي ختام كلمته، جدّد معالي السيد خان تأكيد دعم المجموعة الآسيوية الكامل لرؤية الكومسيك وقيادتها، معبّراً عن ثقته بأن الجهود الجماعية ستعمّق التعاون الاقتصادي والتضامن الرقمي في أرجاء الأمة الإسلامية.

38. بعد الكلمات التي أُلقيت نيابة عن المجموعات الجغرافية العربية والإفريقية والآسيوية في منظمة التعاون الإسلامي، تواصلت الدورة الوزارية الحادية والأربعون للكومسيك بكلمات الترحيب من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (IsDB) والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICCD) واتحاد الغرف والبورصات التركية (TOBB).

39. أعرب معالي الدكتور محمد سليمان الجاسر، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، عن بالغ امتنانه لفخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا ورئيس الكومسيك، على قيادته وكرمه في استضافة الدورة الحادية والأربعين الوزارية للكومسيك. وأشار معاليه إلى تعقيد البيئة العالمية الحالية المتأثرة بالصراعات الممتدة والتوترات الجيوسياسية وتغير المناخ، مؤكداً على أن هذه التحديات تهدد مكتسبات التنمية وتعمّق الفقر، ولا سيما في غزة. وجدّد معاليه تأكيد تضامن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الراسخ مع الشعب الفلسطيني، والتزامها بدعم جهود إعادة إعمار غزة.

40. كما أكّد معاليه على أهمية موضوع هذا العام "تطوير/تحسين استراتيجيات التصدير في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، مشيراً إلى صلته الوثيقة بالظروف العالمية الصعبة الراهنة. وشدّد معاليه على أن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تواصل جهودها لتعزيز التجارة والاستثمار والتكامل الإقليمي في إطار منظمة التعاون الإسلامي. وأشار معاليه كذلك إلى أن استراتيجية البنك الإسلامي للتنمية الجديدة للفترة 2026–2035 تركز على

البنية التحتية العابرة للحدود، والتجارة الرقمية، وتوحيد الأطر التنظيمية كأولويات رئيسية لتعزيز النمو المستدام والشامل.

41. وأفاد معاليه بأن التزامات البنك السنوية قد تضاعفت تقريباً ثلاث مرات لتصل إلى 5.11 مليار دولار أمريكي في عام 2024، فيما تجاوز إجمالي الالتزامات 204 مليارات دولار أمريكي بحلول منتصف عام 2025. أضاف معاليه أن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) قدّمت تمويلاً تجارياً بقيمة 7.3 مليارات دولار أمريكي، بينما قامت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC) بتأمين معاملات تجارية واستثمارية بقيمة 12.9 مليار دولار أمريكي، مما أسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز تدفقات التجارة والاستثمار بين دول منظمة التعاون الإسلامي.

42. وأشاد معاليه بقيادة تركيا وخبرتها في تطوير الصادرات، مبرزاً دورها النموذجي الذي يُحتذى به للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وجدّد معاليه تأكيد التزام مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بتعزيز التعاون مع الكومسيك وسائر مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي من أجل دعم القدرات المؤسسية والتنظيمية. واختتم معاليه كلمته معرباً عن ثقته في أن مداولات هذه الدورة ستُسفر عن نتائج ملموسة تسهم في تطوير استراتيجيات التجارة، وتعزيز التعاون، ودعم ازدهار الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

(مرفق نسخة من نص كلمة رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في الملحق الخامس)

43. وأكد معالي السيد عبد الله بن صالح كامل، رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية (ICCD)، على الأهمية الاستراتيجية لصناعة الحلال باعتبارها ركناً أساسياً للنمو الاقتصادي والتكامل بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. أشار معالي السيد كامل إلى أن هذا القطاع قد تطوّر ليصبح صناعة عالمية ذات إمكانات كبيرة، مؤكداً الحاجة إلى تعزيز أُطره المؤسسية والتشريعية والتنظيمية لضمان توسّعه المستدام.

44. وسلّط معاليه الضوء كذلك على الدور التكميلي الذي يؤديه التمويل الإسلامي في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتوسيع نطاق الشمول المالي في أرجاء الأمة الإسلامية. وأكّد معاليه أن مواءمة صناعة الحلال مع الأدوات المالية الإسلامية توفّر إطاراً متكاملاً لتعزيز التجارة والاستثمار وريادة الأعمال بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

45. واختتم معاليه كلمته بتجديد تأكيد التزام الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية (ICCD) بدعم المبادرات التي تعزّز التعاون، وتبني القدرات المؤسسية، وتقوّي مشاركة القطاع الخاص في اقتصاد الحلال وقطاعات التمويل الإسلامي، بما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

(مرفق نسخة من نص كلمة رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية في الملحق السادس)

46. ألقى معالي السيد رفعت حصارجيكلي أوغلو، رئيس اتحاد الغرف والبورصات التركية (TOBB) ونائب رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية (ICCD)، كلمة في حفل الافتتاح.

47. أوضح معالي السيد حصارجيكلوغلو أن العالم يشهد حالة عميقة من الضبابية والاضطراب، في ظل اقتصاد عالمي هش وتصاعد النزعات الحمائية، مؤكداً أن مواجهة هذه التحديات لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال الوحدة والتضامن والعمل الجماعي داخل الأمة الإسلامية.

48. وأشار معاليه إلى أن التعاون التجاري يُعد وسيلة رئيسية لتعزيز السلام والاستقرار والتفاهم المتبادل بين الدول الأعضاء، داعياً دول منظمة التعاون الإسلامي إلى إزالة العوائق التجارية، لا سيما قيود التأشيرات والمحاصصة، من أجل تعزيز التكامل الاقتصادي وتحقيق الازدهار المشترك.

49. وأضاف معاليه أن مركز التحكيم التابع لمنظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول، الذي أُنشئ برعاية فخامة الرئيس أردوغان، قد استكمل تأسيسه المؤسسي وهو الآن جاهز لتيسير تسوية نزاعات التجارة والاستثمار، داعياً جميع الدول الأعضاء إلى الاستفادة الفاعلة من خدمات المركز.

(مرفق نسخة من نص كلمة رئيس اتحاد الغرف والبورصات التركية في الملحق السابع)

جلسة العمل الوزارية

50. وعُقدت الجلسة الوزارية العاملة للدورة الحادية والأربعين للكومسيك بتاريخ 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، برئاسة معالي السيد جودت يلماز، نائب رئيس جمهورية تركيا، تحت عنوان "تطوير/تحسين استراتيجيات التصدير في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي."

51. اعتمدت الدورة جدول أعمال دورة الكومسيك الحادية والأربعين.

52. عقب إقرار جدول الأعمال، قام معالي د. عبد الله رضوان آغا أوغلو نائب رئيس الاستراتيجية والميزانية في الجمهورية التركية، بصفته رئيساً لاجتماع كبار المسؤولين (SOM)، بإبلاغ الجلسة بنتائج اجتماع كبار المسؤولين، بالإضافة إلى توصيات السياسات بشأن "تطوير/تحسين استراتيجيات التصدير في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" التي ناقشها اجتماع كبار المسؤولين، وعرضت على الدورة الوزارية للنظر فيها.

53. عقب عرض معالي السيد آغا أوغلو، ألقت الدكتورة شيرين طه، نائبة المدير في جمعية المصدرين المصريين (إكسبولينك)، كلمة رئيسية تناولت الاتجاهات الحديثة في تطوير/تحسين استراتيجيات التصدير.

54. وفي مستهل كلمتها، أشارت الدكتورة طه إلى أن بيئة التجارة العالمية أصبحت أكثر هشاشة في ظل تصاعد النزعات الحمائية، والتوترات الجيوسياسية، وتبدّل السياسات التجارية. وأكّدت الدكتورة طه أن هذه الديناميات تشكّل مخاطر إضافية أمام الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مما يبرز الحاجة إلى قدر أكبر من المرونة والعمل الجماعي الأقوى للحفاظ على نمو التجارة على المدى الطويل.

55. ولفتت الدكتورة إلى أنه رغم التقدّم الملحوظ خلال العقد الماضي، إلا أن الأداء التجاري العام للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ما زال دون الإمكانات الكاملة. وبيّنت الدكتورة طه أن هيكل الصادرات لا يزال يعتمد على نطاق محدود من المنتجات والأسواق — وخصوصاً الهيدروكربونية — مشيرةً إلى أن نمو الصادرات غير النفطية لم يؤدِّ بعد إلى تنويع ملموس أو انتقال نحو إنتاج ذي قيمة مضافة أعلى في الدول الأعضاء.

56. وشدّدت الدكتورة طه على أن ضعف التقدّم التكنولوجي ومحدودية القدرات الصناعية ما زالا يضعفان القدرة التنافسية للصادرات في العديد من الدول الأعضاء. وأشارت الدكتورة طه إلى أن الصادرات من منتجات التكنولوجيا العالية لا تزال تمثل نسبة صغيرة فقط من إجمالي الصادرات، وأن ضعف الترابط في سلاسل الإمداد، وتداخل الاتفاقيات التجارية، واختلاف الهياكل الإنتاجية، تحول دون تطوير الدول الأعضاء سلاسل قيمة إقليمية قوية وتمكينها من الاستفادة الكاملة من التجارة البينية.

57. وفي ختام كلمتها، أكدت الدكتورة طه أن تعزيز الاندماج في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية يُعد أمراً أساسياً لرفع القدرة التنافسية وتنويع الصادرات ودفع التنمية الصناعية قدماً. كما أوضحت الدكتورة طه أن وجود استراتيجيات وطنية واضحة للتصدير (NES)، وتحسين الخدمات اللوجستية وتيسير التجارة، وتوسيع الوصول إلى تمويل التجارة — وخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة — تمثّل أولويات رئيسية لتحسين أداء الصادرات.

58. عقب ذلك، أدلى الوزراء ورؤساء وفود البلدان الأعضاء ببيانات ومداخلات حول تجارب بلدانهم فيما يتعلق بموضوع جلسة تبادل الآراء الوزارية. وسلّطوا الضوء على الإجراءات المتخذة لتجاوز التحديات الرئيسية في

تطوير استراتيجيات التصدير وتعزيز القدرات المؤسسية، مؤكدين أن تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أمر أساسي لتحسين أداء الصادرات.

الجلسة الختامية

59. عُقدت الجلسة الختامية للدورة الحادية والأربعين للكومسيك في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 برئاسة معالي السيد جودت يلماز نائب رئيس الجمهورية التركية.

60. وقام السيد يوسف جنيد، سفير باكستان في تركيا، بصفته مقرراً، بتلخيص النقاط البارزة في القرارات.

61. وبعد ذلك، اعتمدت الدورة القرار OIC/COMCEC/41-25/RES.

62. عقب ذلك، قدّم الدكتور أحمد كاويسا سينغيندو، الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي، كلمته الختامية، مهنئاً الدورة الحادية والأربعين للكومسيك على نجاح تنظيمها، مؤكداً الالتزام المشترك للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بدفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتعزيز التعاون البيني، وتعزيز النمو الشامل والمستدام.

63. وأعرب معاليه عن عميق امتنانه لجمهورية تركيا، ولمكتب تنسيق الكومسيك، وللمؤسسات المعنية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي على تنظيم الفعاليات الجانبية، ولا سيما تلك الداعمة لإعادة إعمار سوريا وتنميتها. كما أشاد معاليه بالجهود المبذولة لتعزيز دور القطاع الخاص في دفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

64. ودعا معاليه إلى استمرار دعم فلسطين، مشدداً على ضرورة تقديم المساعدات الإنسانية المستدامة ووضع استراتيجية فعّالة لإعادة إعمار غزة. وبعد ذلك، وجّه معاليه خالص شكره لفخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا ورئيس الكومسيك، ولحكومة تركيا على حُسن ضيافتهم. كما أعرب عن تقديره لمعالي السيد جودت يلماز، نائب رئيس جمهورية تركيا، على رئاسته للجلسة، مثمّناً جهود مكتب تنسيق الكومسيك. واختتم معاليه كلمته الختامية متمنياً النجاح للدول الأعضاء في التزامها بخدمة الأمة الإسلامية والإنسانية جمعاء.

65. أعرب معالي السيد باسل عبد الرحمن، نائب وزير الاقتصاد والصناعة في الجمهورية العربية السورية، عن بالغ امتنانه لجمهورية تركيا وأمانة الكومسيك على كرم الضيافة وحُسن تنظيم الدورة في الوقت المناسب.

66. وأكد معاليه أن سورية تعود إلى الساحة الاقتصادية الدولية بعزمٍ وإرادةٍ قوية. كما شدّد معاليه على أن مشاركتهم في الدورة الحادية والأربعين للكومسيك تؤكد التزام سورية بتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

67. وفي الختام، ألقى معالي السيد جودت يلماز، نائب رئيس جمهورية تركيا، الكلمة الختامية، معرباً عن شكره لجميع الوفود وممثلي المنظمات الدولية والمشاركين على مساهماتهم في الدورة الحادية والأربعين الوزارية للكومسيك، ومؤكداً دور الكومسيك في تعزيز البرامج والمشاريع التنموية في العالم الإسلامي.

68. وعلى هامش الدورة الحادية والأربعين للكومسيك، أشار معالي السيد يلماز إلى التركيز على إعادة إعمار سورية بعد عودة انضمامها مجدداً إلى منظمة التعاون الإسلامي، موضحاً أنه تم تنظيم سلسلة من الفعاليات الخاصة لمناقشة فرص التعاون في هذا الإطار. وأعرب معاليه عن تقديره لإطلاق برنامج بناء قدرات سورية، الذي يشمل التدريب، وتبادل الخبراء، وتقييم الاحتياجات، والدراسات الميدانية، وتحليلات الجدوى، والتوأمة المؤسسية، متمنياً تنفيذه بنجاح.

69. وأشار معاليه إلى أن اتفاق وقف إطلاق النار في غزة، المدعوم إقليمياً، قد جلب الإغاثة لأهالي غزة بعد صراع استمر عامين، مؤكداً ضرورة دعم إعادة إعمار غزة ومتابعة التقدم المحرز عبر منصات منظمة التعاون الإسلامي والمنصات الدولية الأخرى.

70. كما أوضح معاليه أن موضوع "تطوير/تحسين القدرات التصديرية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" قد تم تناوله بالتفصيل خلال جلسة تبادل وجهات النظر في الدورة الحادية والأربعين للكومسيك، معبّراً عن ثقته بأن المناقشات التي أُجريت ستُسهم في تعزيز القدرات التصديرية للدول الأعضاء وزيادة فعاليتها.

71. شدّد معالي السيد جودت يلماز على أهمية نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC) بوصفه إحدى المبادرات التجارية الرائدة في إطار الكومسيك، مرحّباً بتوسّع النظام وبدء مفاوضات جديدة في عام 2026، وداعياً جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى النظام. علاوةً على ذلك، أعرب معالي السيد يلماز عن التزامه بجعل مركز التحكيم التابع لمنظمة التعاون الإسلامي أحد أبرز مراكز التحكيم في العالم من خلال المشاركة الفاعلة للدول الأعضاء، مبرزاً أهمية الاعتراف بالترتيبات المتعددة للاعتراف المتبادل (MRAs) وتفعيل المنتدى الإسلامي لهيئات اعتماد الحلال (IFHAB) استناداً إلى معايير المعهد الإسلامي للمواصفات والمقاييس (SMIIC).

72. واختتم معاليه بشكر وفود الدول الأعضاء كافة، والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، ومؤسسات المنظمة، والمنظمات الدولية الأخرى على مساهماتهم الفاعلة والقيّمة.

(نص البيان الختامي لمعالي السيد جودت يلماز مرفق في الملحق الثامن)

الأحداث الجانبية / الجلسات الخاصة

73. نظمت الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية (ICCD)، بالتعاون مع الكومسيك واتحاد الغرف والبورصات السلعية في تركيا (TOBB) قمة قادة الأعمال في منظمة التعاون الإسلامي تحت عنوان "القطاع الخاص شريكاً استراتيجياً نحو التنمية المستدامة" في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2025. وستُنظَّم القمة بانتظام على هامش الدورات الوزارية للكومسيك تحت مسمّى "B57+".

74. كما استضاف معالي السيد جودت يلماز، نائب رئيس جمهورية تركيا، الإفطار الوزاري العملي في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، والذي ركّز على جهود التعافي وإعادة الإعمار في سورية، بمشاركة أصحاب المعالي الوزراء ورؤساء وفود الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات المعنية التابعة لها. وقد شكّل هذا الاجتماع رفيع المستوى فرصة لبحث المساهمات المحتملة للدول الأعضاء والمؤسسات ذات الصلة في منظمة التعاون الإسلامي في مساعي الجمهورية العربية السورية.

75. كما عُقدت الندوة الحوارية بعنوان "دور القدرات المؤسسية والبشرية في عملية إعادة البناء: حالة الجمهورية العربية السورية" في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2025. وأدار الجلسة الأستاذ الدكتور مسعود أوزجان، رئيس أكاديمية الدبلوماسية في وزارة الخارجية التركية. وشارك في الجلسة كلٌّ من سعادة السفير محمد غلّو أوغلو، والأستاذ الدكتور حبيب أحمد (جامعة دُرهام)، والدكتور يونس أبو أيوب (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا)، والسيد المنصور وطن (قطر الخيرية) محاضرين في الجلسة. وتركّزت المناقشات على أهمية القدرات المؤسسية والبشرية في تعافي سورية، مع بحث أدوار أصحاب المصلحة الرئيسيين المعنيين، لا سيما المؤسسات الحكومية والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية.

76. عُقدت أيضاً الندوة الحوارية بعنوان "إنعاش الأنشطة الاقتصادية في المناطق الريفية في الجمهورية العربية السورية" في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2025. وأدار الجلسة الدكتور سنان حتاحت من مركز عمران للدراسات الاستراتيجية. وشارك في الجلسة كلٌّ من الأستاذ الدكتور محمد ثامر الشعيبي (المعهد الوطني للبحوث في الهندسة الزراعية في تونس)، والأستاذ الدكتور أيكوت غُل (جامعة تشوكوروفا)، والسيد محمد أوكان آتش (جمعيات القروض الزراعية في تركيا) محاضرين في الجلسة. وتركّزت المناقشات على إنعاش الزراعة الريفية، وتعزيز البنية التحتية، وتوسيع فرص العمل، وتعزيز آليات التنمية الشاملة.

77. كما عُقدت الندوة الحوارية بعنوان "تحريك ديناميات التنمية الاقتصادية والاجتماعية: حالة الجمهورية العربية السورية" في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2025. وأدار الجلسة الدكتور محمد كوسه من مؤسسة إفريقيا. وشارك في الجلسة كلٌّ من السيد صلاح جلّاسي (البنك الإسلامي للتنمية)، والأستاذ الدكتور محمد أسطاي (جامعة دُرهام)، والسيد خالد آجار (مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية) محاضرين في الجلسة. وتركّزت الجلسة على التحديات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية في عملية إعادة الإعمار، مع التركيز خصوصاً على البنية التحتية والإنتاج والتوظيف والتماسك الاجتماعي وتقديم الخدمات الاجتماعية.

78. ستكون جميع الوثائق المقدمة إلى الدورة الحادية والأربعين للكومسيك متاحة على موقع الكومسيك الإلكتروني (www.comcec.org).

المرفقـات

الملحق الأول

Original: English

LIST OF PARTICIPANTS
41th Session of the COMCEC (November 1st-4th, 2025)

MEMBER COUNTRIES OF THE OIC A.

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA
H.E. Amb. BOUMEDIENE GUENNAD -
Ambassador, Embassy of Algeria in Ankara
Mr. DJAMEL BENMAKHLOUF -
Diplomat, Embassy of Algeria in Ankara
Mr. MOHAND AMEZIANE HAMITI -
Ambassador's Assistant, Embassy of Algeria in Ankara
Mr. RAFIK SOUACI -
Diplomat, Consulate General of Algeria in Istanbul

REPUBLIC OF AZERBAIJAN
H.E. ROVNAG ABDULLAYEV -
Deputy Minister, Ministry of Economy of the Republic of Azerbaijan
Mr. FARID SADIKHOV -
Head of Department, Ministry of Economy of the Republic of Azerbaijan
Ms. LALA ABDULLAYEVA -
Senior Expert, Ministry of Economy of the Republic of Azerbaijan
Mr. MURAZ ATAKISHIYEV -
Protocol Service, Ministry of Economy of the Republic of Azerbaijan

KINGDOM OF BAHRAIN
H.E. EMAN ALDOSERI -
Undersecretary, Ministry of Industry and Commerce
Mr. MANAF ALMNNAI -
Director, Ministry of Industry and Commerce
Mr. MOHAMED ALSABAH -
Counsellor, Embassy of the Kingdom of Bahrain in Ankara

PEOPLE'S REPUBLIC OF BANGLADESH
H.E. Amb. M AMANUL HAQ -
Ambassador, Embassy of the People's Republic of Bangladesh
Mr. MD AKRAM ALI ALI -
Counsellor, Ministry of Commerce, Bangladesh
Mr. MOHAMMAD HASHIB SARKER -
Senior Assistant Secretary, Ministry of Commerce

BRUNEI DARUSSALAM
H.E. Amb. NONI ZURAINAH ISMI -
Ambassador, Brunei Darussalam of Embassy
Ms. AMANINA SHAMSULBAHRIN -
Officer, Ministry of Finance and Economy
Ms. NORHAZIMAH HANISAH MDDANY -
Officer, Ministry of Finance and Economy

BURKINA FASO
H.E. Amb. SOME VINTA -
Ambassador, Burkina Faso Embassy in Ankara

Mr. LAFARAYIRI ABDOUL KADER YAGO
Director, Country
Mr. OUEDRAOGO HAMADOU -
Counsellor, Burkina Faso Embassy in Ankara

REPUBLIC OF CAMEROON

H.E. Amb. IYA TIDJANI -
Ambassador, Ministry of External Affairs
H.E. Amb. VICTOR TCHATCHOUWO -
Ambassador, Ministry of External Affairs
Dr. AKONGNWI NGWA NKWAH -
Counsellor, Embassy of Cameroon in Türkiye
Ms. AISSATOU MOUSSA -
Officer, Ministry of Finances
Ms. FATIMATOU GHARIENGAM -
Service Head, Ministry of External Relations

REPUBLIC OF CHAD

H.E. Amb. DANGAI NOKOUR GUET ADOUM -
Ambassador, Embassy of Chad in Türkiye
Mr. BECHIR ABAKAR OUMAR -
Attaché, Embassy of Chad in Türkiye
Mr. MAHAMAT ABDOULAYE ABDRAMANE -
Assistant, Embassy of Chad in Ankara

REPUBLIC OF COTE D'IVOIRE

H.E. Amb. KHADIDJATA TOURE -
Ambassador, Embassy of Côte D'ivoire
Mr. SANNON ASSI -
Counsellor, Embassy of Cote D'ivoire

REPUBLIC OF DJIBOUTI

H.E. Amb. ADEN HOUSSEIN ABDILLAHI -
Ambassador, Djibouti Embassy to Ankara
Mr. ALI OMAR YOUSSOUF -
Counsellor, Djibouti Embassy to Ankara

ARAB REPUBLIC OF EGYPT

H.E. HASSAN ELKHATIB -
Minister, Ministry of Investment and Foreign Trade
H.E. Dr. ABDEL AZIZ ELSHERIF -
Deputy Minister, Ministry of Investment and Foreign Trade
Mr. GOMAA MOHAMED MADNY -
Undersecretary, Ministry of Investment and Foreign Trade
H.E. Amb. HATIM ELALFY -
Ambassador, Consulate General of the Arab Republic of Egypt in Istanbul
Ms. FATMA MADBOULY -
Director General, Ministry of Investment and Foreign Trade
Mr. ALY BASHA -
Commercial Consul, Consulate General of Egypt in Istanbul
Ms. HODA DORRA -
Deputy Commercial Consul, Consulate General of Egypt in Istanbul

REPUBLIC OF THE GAMBIA
H.E. ABDOULIE JALLOW -
Deputy Minister, Ministry of Trade, Industry, Regional Integration and Employment
Mr. YANKUBA CEESAY -
Director, Ministry of Foreign Affairs International Cooperation and Gambians Abroad
Ms. JULDEH CEESAY -
Deputy Permanent Secretary, Ministry of Finance and Economic Affairs
Ms. IDA SONKO -
First Secretary, Embassy of the Gambia in Ankara
Mr. CARLOS GOMEZ -
Director, the Gambia Investment and Export Promotion Agency (GIEPA)
Mr. OUSMAN BOJANG -
Director, Ministry of Trade, Industry, Regional Integration and Employment
Mr. MUSTAPHA SAMATEH -
Director of Budget, Ministry of Finance
REPUBLIC OF GUINEA
Ms. SYLLA SAYON -
Deputy Director General, Agency Guanine, Promotion of Exportation
REPUBLIC OF INDONESIA
Mr. ACHMAD RIZAL PURNAMA -
Ambassador, Embassy of the Republic of Indonesia in Ankara
Mr. DARIANTO HARSONO -
Consul General, Consulate General of the Republic of Indonesia in Istanbul
Mr. EWIN SOFIAN WINATA -
Head of Department, Ministry of National Development Planning/Development Planning Agency/BAPPENAS
Ms. NINIK RAHAYU -
Deputy Permanent Representative/Minister Counsellor, Indonesia Permanent Mission To the OIC
Ms. ARIANA YULIANTI -
Counsellor, Consulate General of the Republic of Indonesia in Istanbul
Mr. ADI BRAMASTO -
Head of Department, Embassy of the Republic of Indonesia in Ankara
Mr. ARIANTO CHRISTIAN HARTONO -
Officer,
Ms. HENI APRIANI -
Officer, Ministry of National Development Planning/Development Planning Agency (BAPPENAS)
Mr. GONGGO SUSANTO -
Officer, Indonesia Permanent Mission to the OIC
ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN
Mr. HAMID TAVOLI -
Director, Ministry of Foreign Affairs
Ms. ELHAM HAJIKARIMI -
Director General, Iran Trade Promotion Organization
Mr. HOSSEIN SHAHMORADI -
Counsellor, Consulate General of I.R. of Iran in Istanbul

REPUBLIC OF IRAQ
H.E. Dr. ATHEER DAWOOD SALMAN AL- GHRAIRI -
Minister, Ministry of Trade
Mr. RIYADH FAKHER KALAF -
Director General, Ministry of Trade
Ms. NIBAL ABDULWEHAB ABDULRAHMAN ALABDULI -
Consul, Consulate of the Republic of Iraq in Istanbul
Mr. MUTHANNA SALIM -
Ministers Secretary, Ministry of Trade
Mr. MOHAMMED NEAMAH MAGTOOF ALJUHAISHI -
Officer, Iraq Trade Office in İstanbul
Ms. HOWIDAH HANI CHYAD ALZUBAIDI -
Vice-Consul, Consulate of the Republic of Iraq in Istanbul
Ms. LAYLA AMER RASHEED ALSAMMARRAIE -
Officer, Consulate of the Republic of Iraq in Istanbul
Mr. AHMED KARAKAS -
Local Staff, Consulate of the Republic of Iraq in Istanbul
Ms. MUNTAHA HAMEED HASHIM JARULLAH -
Officer, Consulate of the Republic of Iraq in Istanbul
Ms. ZEYNEP KOPRULU -
Local Staff, Iraq Trade Office in İstanbul
HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN
H.E. DANA ALZUBI -
Secretary General, Ministry of Industry, Trade, and Supply
Dr. NABEEL ALTEL -
Director of the Foreign Trade Policy Directorate, Ministry of Industry, Trade, and Supply
Ms. SHAIMA MASARWEH -
Head of Regional Organization, Ministry of Industry, Trade, and Supply
REPUBLIC OF KAZAKHSTAN
H.E. ZHANEL KUSHUKOVA -
Deputy Minister, Ministry of Trade and Integration of the Republic of Kazakhstan
Mr. DARKHAN BEISENBAY -
Counsellor, Embassy of the Republic of Kazakhstan
Mr. SALIMZHAN TOILYBEK -
Trade Representative of the Republic of Kazakhstan in Türkiye, Consulate General of the Republic of Kazakhstan in Istanbul
THE STATE OF KUWAIT
H.E. KHALIFAH ALASKAR -
Minister, Ministry of Commerce and Industry
Mr. ALHAIBI ALHAJERI -
Assistant Manager, Ministry of Commerce and Industry
Mr. MESHARI ALMUTAIRI -
Acting Head of Department, Ministry of Commerce and Industry
H.E. SAAD ALALATI -
Undersecretary, Assistant Undersecretary for Technical Services Affairs
Mr. SAAD ALRASHIDI -
Director of International Economic Co-Operation Department, Ministry of Finance

H.E. Amb. ABDULAZIZ ALADWANI
Ambassador, State of Kuwait
Ms. FATMA ALKANDARI -
Head of Oic Affairs Department, Ministry of Finance
Mr. SAMI ALHAMAD -
Assistant Minister of Foreign Affairs for Economic Affairs, State of Kuwait

KYRGYZ REPUBLIC

H.E. Amb. RUSLAN KAZAKBAEV -
Ambassador, Embassy of the Kyrgyz Republic in Ankara
Mr. CHYNGYZ ESENGULUULU -
Counsellor, Trade Representative - Counsellor Embassy of the Kyrgyz Republic in the Republic of Türkiye
Ms. MIRA ABDYLDAEVA -
Expert, Trade Counsellor, Embassy of the Kyrgyz Republic

REPUBLIC OF LEBANON

H.E. MOUNIR ANOUTI -
Ambassador, Embassy of Lebanon in Ankara

LIBYA

H.E. SOUHEL BUSHEHA -
Deputy Minister, Ministry of Economy
Mr. ESAM ALMALHOUF -
Head of Department, Ministry of Economy
Mr. GLAL AJAJ -
Delegate, Ministry of Economy
Mr. KHAIRIE ELALEM -
Director, Ministry of Foreign Affairs Libya
Mr. MARUWAN QARABEEL -
Delegate, Ministry of Economy
Mr. MOHAMED A M TAWIL -
Counsellor, Libyan Embassy to Ankara
Mr. MUSTAFA E M ELGELAIB -
Ambassador, Libyan Embassy to Ankara
Mr. KHIRI ELALEM -
Director General, Ministry of Foreign
Mr. OMAR DARHOUB -
Commercial Attaché, Consulate General of Libya in Istanbul
Mr. SALAHEDDEN ALKASAH -
Consul General, Consulate General of Libya in Istanbul
Mr. CEM SUCU -
Officer, Consulate General of Libya in Istanbul

MALAYSIA

H.E. HAIRIL YAHRI YAACOB -
Secretary General, Ministry of Investment, Trade and Industry (MITI)
Ms. ZAIREEN OMAR -
Director, Ministry of Investment, Trade and Industry (MITI)
Mr. WAN AHMAD FARHAN WAN AHMAD SHABRI ZAINUDDIN -
Senior Assistant Director, Ministry of Investment, Trade and Industry (MITI)

Mr. SADAT ANAK FOSTER MAAD ANAKFOSTERMAAD
Head of Department, Malaysia External Trade Development Corporation
Ms. HUMAIRA AMATULLAH HASANUDDIN -
Officer, Consulate General of Malaysia in Istanbul

REPUBLIC OF MALDIVES

H.E. HARIS MOHAMED HARIS -
Minister of State, Ministry of Economic Development and Trade

REPUBLIC OF MALI

Mr. ISSA COULIBALY -
Ambassador, Embassy of Mali in Ankara
Mr. ADAMA MERY DIAKITE -
Second Counselor, Embassy of Mali in Ankara

ISLAMIC REPUBLIC OF MAURITANIA

Mr. ISHAGH ELKHALIFA -
Counsellor, the Embassy of the Islamic Republic of Mauritania in Ankara
Mr. EL MOUSTAPHA SIDI MOHAMED -
Counsellor, Embassy of Mauritania in Ankara
Mr. MOHAMED SALECK SID AHMED -
Director, Ministry of Foreign Affairs

KINGDOM OF MOROCCO

H.E. OMAR HEJIRA -
Minister, Secretariat of State in Charge of Foreign Trade
Mr. YOUSSEF ZAHOUI -
Director, Ministry of Industry and Trade
Mr. BENABDOUH YOUSSEF -
Head of Department, Ministry of Industry and Trade
Mr. AL AMINE DADDAOUA -
Counsellor, Embassy of the Kingdom of Morocco in Ankara
Mr. ABDELOUAHED RAHAL -
Director General, Ministry of Industry and Trade

REPUBLIC OF MOZAMBIQUE

H.E. ANTONIO JORGE DO ROSARIO GRISPOS -
Deputy Minister, Ministry of Economy

FEDERAL REPUBLIC OF NIGERIA

H.E. ABDULLAHI YAKUBU MADOBI -
Undersecretary, the Embassy of Nigeria

SULTANATE OF OMAN

H.E. Dr. SAID ALSAQRI -
Minister, Ministry of Economy
H.E. Amb. SAIF RASHIDSAIFALJAHWARI -
Ambassador, Sultanate of Oman/ Embassy / Ankara
Mr. IMAD TALIB HUSSEIN AL AJAMI -
Director General, Ministry of Economy
H.E. SALIM ALBUSAIDI -
Consul General/ Deputy Permeant Representative to the OIC, Sultanate of Oman
Mr. YOUSUF ALGHUSAINI -
Head of Department, Ministry of Commerce, Industry & Investment Promotion

Dr. HUSSAIN ALMAWALI -
Head of Department, Ministry of Economy
Mr. JUMA ALSHEYADI -
Director, Oman Custom
Mr. FAISAL ALMASKARI -
Deputy Director General, Sultanate of Oman
Mr. YOUSUF ALRAWAHI -
Head of Department, Ministry of Economy
Mr. ABDULLAH ALALAWI -
Analyst, Sultanate of Oman
Mr. MUHAMMED SIPAHIOGLU -
Administrative Affairs at the Embassy of the Sultanate of Oman, Sultanate of Oman/ Embassy / Ankara

ISLAMIC REPUBLIC OF PAKISTAN

H.E. JAMAL KAMAL KHAN -
Minister, Ministry of Commerce
H.E. Dr. YOUSAF JUNAID -
Ambassador, Embassy of Pakistan Ankara
Mr. NASIR HAMID -
Director General, Ministry of Commerce
H.E. Amb. KHAWAJA KHURRAM NAEEM -
Ambassador, Consulate General of Pakistan
Mr. QAZI SALEEM AHMED KHAN -
Counsellor, Embassy of Pakistan Ankara
Mr. SYED ALI RAZA SHAH -
Counsellor, Consulate General of Pakistan
Ms. MAHROO ARSHAD -
Counsellor, Embassy of Pakistan Ankara
Mr. AMIR BARLAS -
Officer, Consulate General of Pakistan
Mr. MUHAMMAD USMAN ASHRAF -
Officer, Consulate General of Pakistan
Mr. NIAZ MUHAMMAD -
Photographer, Embassy of Pakistan Ankara

THE STATE OF PALESTINE

Ms. RANA ABUSIBAA -
First Counsellor, Embassy of the State of Palestine

STATE OF QATAR

H.E. FAISAL THANI ALTHANI -
Minister, Ministry of Commerce and Industry
H.E. NAIF JASSIM ALABDULJABBAR -
Charge D'Affaires, Qatar Embassy in Ankara
Mr. SULTAN ALFALASE -
Minister's Office Manager, Ministry of Commerce and Industry
Mr. SALEH ALMANA -
Head of Department, Ministry of Commerce and Industry
Mr. SAEED ALMARRI -
Head of Regional & Intl. Organizations Section, Ministry of Commerce and Industry
Ms. SALMA ALDOSARI -

International Cooperation Researcher I, Ministry of Commerce and Industry
Mr. RASHID ALANSARI -
Protocol, Ministry of Commerce and Industry
Mr. AHSEN CIDDI -
Officer, Consulate of the State of Qatar
Mr. AGIEB HAMMAD -
Expert, Qatar Embassy in Ankara

KINGDOM OF SAUDI ARABIA

H.E. Dr. SAAD ALKASABI -
Governor, Saudi Standards, Metrology and Quality Organization
H.E. MOHAMMED ALABDULJABBAR -
Acting Governor, General Authority of Foreign Trade
Mr. MOHAMMED ALSHAHRANI -
Director General of Governor Office, Saudi Standards, Metrology and Quality Organization
Mr. JIHAD ALHUTHAIL -
General Manager of International Organizations, Saudi General Authority of Foreign Trade
Mr. FAHAD ALHAZMI -
Director, General Authority of Foreign Trade
Mr. SALMAN ALOTAIBI -
Director, General Authority of Foreign Trade
Mr. QASIM ALALAWI -
Officer, Saudi General Authority of Foreign Trade
Mr. FARES ALABDULLATEEF -
Expert, General Authority of Foreign Trade
Mr. NASER MOHAMED AL OWAID -
Senior Trade Expert, Saudi Embassy in Ankara
Mr. ALI ALHEJJI -
Officer, General Authority of Foreign Trade
Mr. SULTAN ALSUWAYID -
Officer, Ministry of Commerce
Mr. KHALED ALI AL AQEEL -
Attaché, Embassy of Saudi Arabia in Ankara
Ms. AYSEGUL BAKIR -
Commercial Specialist, Commercial Attaché of Saudi Arabia
Mr. MOHAMMED ALMASUD -
Public Relations Specialist, Saudi Standards, Metrology and Quality Organization

REPUBLIC OF SENEGAL

H.E. SERIGNE GUEYE DIOP -
Minister of Industry and Trade, Ministry of Industry and Trade
Ms. NDEYE YACINE GNINGUE -
Chief of Staff of the Minister's Cabinet, Ministry of İndustry and Commerce
H.E. Amb. MOUSTAPHA SOKHNA DIOP -
Ambassador, Embassy of Senegal in Ankara

REPUBLIC OF SIERRA LEONE

H.E. FRANCESS PIAGIE ALGHAI -
Deputy Minister, Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation
Ms. TIANGAY KAIKAI -
Senior Assistant Secretary, Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation

REPUBLIC OF SUDAN

H.E. Dr. MOHAMED BASHAR ADAM -

Undersecretary, Ministry of Finance and Economic Planning
H.E. Amb. OSAMA MAHJOUB HASSAN DIRAR
Ambassador, the General Consulate of the Republic of the Sudan in Istanbul
Mr. ELAMIN YAHIA -
Deputy Director General, Ministry of Finance and Economic Planning
Ms. MAI MOHAMMED EJAMI -
First Secretary, the Embassy of the Republic of Sudan/ Ankara
Mr. OSMAN ELSHEIKH HASSAN ABOU -
First Secretary, Consulate General of the Republic of Sudan, Economic Counselor

REPUBLIC OF TAJIKISTAN

Mr. SODIQ IMOMI -
Ambassador, Embassy of the Republic of Tajikistan in Ankara
Mr. MEHROBJONI YOQUBI -
Third Secretary, Embassy of the Republic of Tajikistan in Ankara

REPUBLIC OF TUNISIA

H.E. AHMED BENSGHAIER -
Ambassador, Embassy of the Republic of Tunisia in Ankara
Mr. EL IFA MOHAMEDJAMAL -
Deputy Director General, Ministry of Trade and Export Development

SYRIAN ARAB REPUBLIC

H.E. MOHAMAD NEDAL ALCHAAR -
Minister, Ministry of Economy and Industry
H.E. BASSEL ABDULLHANNAN -
Deputy Minister, Ministry of Economy and Industry
H.E. MOHAMMAD SAFWAT RASLAN -
Director General, Syrian Development Fund
Mr. KASEM KAMEL -
Director, Ministry of Economy and Industry
Mr. MOHAMAD AYHAM ARAJ -
Executive Administrative Assistant of the Director General of Syrian Development Fund, Syrian Development Fund
Mr. RAMI ABAZA -
Diplomat at the Syrian Ministry of Foreign Affairs and Expatriates, Syrian Arab Republic Ministry of Foreign Affairs and Expatriates
Mr. WASEEM ALOMAR -
Secretary, Ministry of Economy and Industry
Ms. AJIA SHAHEEN -
Deputy Director General, Syrian Development Fund
Mr. DARGHAM SAKER -
Personal Assistant, Ministry of Economy and Industry

REPUBLIC OF TÜRKİYE

H.E. CEVDET YILMAZ -
Vice President, Presidency of the Republic of Türkiye
H.E. Prof. Dr. OMER BOLAT -
Minister, Ministry of Trade
H.E. İBRAHİM ŞENEL -
President of Strategy and Budget, Presidency of Strategy and Budget
H.E. MUSTAFA TUZCU -
Deputy Minister, Ministry of Trade
Mr. RIDVAN AĞAOĞLU -

Vice President of Strategy and Budget Department, Presidency of Strategy and Budget
H.E. Dr. FATIH KARAHAN -
Governor of the Central Bank of the Republic of Türkiye, Oic-Comcec Central Banks Forum
Mr. M RIFAT HISARCIKLIOGLU -
President of the Institution, Tobb
Mr. SEKIB AVDAGIC -
Vice President, Tobb
Mr. ISMAIL OZKAN -
Director General, Oic-Comcec Central Banks Forum
Mr. ISMAIL OZKAN -
Director General, Oic-Comcec Central Banks Forum
Mr. ZAFER SOYLU -
Chairman of the Board of Directors, Halal Accreditation Agency (HAK)
Mr. MUSTAFA BAYBURTLU -
Deputy Secretary General, TOBB
Mr. HUSNU DILEMRE -
Director General, Ministry of Trade
Mr. MAHMUT VARLI -
Manager, BORSA İstanbul
Mr. OZGUR ARSLAN -
Deputy Director General, MFA Türkiye
Mr. TAYFUN KILIC -
Deputy Director General, Ministry of Trade
Mr. CEVDET AKYILDIZ -
Director, Oic-Comcec Central Banks Forum
Mr. KEREM DONMEZ -
Director General, Ministry of Treasury and Finance
Mr. AHMET BURAK UCARMAK -
Third Secretary, Ministry of Foreign Affairs
Mr. IBRAHIM OZTOP -
Director General, Development and Investment Bank of Türkiye

TURKMENISTAN

H.E. BEGMYRAT ALLAKBAYEV -
Deputy Minister, Ministry of Finance and Economy of Turkmenistan
Mr. KERIMBERDI GELDIYEV -
Senior Expert, Ministry of Finance and Economy of Turkmenistan

REPUBLIC OF UGANDA

H.E. BAHINDUKA MARTIN MUGARRA -
Deputy Minister, Ministry of Tourism Wild Life and Antiquities
Mr. DAVIDS HALONGO -
Expert, Ministry of Tourism Wild Life and Antiquities
Ms. MARTHA BYABAGYE MUSIMENTA MUSIMENTA -
Senior Economist, Ministry of Finance, Planning and Economic Development Uganda
Ms. NYIRACYIZA JACKLINE BESIGYE -
Head of Department, Ministry of Tourism Wild Life and Antiquities
Mr. ROBERT BAINGANA MATSIKO -
Senior Economist, Ministry of Finance, Planning and Economic Development
Mr. YUSUF MUBARAK -
Officer, Embassy of the Republic of Uganda Ankara

STATE OF THE UNITED ARAB EMIRATES

H.E. SULTAN SAEED ALMANSOORI -
Minister/ Special Representative of the United Arab Emirates to Türkiye for Economic Relations, United Arab Emirates
H.E. ABDULLA ALSALEH -
Undersecretary, Ministry of Economy & Tourism
H.E. SAEED THANI HAREB ALDHAHERI -
Ambassador, United Arab Emirates
Mr. SAEED ABDULWAHID KHAMIS RUBAYA SAQER -
Counsellor, United Arab Emirates
Mr. AHMAD BINSULAIMAN -
Expert, Ministry of Economy & Tourism
Mr. FAHRETTIN GOKAY -
Officer, United Arab Emirates

REPUBLIC OF UZBEKISTAN

Mr. KHURRAM TESHABAEV -
Deputy Minister, Ministry of Investment, Industry and Trade of the Republic of Uzbekistan
Mr. ALIJON ALIEV -
First Secretary, Embassy of the Republic of Uzbekistan in Ankara
Mr. SARVARKHUJA GANIKHUJAEV -
Expert, Ministry of Investment, Industry and Trade of the Republic of Uzbekistan

REPUBLIC OF YEMEN

H.E. MANSOUR ALI SAEED BAGGASH -
Deputy Minister, Ministry of Foreign Affairs
Mr. AREF MOHAMMED ALI FARAA -
Attaché, Ministry of Foreign Affairs
Mr. EBRAHIM AHMED SALEH ALMEKHLAFI -
Officer, Embassy of Yemen in Ankara
Mr. TALAL ABDUSSALAM AHMED JAMEL -
Permanent Secretary, Embassy of Yemen in Ankara

OBSERVER COUNTRIES B.

BOSNIA AND HERZEGOVINA

H.E. Amb. MIRSADA COLAKOVIC -
Ambassador, Embassy of Bosnia and Herzegovina in Ankara, Türkiye

RUSSIAN FEDERATION

Ms. AYSUR BELEKOVA -
Acting Consul General, Consulate General of Russian Federation in İstanbul
Mr. VADIM SHAINUROV -
Attaché, Consulate General of Russian Federation in İstanbul

KINGDOM OF THAILAND

Ms. AUMAPORN FUTRAKUL -
Deputy Director General, Department of Trade Negotiations, Ministry of Commerce of Thailand
Mr. ANUT PHOLCHAROEN -
Officer, Office of Commercial Affairs
Mr. PANKOSA SUPONGTHORN -
Officer, Department of Trade Negotiations, Ministry of Commerce of Thailand
Mr. SUTTICHAT NILKUHA -
Counsellor, Office of Commercial Affairs
Ms. NATCHANA PRAJUMAS -

Officer, Department of Trade Negotiations, Ministry of Commerce of Thailand
Ms. PIYA SUTTHIMA KESKIN
Officer, Office of Commercial Affairs
TRNC
H.E. OLGUN AMCAOGLU -
Minister, Ministry of Economy and Energy
H.E. TUGSAD TULBENTCI -
Undersecretary, Ministry of Economy and Energy
Mr. MEHMET CAVUSOGLU -
Director, Ministry of Economy and Energy
Mr. MEHMET DINCER FARUK -
Senior Expert, TRNC Consulate General in Istanbul
Ms. DEFNE DEVECI SABIRLI -
Diplomat, TRNC Consulate General in Istanbul
Ms. ZALIHE MENDELI -
Diplomat, TRNC Consulate General in Istanbul

THE OIC GENERAL SECRETARIAT C.

ORGANISATION OF ISLAMIC COOPERATION
H.E. HISSEIN BRAHIM TAHA -
Secretary General, OIC
H.E. Dr. AHMAD SENGENDO -
Assistant Secretary General for Economic Affairs, OIC
Mr. NAGHI JABBAROV -
Director General, OIC
Dr. HASAN BASRI ARSLAN -
Advisor, OIC
Mr. JAKHONGIR KHASANOV -
Professional Officer, OIC
Ms. FARHA RAMDZAN BINTI SAAID RAMDZAN FARHA -
Professional Officer, OIC
Mr. IBRAHIM HISSEIN IBRAHIM -
Advisor, OIC

THE OIC SUBSIDIARY ORGANS D.

ISLAMIC CENTER FOR DEVELOPMENT OF TRADE (ICDT)
H.E. LATIFA ELBOUABDELLAOUI -
Director, Islamic Center for Development of Trade
Mr. ISMAIL TAQUI -
Head of Department, Islamic Center for Development of Trade
RESEARCH CENTER FOR ISLAMIC HISTORY, ART AND CULTURE (IRCICA)
H.E. Amb. MAHMUT EROL KILIC -
Director General
Mr. MURAT ESAT OZER -
Head of Department
Mr. MEHMET MAZAK -
Head of Department
STATISTICAL, ECONOMIC, SOCIAL RESEARCH AND TRAINING CENTER FOR ISLAMIC COUNTRIES (SESRIC)
H.E. ZEHRA ZUMRUT SELCUK -
Director General

Mr. MOHAMMED AMINE AZZAOUI
Officer
Ms. TUGBA USLU -
Officer
Mr. MAZHAR HUSSAIN -
Head of Department
Ms. FATMA SAYAR -
Assistant Expert

ISLAMIC CORPORATION FOR DEVELOPMENT OF THE PRIVATE SECTOR (ICD)

Mr. OSMAN BUYUKMUTLU -
Head of Department
Ms. DUYGU UYANIK -
Senior Expert
Mr. ASKAR BAIMULDUN -
Lead Principal, Lines of Finance
Mr. SAMIR TAGHIYEV -
Expert

ISLAMIC ORGANIZATION FOR FOOD SECURITY (IOFS)

H.E. Amb. BERIK ARYN -
Director General, Islamic Organization for Food Security
Mr. ABDULA MANAFI MUTUALO -
Senior Expert, Islamic Organization for Food Security

SPECIALIZED ORGANS OF THE OIC E.

ISLAMIC DEVELOPMENT BANK (IsDB)

H.E. Dr. MUHAMMAD ALJASSER -
Chairperson, Islamic Development Bank Group
Mr. SALAH JELASSI -
Director, Islamic Development Bank
Mr. MURAD YANDIEV -
Senior Expert
Ms. NORA ADEL M MOZZIN -
Senior Protocol and Outreach Specialist, Islamic Development Bank
Mr. NAZAR DIAB -
Senior Expert, Islamic Development Bank
Ms. DILAN BURCU KALIC -
Executive Assistant, Islamic Development Bank
Mr. OMER ASLAN -
Head of Administration, Islamic Development Bank
Mr. FARUK OZCAN -
Protocol, Islamic Development Bank

INTERNATIONAL ISLAMIC TRADE FINANCE CORPORATION (ITFC)

Mr. ADEEB YOUSUF ALAAMA -
CEO, ITFC-Islamic Development Bank Group
Mr. AYMEN KASEM -
Division Manager, Trade Development, International Islamic Trade Finance Corporation (ITFC)
Dr. HARUN CELIK -
Senior Expert, International Islamic Trade Finance Corporation
Mr. HOJAMUROD HOJAEV -

Senior Manager, Trade Finance, International Islamic Trade Finance Corporation (ITFC)
Mr. ANVAR NIGMATOV -
Head of Department, ITFC
Mr. FAKHRIDDIN SAYDULLAEV -
Analyst, ITFC

OIC LABOUR CENTRE

H.E. AZAR BAYRAMOV -
Director General
Mr. NIJAT MAMMEDZADA -
Expert

AFFILIATED ORGANS OF THE OIC

ISLAMIC CHAMBER OF COMMERCE AND DEVELOPMENT (ICCD)

H.E. ABDULLAH SALEH KAMEL -
President of the Institution, Islamic Chamber of Commerce and Development (Iccd)
H.E. YOUSEF HASSAN KHALAWI -
Secretary General, Islamic Chamber of Commerce & Development
Ms. AALIA JAFAR -
Director, Islamic Chamber of Commerce & Development
Mr. SYED NASIR UD DIN SHAH -
International Relations Associate, Islamic Chamber of Commerce and Development (ICCD)
Mr. ABDULRAHMAN YOUSEF A ASHMAWI -
Expert, Iccd
Mr. ELSADIG IBRAHIM -
Secretary General Head of Office, the Islamic Chamber of Commerce & Development (ICCD)
Mr. MAHER ELBARRAGE -
Expert, ICCD
Mr. HUSAM ALI BALKHAIR -
Other, Islamic Chamber of Commerce and Development (ICCD)

ASSOCIATION OF NATIONAL DEVELOPMENT FINANCE INSTITUTIONS IN MEMBER COUNTRIES OF THE ISLAMIC DEVELOPMENT BANK (ADFIMI)

Mr. METIN OZDEMIR -
Chairman
Mr. ILHAMI OZTURK -
Secretary General
Mr. MEHMED RASID KANSU -
Expert

STANDARDS AND METROLOGY INSTITUTE FOR ISLAMIC COUNTRIES (SMIIC)

Mr. IHSAN OVUT -
Secretary General
Mr. WASSILA OULDCHIKH -
Consultant
Mr. YASIN ZULFIKAROGLU -
Expert
Mr. YUNUS ETE -
Consultant
Ms. SEVDE OZBEY -
Expert

ISLAMIC CONFERENCE YOUTH FORUM FOR DIALOGUE AND COOPERATION (ICYF-DC)
H.E. TAHA AYHAN -
Secretary General
Mr. YUNUS SONMEZ -
Director General of the Cabinet at the Icyf Secretariat, Islamic Cooperation Youth Forum
OIC ARBITRATION CENTER
H.E. Dr. UMAR OSENI -
Secretary General, Organization of Islamic Cooperation Arbitration Centre (Oic-Ac)
Mr. SINAN TIRYAKI -
Attorney Intern, Oic Arbitration Center
Ms. MERVE NUR DUYMAZ -
Advisor, Oic Arbitration Centre
Ms. SEMAHAT MENEVSE -
Head of Department, Oic Arbitration Center
Prof. Dr. ALPER CAGRI YILMAZ -
Deputy Secretary General, Organization of Islamic Cooperation Arbitration Centre (Oic-Ac)
Ms. YASMIN BALI -
Business Development Executive
Ms. FATMA NUR ONDER -
Administrative Officer
Mr. MEHMET FIRTINA -
Assistant Expert

OIC STANDING COMMITTEES G.

UNITED NATIONS DEVELOPMENT PROGRAMME (UNDP)
Ms. MONICA MERINO -
Resident Representative, UNDP Türkiye
ORGANISATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT (OECD)
Ms. FATMA SEDA SEVGİ -
Deputy Head of OECD İstanbul Centre, OECD İstanbul Centre
STANDING COMMITTEE FOR INFORMATION AND CULTURAL AFFAIRS (COMIAC)
Dr. AMETH DIALLO -
Director General, COMICAC (Permanent Committee of the OCI for Information and Cultural Affairs)
THE ISLAMIC CORPORATION FOR THE INSURANCE OF INVESTMENT AND EXPORT CREDIT (ICIEC)
Ms. AYSE SELDA KURT -
Country Manager, ICIEC
Ms. FATMA GAMZE SARIOGLU -
Director, ICIEC
BAYT MAL AL QODS ACHARIF AGENCY
Mr. ECHARKAOUI SALEM -
Director, Bayt Mal Al Quds Asharif Agency- Al Quds Committee

INTERNATIONAL INSTITUTIONS I.

DEVELOPING EIGHT (D-8)
H.E. Amb. ISIAKA ABDULQADIR IMAM -
Secretary-General, Developing-8 Organization for Economic Cooperation (D-8)

Mr. PUNJUL SETYA NUGRAHA
Director, Developing-8 Organization for Economic Cooperation (D-8)
Dr. ISMAIL BELLO -
Expert, Developing-8 Organization for Economic Cooperation
Ms. ZAHRA SETAREH -
Officer, D-8 Secretariat

ECONOMIC COOPERATION ORGANIZATION (ECO)

Mr. BEHZAD SABERI ANSARI -
Deputy Secretary General, Economic Cooperation Organization

ECONOMIC COOPERATION ORGANIZATION TRADE AND DEVELOPMENT BANK (ECOBANK)

H.E. Dr. MOHAMMAD HASHEM BOTSHEKAN -
President of the Institution, Eco Trade and Development Bank
Mr. AAMIR NAZIR GONDAL -
Vice President, Eco Trade and Development Bank
Mr. AHMET TUTAL -
Vice President, Eco Trade and Development Bank
Mr. FAZLI SAK -
Head of Department, Eco Trade and Development Bank
Mr. OMER FARUK BAYKAL -
Expert, Eco Trade and Development Bank

GULF COOPERATION COUNCIL (GCC)

Ms. LEEN ALEISA -
Head of Department, Organization

THE BLACK SEA ECONOMIC COOPERATION

H.E. Amb. Dr. MERVE SAFA KAVAKCI -
First Deputy Secretary General, Black Sea Economic Cooperation (BSEC) Organization
Mr. KANAN MURTUZOV -
Executive Manager, BSEC Secretariat

THE ORGANIZATION OF TURKIC STATES

Mr. MEREY MUKAZHAN -
Deputy Secretary General, Organization of Turkic States
Mr. FARID MAMMADOV -
Project Director, Organization of Turkic States

KEYNOTE SPEAKER K.

Dr. SHERIN TAHA -
Deputy Director General, Egyptian Exporter Association EXPOLINK

PANELISTS M.

Dr. MEHMET KOSE -
Chairperson, Africa Foundation
Dr. YOUNES ABOUYOUB -
Director, United Nations
H.E. Amb. MEHMET GULLUOGLU -
Panelist, Ministry of Foreign Affairs of Türkiye
H.E. Prof. Dr. HABIB AHMED -
Professor, Durham University
Mr. EL MANSOUR VETEN -
Executive Director, Qatar Charity – Maein Initiative, Qatar Charity

Dr. MEHMET ASUTAY
Professor, Durham University
Prof. Dr. MESUT OZCAN -
Professor, Social Sciences University of Ankara
Prof. Dr. MOHAMED THAMEUR CHAIBI -
Professor, National Research Institute for Rural Engineering, Water and Forestry (INRGREF)
Mr. AYKUT GÜL -
Professor, Çukurova University
Mr. ONUR SÖNMEZ -
Panelist
COMCEC COORDINATION OFFICE O.
Mr. SELCUK KOC -
Director General
Mr. GURKAN POLAT -
Head of Department, Comcec
Mr. MEHMET ASLAN -
Head of Department, Comcec
Mr. MEHMET CELALETTIN AKTAS -
Head of Department, Comcec
Ms. AYTEN AKMANKACAR -
Senior Expert
Ms. AYLIN SENOLGUN -
Senior Expert, Comcec Coordination Office
Mr. ALI ORUC -
Expert, Comcec Coordination Office
Mr. MEHMET AKIF ALANBAY -
Senior Expert, Comcec
Mr. HASAN YENIGUL -
Senior Expert, Comcec
Mr. UGUR AKARSU -
Senior Expert, Comcec
Ms. EDA AKCA -
Expert, Comcec
Mr. AŞKIN ÇETINKAYA -
Expert, Comcec Coordination Office
Mr. YUNUS KAYIS -
Expert
Mr. KADIR ALTINTOP -
Expert, Comcec
Ms. MINE DEMIR -
Assistant Expert, Comcec Coordination Office
Ms. TILBE GOCUKLU ÇETİNKAYA -
Assistant Expert, Comcec Coordination Office
Ms. BETUL OZAL KARAHAN -
Expert, Comcec
Ms. HILAL BASKARAHAN -
Assistant Expert, Comcec

Ms. MERYEM GULYESIL -
Expert, Comcec
Mr. AHMET HILMI EROGLU -
Expert, Comcec Coordination Office
Mr. MERT CAN SELVER -
Assistant Expert, Comcec
Mr. MUHAMMED ZIYA SARI -
Assistant Expert, Comcec
Mr. RAMAZAN GORGEC -
Assistant Expert, Comcec
Ms. CIGDEM IREM KAYA -
Assistant Expert, Comcec
Mr. MAHMUT ERDEM SEPETCI -
Assistant Expert, Comcec
Mr. HALIL IBRAHIM CUNEYTOGLU -
Expert, Comcec Coordination Office
Ms. HANDE OZDEMIR -
Officer, Comcec
Ms. HAVVA YILMAZ -
Officer, Comcec Coordination Office
Mr. OGUZHAN HALIM SAY -
Officer, Comcec Coordination Office
Mr. SELIM UYAR -
Interpreter, Comcec Coordination Office
Mr. MUHARREM TEMLISU -
Officer, Comcec
Ms. YELIZ DURAN -
Officer, Comcec
Mr. AZIZ BURAK MAHMUT -
Intern, Comcec

الملحق الثاني

الأصل: بالإنجليزية

تقرير الاجتماع
السابع والأربعين للجنة الدورية
(21 أكتوبر 2025، اجتماع افتراضي)

- انعقد الاجتماع السابع والأربعون للجنة دورة الكومسيك افتراضياً في 21 تشرين الأول/أكتوبر2025 .

- ترأس الاجتماع السيد سلجوك كوتش، المدير العام لمكتب تنسيق الكومسيك. حضر الاجتماع المؤسسات التالية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، بالإضافة إلى الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومكتب تنسيق الكومسيك:
  - مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)
  - المركز الإسلامي لتنمية التجارة
  - المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC)
  - المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ICIEC
  - المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD)
  - المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي (IOFS)
  - مركز العمل التابع لمنظمة التعاون الإسلامي OIC LC
  - معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية
  - الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية (ICCD)

- واتفق الاجتماع على بنود جدول الأعمال التالية للمناقشة:

  - تنفيذ إستراتيجية الكومسيك: مساهمات مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في إستراتيجية الكومسيك
    - قائمة أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المتوافقة مع إستراتيجية الكومسيك وتوصيات السياسات الوزارية للكومسيك
    - الاستفادة من تمويل مشروع الكومسيك لتنفيذ توصيات السياسات الوزارية للكومسيك

  - المساهمات الممكنة لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي

    - التحضيرات للتقرير السنوي حول التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي
    - أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي التي تخدم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

  - مشروعات الكومسيك الرئيسية

  - اقتراح حول "برنامج ذكاء الأعمال"

  - المساهمات الممكنة لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لصالح الشعب الفلسطيني / القدس الشريف وكذلك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي البعيدة جغرافياً والدول المراقبة

  - أية أعمال أخرى

تنفيذ إستراتيجية الكومسيك: مساهمات مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في إستراتيجية الكومسيك

- قدّم مكتب تنسيق الكومسيك عرضاً شاملاً لأنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المتماشية مع التوصيات السياساتية الوزارية للكومسيك واستراتيجية الكومسيك. وفي هذا الصدد، أُفيد بأن مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي نفّذت 34 نشاطاً ضمن الفئة (أ) و128 نشاطاً ضمن الفئة (ب) منذ الدورة الوزارية السابقة للكومسيك. كما أُفيد بأن 49 نشاطاً من الفئة (أ) و101 نشاط من الفئة (ب) قد تم التخطيط لتنفيذها قبل نهاية هذا العام. ولضمان دقة أكبر في التقارير وتفادي الازدواجية، قدّم مكتب التنسيق بعض الملاحظات حول إدخال البيانات من قبل مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المتصلة بأنشطتها. ومن أجل تجنّب الازدواجية وضمان التحديث المستمر لتقارير الأنشطة،

طلبت اللجنة من المؤسسات المعنية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي إدخال البيانات والمعلومات المتعلقة بأنشطتها في النظام الإلكتروني في الوقت المناسب.

- وفي هذا السياق، استعرضت اللجنة الأنشطة المنجزة والمخطط لها للمؤسسات المعنية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، المرتبطة مباشرة بتنفيذ التوصيات السياساتية الوزارية وأهداف استراتيجية الكومسيك عبر مجالات التعاون منذ الدورة الأربعين للكومسيك.

- وأشادت اللجنة بالجهود والمساهمات القيّمة التي تبذلها مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في تنفيذ استراتيجية الكومسيك والتوصيات السياساتية الوزارية.

- أحاطت اللجنة علماً مع التقدير بجهود مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية SESRIC في المساهمة في تنفيذ استراتيجية الكومسيك وتوصيات سياسة الكومسيك الوزارية من خلال أنشطة مصممة خصيصاً مثل بناء القدرات وبرامج التدريب.

- علاوة على ذلك، أحيطت اللجنة علماً بالمشاريع المنفذة في إطار تمويل مشاريع الكومسيك. وأشير إلى أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها تُنفذ 23 مشروعاً في إطار تمويل مشاريع الكومسيك في عام 2025.

- كما طلبت اللجنة من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المشاركة قدر الإمكان في مشاريع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بصفة شركاء في المشاريع من خلال تقديم المساعدة الفنية في تصميم مشاريعها وتنفيذها إطار تمويل مشاريع الكومسيك.

المساهمات الممكنة لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

- أخذت اللجنة علماً مع التقدير بالتقرير المقدم من مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك) بعنوان "نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية في دول منظمة التعاون الإسلامي"، والذي أُعدّ لتقديمه إلى الدورة الوزارية الحادية والأربعين للكومسيك.

- وفيما يتعلق ببرامج بناء القدرات الإحصائية، أشادت اللجنة بمركز سيسرك لتنظيمه سبع فعاليات حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة استفاد منها 400 مشارك من الدول الأعضاء منذ الدورة السابقة للكومسيك.

- وفيما يتعلق بالأنشطة المتصلة بأهداف التنمية المستدامة لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، أبلغ مكتب تنسيق الكومسيك اللجنة بإنجاز 32 نشاطاً قد أُنجزت، و47 نشاطاً مخطط تنفيذها في عام 2025 ضمن الأهداف ذات الأولوية.

مشروعات الكومسيك الرئيسية

- أطلع مكتب تنسيق الكومسيك اللجنة على التقدم المحرز وآخر التطورات في تنفيذ المشاريع والبرامج الرئيسية للكومسيك مثل نظام الأفضلية التجارية TPS-OIC، ومركز التحكيم التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، ومؤشر وصندوق الشريعة 50 التابع لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك، وبرنامج الكومسيك الشركات الصغيرة والمتوسطة SME.

- كذلك، أحيطت اللجنة علماً من قبل المركز الإسلامي لتنمية التجارة ICDT، على أنشطة أمانة لجنة التفاوض التجاري TNC فيما يتعلق برفع مستوى الوعي بنظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي TPS-OIC.

- وإذ تؤكد اللجنة على الدور المهم لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في رفع مستوى الوعي بين الدول الأعضاء بشأن المشاريع الرائدة للكومسيك، فقد شجعت مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية على تعزيز جهودها في هذا المجال.

برنامج ذكاء الأعمال لمنظمة التعاون الإسلامي

- أُحيطت اللجنة علماً من قبل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC) التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية IsDB، بالجهود الجارية لإطلاق برنامج منظمة التعاون الإسلامي لذكاء الأعمال، وأخذت علماً بنشاطات التدريب وبناء القدرات التي نُظمت في إندونيسيا في فبراير 2025، والمقرّر عقدها في المغرب بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة ICDT في نوفمبر 2025.
-
- طلبت اللجنة من المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC)، بالتعاون مع مركز سيسرك والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT) والغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية، مواصلة جهودها لاستكمال التحضيرات الفنية لإطلاق برنامج منظمة التعاون الإسلامي لذكاء الأعمال في أقرب وقت ممكن.

- **المساهمات الممكنة لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لصالح الشعب الفلسطيني / القدس الشريف وكذلك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي البعيدة جغرافياً والدول المراقبة**
- أُحيطت اللجنة علماً من قبل مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي بجهودها المبذولة لدعم الشعب الفلسطيني في القدس الشريف وكذلك الدول الأعضاء البعيدة جغرافياً والدول المراقبة.

- وقدّمت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي للجنة إحاطة حول مبادراتها الإنسانية والاقتصادية والثقافية الشاملة التي تهدف إلى التخفيف من التحديات التي يواجهها الشعب الفلسطيني وحماية حقوقه التاريخية وهويته. ورحّبت اللجنة بهذه الجهود بوصفها إسهاماً محورياً في الدعم الجماعي الذي تقدمه منظمة التعاون الإسلامي لفلسطين.

- كما أشادت اللجنة بمركز سيسرك على تنظيمه 41 نشاطاً متخصصاً لهذا الغرض منذ الدورة الوزارية الأربعين للكومسيك، استفاد منها 154 من الكوادر المهنية من المؤسسات الفلسطينية المعنية، مما أسهم في تعزيز القدرات الفنية. كما أحاطت اللجنة مع التقدير علماً بأنشطة مركز سيسرك التي شملت 20 نشاطاً لصالح غيانا و16 نشاطاً لصالح سورينام.

- وإذ ترحب اللجنة بالنجاح الذي تحقق في تنفيذ المشاريع العملية ضمن برنامج الكومسيك للقدس الهادفة إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في القدس، فقد أحاطت علماً مع التقدير بأن ثمانية مشاريع يجري تنفيذها هذا العام لتعزيز قدرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتمكين النساء والشباب من خلال التعليم المهني والتدريب على المهارات المستهدفة. كما رحّبت اللجنة بإطلاق الدعوة الجديدة لتقديم المشاريع في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 ضمن برنامج الكومسيك للقدس.

- وأشادت اللجنة بتنفيذ مشروع في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورينام ضمن تمويل مشاريع الكومسيك بالشراكة مع غويانا.

- وأحاطت اللجنة علماً مع التقدير بالجهود الجارية لمنظمة الأمن الغذائي (IOFS) في إطار نداء الإغاثة الغذائية الإنسانية لغزة.

- كما أشادت اللجنة بالغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية (ICCD) على التنفيذ الناجح لثلاثة مشاريع هي: بوابة المواهب 2025، المنصة الرقمية لفلسطين، والفطور الفلسطيني، والتي تهدف إلى المساهمة في الاقتصاد الفلسطيني من

خلال الترويج للمنتجات المحلية، والحفاظ على التراث الوطني والثقافي، وتعزيز التمكين الاقتصادي للشباب والحرفيين والمنتجين الصغار الفلسطينيين.

- وشجعت اللجنة جميع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية على مواصلة جهودها التعاونية في تنفيذ وتوسيع البرامج والمبادرات التي تعود بالنفع على الشعب الفلسطيني/القدس الشريف وكذلك على الدول الأعضاء البعيدة جغرافياً والدول المراقبة.

- أحيطت اللجنة من قِبل مركز عمل منظمة التعاون الإسلامي OIC LC، على أنشطته المستقبلية لدعم إنعاش أنظمة التوظيف والعمل في غزة، بما في ذلك تطوير برنامج لدعم توظيف الموظفين الفلسطينيين والمساهمة في عملية إعادة التأهيل بعد الحرب.

أية أعمال أخرى

- واختُتم اجتماع اللجنة بتصويت بالشكر.

الملحق الثالث

الكلمة الافتتاحية لاجتماع وزراء الكومسيك الواحد والأربعين
(إسطنبول – 3 نوفمبر 2025)

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أصحاب المعالي الوزراء،
معالي الأمين العام،
إخواني وأخواتي الأعزاء،

أحييكم جميعاً بأصدق مشاعر المودة والاحترام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أستضيفكم في قلب القارات الثلاث، في مدينتنا الجميلة إسطنبول، بمناسبة انعقاد اجتماع وزراء الكومسيك الواحد والأربعين.

أتوجه بخالص الشكر لكل ضيف شرَّف بحضوره برنامجنا. أهلاً وسهلاً بكم جميعاً في تركيا، ومرحباً بكم في إسطنبول.

ومن خلالكم أبعث بتحياتي ومودتي إلى جميع إخواني المسلمين في مختلف أنحاء العالم.

أسأل الله تعالى أن يجعل المشاورات والقرارات التي سنتخذها خلال هذا الاجتماع سبباً للخيرات في بلداننا، والعالم الإسلامي، والبشرية جمعاء.

لقد أُقيمت منذ يوم السبت الماضي ضمن إطار هذا التنظيم، العديد من الندوات والجلسات والفعاليات الجانبية. وقد طُرحت فيها آراءٌ وتقييماتٌ قيّمة حول موضوعاتٍ متعددة، بدءاً من التعاون الاقتصادي والمالي، ومن النقل إلى الاتصالات، ومن السياحة المستدامة إلى التحول الرقمي.

وبهذه المناسبة، أتوجه بخالص الشكر باسمي واسم الشعب التركي إلى جميع المشاركين، سائلاً الله سبحانه أن يجعل جهودكم مثمرة ومباركة.

أتمنى أن تُساهم هذه الأنشطة في تعزيز روابط الأخوّة والمودة والتضامن بيننا، وأن تعود بالنفع على علاقاتنا المشتركة.

إخواني وأخواتي الأعزاء،

منذ اجتماعنا الأخير، شهدنا تطورات تاريخية عميقة في جميع أنحاء العالم، لا سيما في الشرق الأوسط.

بصفتي رئيس الكومسيك، وكما تعلمون، تحدثت إليكم عبر هذا المنبر على مدى سنوات طويلة، عن معاناة الشعب السوري.

لقد دفع إخواننا وأخواتنا السوريون أثماناً باهظة على مدى أربعة عشر عاماً تقريباً. وفقد ما يقرب من مليون من إخوتنا وأخواتنا السوريين أرواحهم في هجمات نظام البعث والمنظمات الإرهابية. واضطر ملايين آخرون إلى الهجرة واللجوء إلى دول أخرى، بينهم 3,6 مليون شخصٍ إلى تركيا وحدها.

وقد استقبلنا اللاجئين السوريين في هذه العملية بروح الأنصار، وسعينا جاهدين إلى أداء واجب الأخوّة وحسن الجوار بأفضل صورة ممكنة.

وانتصر السوريون أخيراً والحمد لله، وانتهت الفظائع التي حولت سوريا إلى بحرٍ من الدماء على مدى أربعة عشر عاماً، ووضعت أوزارها أخيراً في ثورة الثامن من ديسمبر، ودخلت سوريا، بقيادة الرئيس السيد أحمد الشرع الخبيرة، مرحلةً جديدةً من التعافي وإعادة البناء.

أود هنا أن أترحم مرة أخرى على أرواح إخواننا السوريين الذين ضحّوا بحياتهم في سبيل حريتهم، وأسأل الله يسكنهم فسيح جناته.

كما أود أن أعرب عن بالغ سروري لمشاركة سوريا مجدداً في اجتماع وزراء الكومسيك بعد انقطاع طويل.

ونحن في تركيا، نواصل دعمنا للشعب السوري في مختلف المجالات؛ من النقل إلى التعليم، ومن الأمن إلى التجارة، ومن الصحة إلى الخدمات الاجتماعية.

إن دعم منظمتنا والعالم الإسلامي بأسره أمرٌ بالغ الأهمية للحفاظ على وحدة سوريا السياسية وسلامة أراضيها، وضمان تحقيق الرفاه المستدام لإخواننا وأخواتنا السوريين بكل فئاتهم.

إن تكامل الاقتصاد السوري مجدداً مع اقتصادات المنطقة سيعود بفوائد ملموسة على سوريا وجميع جيرانها. وإن تركيزنا على تنفيذ مشاريع النقل التي تمثل الركيزة الأكثر أهمية في هذا التكامل يشكل أمراً حيوياً.

كما يسعدني أن أعلن أن العقوبات التي كانت تشكل عقبةً كبيرةً أمام التنمية الاقتصادية في سوريا قد بدأت تُرفع تدريجياً، بفضل جهودنا المشتركة.

في هذه المرحلة، نشجع القطاع الخاص على توجيه استثماراته نحو الساحة السورية. إن نهوض جارتنا سوريا من جديد وعودتها إلى سابق عهدها المزدهر يشكل أولويتنا الأساسية.

وفي هذا السياق، نطلق أيضاً برنامجاً خاصاً لدعم سوريا تحت مظلة الكومسيك، يهدف إلى تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية، من خلال التعليم، وتبادل الخبرات، وتحليل الاحتياجات، والدراسات الفنية والجدوى. وأنا على يقين بأن بلداننا الأعضاء ستساهم إسهاماً قيّماً في تنفيذ هذا البرنامج.

وكذلك، يوجد معنا اليوم، إخواننا وأخواتنا من جمهورية شمال قبرص التركية، في أول مشاركة لهم. فبكل مشاعري القلبية "أهلاً وسهلاً".

إن الشعب القبرصي التركي جزء لا يتجزأ من العالم الإسلامي، وقد تعرّض، بسبب هذه الهوية، لعقود من العزلة الجائرة القاسية وغير القانونية. ومع ذلك، لم يرضخ إخوتنا القبارصة الأتراك للقمع، ولم يتخلّوا عن إرادتهم في العيش بكرامة على أرضهم، ولم يجعلوا من مساواتهم السيادية مسألة قابلة للنقاش.

وبينما نتلقى إشارات قوية بأن جزيرة قبرص تضاف إلى قائمة المخططات الإمبريالية الجديدة التي تجري في منطقتنا. ولذلك أرى أنه من الضروري أن تعزز منظمتنا تضامنها مع الشعب القبرصي التركي.

أتوقع منكم جميعاً مواصلة دعم نضال القبارصة الأتراك من أجل من أجل الحقوق والحرية والعدالة، والذي يخوضونه على أساس "حل الدولتين".

ونحن بصفتنا الوطن الأم والدولة الضامنة بإذن الله، لن نترك الشعب القبرصي التركي وحده أبداً، وسنواصل الوقوف إلى جانبه في قضيته العادلة.

إخواني وأخواتي الكرام،

إننا في العالم الإسلامي نمرّ بمرحلةٍ صعبةٍ تختبر ضمائرنا وصلابتنا وحكمتنا وثباتنا. يجب علينا في ظل هذه الظروف، أن نتشبّث ببعضنا أكثر من أي وقتٍ مضى، وأن نواجه المشكلات المشتركة بروح من الإصرار والحكمة. وقد قال نبينا الكريم الذي بعث هادياً للبشر ورحمة للعالمين، في حديث شريف: "المُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ، يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضاً". فلنُعزّز علاقاتنا فيما بيننا بحيث تبقى هذه البنية متماسكة دائماً، لا تضعفها الهزّات، ولا تزعزعها الهجمات، ولا تضرّ بها المؤامرات.

أقول هذا لسبب محدّدٍ يا إخواني وأخواتي: فغزة كما تعلمون شهدت منذ علمين، واحدةً من أكثر مجازر الإبادة الجماعية وحشيةً ووحشيةً في القرن الأخير. فقد تعرض أكثر من سبعين ألف فلسطيني، معظمهم من النساء والأطفال لإبادة قوات الاحتلال الإسرائيلي، وأُصيب نحو مئةٍ وسبعين ألفاً، ولا تزال جثث الشهداء مجهولة المصير في غزة، التي تحولت إلى كومة هائلة من الأنقاض.

والدمار الهائل يقدر بعشرات مليارات الدولارات. وآثار الصدمات النفسية، حتى لو أُزيلت الأنقاض، التي يعيشها الأطفال الذين شاهدوا آباءهم وأمهاتهم يُقتلون أمام أعينهم ربما لن تمحى أبداً. ولعل الجروح التي لحقت بقلوب أهل غزة نتيجة لامبالاة المنظمات الدولية لن تلتئم تماماً. وهذه القسوة والإبادة الجماعية لن تُنسى أبداً.

كما أودّ أن أؤكد هنا بكل وضوح أن تركيا كانت منذ اليوم الأول للهجمات الإسرائيلية من أكثر الدول حزماً في إدانة هذا العدوان الوحشي.

فقد وقفنا في وجه الظالمين، من خلال إرسال أكثر من 102 ألف طن من المساعدات الإنسانية، وتحركاتها في المنصات الدولية، وخطواتنا التي اتخذناها استناداً إلى القانون الدولي. وبذلنا جهوداً كبيرةً لضمان وقفٍ دائمٍ لإطلاق النار وتحقيق سلامٍ عادلٍ وشامل.

وقمنا في هذا المسار بالتعاون مع منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية ومجموعة الاتصال الخاصة بغزة وأعضاء المجتمع الدولي التي لا تزال تمتلك ضميراً حيّاً، من أجل الحفاظ على المظالم التي يتعرض لها إخواننا في غزة؛ في صدارة أجندات المجتمع الدولي.

وقد بدأنا والحمد الله، نحني النتائج الإيجابية لهذه الجهود.

فالمحادثات بين حماس وإسرائيل، التي جرت برعاية جمهورية مصر العربية وساهمنا فيها أيضاً، أسفرت عن التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار.

أعبر مجدداً عن خالص امتناني لجميع الدول الإقليمية التي دعمت هذه العملية، وفي مقدمتها دولة قطر ومصر.

إنني على يقين بأننا سنواصل هذا التعاون والتضامن خلال الفترة المقبلة بقوةٍ وعزيمةٍ أكبر.

وكذلك، أتقدم بجزيل الشكر فخامة الرئيس الأمريكي السيد ترامب على إصراره في تثبيت وقف إطلاق النار.

وفي هذا السياق، يبدو أن حماس عازمة تماماً على الالتزام بالاتفاق، بينما نعلم جميعاً أن سجلّ إسرائيل في هذا المجال كارثي. إننا نواجه إدارةً قتلت، تحت ذرائع مختلفة، أكثر من 200 مدني بريء منذ اتفاق وقف إطلاق النار، وواصلت احتلالها وهجماتها على الضفة الغربية.

ومن المؤكد أن هذه الهجمات التي لا تستهدف المدنيين وحسب، بل تستهدف في الوقت ذاته طريق السلام؛ لن تعيق أبداً السعي إلى حلٍّ عادلٍ ودائمٍ للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

نحتاج في هذه المرحلة، تقديم المزيد من المساعدات الإنسانية إلى شعب غزة، ثم البدء بعدها في جهود إعادة الإعمار. لكن الحكومة الإسرائيلية تسعى جاهدة لمنع ذلك بكل الوسائل.

نعتقد أن خطة إعادة الإعمار التي أعدّتها جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي يجب أن تنفذ فوراً. ونؤكد بشكل خاص على أن تلعب المنظمة والكومسيك دوراً قيادياً في إعادة إعمار غزة.

لن نسمح بضمّ الضفة الغربية، أو بتغيير وضع القدس الشريف، أو أي محاولة للنيل من حرمة قبلتنا الأولى، المسجد الأقصى.

سنواصل نضالنا معاً حتى قيام دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، في جغرافيتها المتكاملة، وعاصمتها القدس الشرقية، على حدود عام 1967.

إخواني وأخواتي الأعزاء،

أود في هذه النقطة أن ألفت انتباهكم إلى الصراع الدائر في السودان منذ أكثر من تسعةٍ وعشرين شهراً.

لا يمكن لأيّ ذي قلب لم يقطع من حجر؛ أن يقبل المجازر الأخيرة التي استهدفت المدنيين في الفاشر، ولا يمكنه أن يبقى أمامها صامتاً.

لا شك أن المسؤولية الكبرى في وقف نزيف الدماء في السودان تقع بالدرجة الأولى على عاتق العالم الإسلامية. ونحن كمسلمين، يجب أن نكون قادرين على حلّ مشكلاتنا بأنفسنا، لا أن ننتظر المساعدة من الآخرين.

يجب علينا أن نحافظ على وحدة أراضي السودان وسيادته واستقلاله، وأن نقف إلى جانب الشعب السوداني في هذه الأيام العصيبة، وأن نواصل تقديم المساعدات الإنسانية وبرامج التنمية.

وأنا على يقين بأن جميع البلدان الأعضاء في منظمتنا، وفي إطار روابطنا الأخوية الإسلامية، ستبذل قصارى جهدها لتمكين السودان من استعادة الأمن والسلام والاستقرار.

إخواني وأخواتي الكرام،

لقد بدأت آثار الإجراءات الحمائية المتزايدة تظهر بشكل أكثر حدةً في التجارة الدولية. ففي حين كان معدل النمو الاقتصادي العالمي خلال العقدين السابقين لجائحة كورونا يبلغ 3.7% سنوياً، من المتوقع أن ينخفض هذا المعدل إلى 3% فقط خلال الفترة (2025-2030). وهذه الأرقام لا تشير إلى ركود اقتصادي عالمي فحسب، بل تشير أيضاً إلى بحثٍ عن توازنٍ جديد في السياسات الاقتصادية العالمية.

وفي مواجهة هذا المشهد المليء بالمخاطر والشكوك، تجلى مرةً أخرى الأهمية الحيوية للتعاون بين بلداننا. فعند مراجعة مسيرة منظمة التعاون الإسلامي خلال العقود الخمسة الماضية، نلاحظ جلياً أن بلداننا لم تحصل بعد على نصيبها المستحق من التجارة العالمية.

فعلى الرغم من أن نصيب الفرد من الدخل القومي في دول المنظمة ارتفع من 1,169 دولاراً إلى 4,453 دولاراً، فإن متوسط الدخل العالمي خلال الفترة نفسها قفز من 2,611 دولاراً إلى أكثر من 13,000 دولار. ومع ذلك، بقيت حصة دولنا من التجارة العالمية ثابتة عند حدود 11% تقريباً دون تقدّم يُذكر.

كما أننا ما زلنا بعيدين عن بلوغ الهدف المتمثل في رفع التجارة البينية بين البلدان الأعضاء في المنظمة إلى 25%.

والعالم الإسلامي، الذي يملك 60% من احتياطي الغاز الطبيعي العالمي، و65% من موارد النفط، و25% من سكان العالم، لم يحقق بعد المكانة التي يطمح إليها في الاقتصاد الدولي. غير أنَّ اتخذنا الخطوات الصحيحة لتغيير هذا الوضع ممكن بالتأكيد.

فالبرامج والمشروعات المشتركة التي ننفذها في إطار الكومسيك تكتسب أهمية خاصة في هذا المجال. والجهود المبذولة لزيادة عدد الأعضاء وتوسيع نطاق نظام التجار التفضيلية، الذي أطلقناه عام 2022 لتعزيز التجارة بيننا، بالغة الأهمية. والجهود المبذولة لزيادة عدد الدول المنضمة إلى هذا النظام وتوسيع نطاقه ذات قيمة بالغة.

نتوقع من جميع الأعضاء دعم الجهود الرامية إلى تعزيز هذا النظام وربطه باتفاقيات تجارية من الجيل الجديد. كما أدعو البلدان التي لم تنضم بعد إلى نظام التجارة التفضيلية إلى الانضمام إليه في أقرب وقت، وأحثّ البلدان الأعضاء الحالية على تعميق التعاون التجاري فيما بينها.

إخواني وأخواتي الأعزاء،

إن الجلسة المخصصة هذا العام لتبادل وجهات النظر، المنعقدة تحت عنوان "تطوير استراتيجيات التصدير"، ستكون بإذن الله فرصة مهمة لمناقشة إمكانات التعاون الجديدة في مجال التجارة، ووضع خرائط طريق ملموسة.

ومن المؤكد أنه أثناء تنويع صادراتنا، ينبغي علينا أيضاً أن نعمل على بناء اقتصادات تنافسية عالية الدخل.

ومن أجل ضمان حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة SMEs على التمويل، يتعيّن علينا توسيع نطاق منتجات التمويل الإسلامي، وتطوير نظم القروض وتأمين الصادرات بما يتوافق مع المبادئ الإسلامية.

وفي إطار برنامج الكومسيك لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، نعمل على إنشاء شبكات تعاون قوية بين شركاتنا الصغيرة والمتوسطة.

وأدعو الدول التي لم تشارك بعد إلى المشاركة في هذا البرنامج والاستفادة من الجهود الجارية.

ومن جانب آخر، تمثل قضية شهادات الحلال فرصةً اقتصاديةً هامةً لتعزيز التجارة البينية بين بلداننا الأعضاء.

وبهذا الغرض، أرى أهمية استكمال المنتدى الإسلامي لجهات اعتماد الحلال، الذي أُنشئ قبل عامين؛ أعماله التقنية، ليبدأ نشاطاته رسمياً خلال عام 2026.

ومن الركائز الأساسية التي تدعم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء هو آلية التحكيم.

أعتقد أن مركز التحكيم التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، وكنت قد دعوت شخصياً إلى تأسيسه، سيقدّم مساهمات قيّمة في جهودنا المشتركة.

أثق بدعمكم لتعزيز مكانة هذا المركز، وجعله من أوائل المؤسسات التي تتبادر إلى الأذهان في قضايا التحكيم.

الضيوف الكرام،

لقد شهد هذا العام مناقشة العديد من القضايا المهمة لتنمية البلدان الإسلامية في إطار مجموعات عمل الكومسيك.

منذ انطلاق برنامج الكومسيك لدعم المشاريع قدّمنا الدعم لما مجموعه 180مشروعاً. ويسرني أن 56 بلداً عضواً قد شاركت في هذه الأنشطة، سواء بصفتها جهات منفّذة أو مستفيدة.

وخلال هذا العام، سنبدأ بتنفيذ 23 مشروعاً جديداً ضمن برنامج الكومسيك لتمويل المشاريع. كما سنضيف 8 مشاريع جديدة إلى قائمة المشاريع العشرين الجارية ضمن برنامج كومسيك القدس.

أتمنى لكم كل التوفيق، وأتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في هذه المشاريع.

نسأل الله العلي القدير أن يكون معنا ويوفقنا في مساعينا جميعاً.

بهذه الأفكار، أرجو مرة أخرى، أن يكون اجتماع وزراء الكومسيك الواحد والأربعين موفقاً.

أشكر مجدداً جميع الإخوة الذين شرفوا اجتماعنا.

أحييكم جميعاً باحترام ومحبة، وأستودعكم الله.

دمتم سالمين ...

الملحق الرابع

- **صاحب الفخامة السيد رجب طيب أردوغان،**
  رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك،
- **أصحاب المعالي الوزراء، ورؤساء الوفود الموقرون،**
- **السيدات والسادة،**

أود أولاً، أن أعرب عن امتناني وتقديري لفخامة السيد رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك، على دعمه لبرامج منظمة التعاون الإسلامي. كما أتوجه بالشكر لحكومة الجمهورية التركية وشعبها، على الترتيبات التي أنجزت لضمان نجاح اجتماعنا هذا.

- **السيد الرئيس،**
- **السيدات والسادة،**

ينعقد اجتماعنا اليوم عقب التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، الذي يُفترض أن يضع حداً لجرائم الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل في قطاع غزة، ولمعاناة الشعب الفلسطيني.

وبينما يُجسد الكومسيك إرادتنا الجماعية في تحقيق التكامل الاقتصادي، لا يمكننا الحديث عن الازدهار المشترك في وقت يتعرض فيه أسس الاقتصاد الفلسطيني للتدمير بشكل ممنهج. يجب علينا ندعم صمود الاقتصاد الفلسطيني وشعبه.

- **السيد الرئيس،**
- **السيدات والسادة،**

تواصل الأمانة العامة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي تنفيذ قرارات المنظمة وتوصياتها الرامية إلى تعزيز التعاون الاجتماعي والاقتصادي بين دولنا الأعضاء. وقد أشرتُ إلى أبرز هذه الإنجازات في تقريري المقدم خلال الاجتماع الذي عقد في شهر أغسطس الماضي.

وفي هذا السياق، يسرّني أن أعلن أن حصة التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي من إجمالي التجارة الخارجية للدول الأعضاء قد شهدت ارتفاعاً طفيفاً، وأود أن أؤكد على أهمية تعزيز العلاقات التجارية بين بلداننا.

وستبحث الدورة الثانية لمؤتمر وزراء النقل، والاجتماع الوزاري الثاني للطاقة، المقرر عقدهما في عام 2026 في كل من الجمهورية التركية والمملكة العربية السعودية على التوالي؛ سبل تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في هذين القطاعين المهمين ووضع استراتيجيات عمل مشتركة.

كما يجب علينا تعزيز تعاوننا في مجالي الزراعة والأمن الغذائي.

سيتيح المنتدى الأول للاستثمار التابع لمنظمة التعاون الإسلامي في إفريقيا، والمقرر عقده في جمهورية مالي خلال الفترة (2-4) ديسمبر المقبل؛ فرصة استعراض فرص الاستثمار في الدول الإفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، أحث جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى دعم هذه المبادرات والمشاركة الفاعلة في هذا الاجتماع.

- **السيد الرئيس،**
- **السيدات والسادة،**

أود أن أذكّركم بأن الفقر والتخلف لا يزالان يؤثران في عدد كبير من مواطني دولنا الأعضاء، وإن مستقبل بلداننا يعتمد على مدى استعدادنا لتأهيل شبابنا للمستقبل. نحن بحاجة ماسة إلى وضع استراتيجية واضحة لتمكين الشباب اقتصادياً، من أجل إنقاذ شبابنا ومستقبلنا في آنٍ واحد.

وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص تقديري لمكتب تنسيق الكومسيك وجميع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، التي واصلت التعاون مع الأمانة العامة والدول الأعضاء في تنفيذ مختلف المشاريع الاجتماعية والاقتصادية لمنظمتنا.

أتمنى لكم كل التوفيق والنجاح في أعمالكم.

الملحق الخامس

كلمة معالي الدكتور محمد سليمان الجاسر
رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
في

اجتماع الدورة الوزارية الحادية والأربعين للّجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (كومسيك)

(الحفل الافتتاحي)

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصَلاةُ والسلامُ على أفضل الأنبياءِ والمرسلينْ، سيدِنا ونبينا محمد، وعَلى آلِهِ وصَحْبِهِ أَجْمَعِين، ومَن تَبِعَهُم بإحْسَان إلَى يوم الدِّين

فخامة الرئيس السيد رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا، رئيس اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي،

معالي السيد حسين إبراهيم طه، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي،

أصحاب المعالي والسعادة،

رؤساء الوفود الموقرون،

أيها السيدات والسادة،

السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إنه لمن دواعي الشرف والاعتزاز أن تشارك مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في أعمال الدورة الحادية والأربعين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي. وبالأصالة عن نفسي وباسم مجموعة البنك، أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير لفخامة الرئيس رجب طيب أردوغان على قيادته الحكيمة لهذه اللجنة، وعلى كرم استضافة هذا الاجتماع المهم.

نجتمع اليوم في ظل ظروف عالمية بالغة التعقيد – من توترات جيوسياسية، ونزاعات طال أمدُها، وتداعيات متسارعة لتغير المناخ. هذه التحديات الجسيمة لا تهدد بتقويض ما حققناه من مكتسبات تنموية فحسب، بل تُنذر بدفع الملايين من أبناء أمتنا إلى دائرة الفقر.

ولعلَّ الأزمةَ الأكثرَ إيلاماً هي المأساةُ الإنسانية التي يشهدها قطاعُ غزة المكلوم. وإننا إذ نشعرُ بالأسى على كل روحٍ أُزهقت، لنؤكد وقوفنا الراسخُ وتضامننا الكاملُ مع الشعب الفلسطيني الأبي، ونجدد عهدنا والتزامنا بدعم صمود غزة والمساهمة في إعادة إعمار ما دمرته الحرب.

كما نؤكد دعمنا لجميع بلداننا الأعضاء التي تواجه آثار النزاعات والكوارث، ونشددُ على التزامنا الثابت بمساندة جهود الإغاثة والإنعاش وإعادة الإعمار.

السيد الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة،

الضيوف الكرام،

إن شعار دورتنا لهذا العام، "تطويرُ إستراتيجيات التصدير في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، يكتسي أهمية إستراتيجية قصوى في هذا الظرف الدقيق. فهو دعوة صريحة لتوحيد جهودنا من أجل تعزيز تجارتنا البينية، ورفع قدرتنا التنافسية، وتنويع أسواقنا، متسلحين بالابتكار والرقمنة والتعاون الوثيق.

ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية هي شريككم الإستراتيجي في تحقيق هذه الرؤية. فإطارُنا الإستراتيجي الجديد (٢٠٢٦-٢٠٣٥) يضع تعزيزَ التجارةِ والاستثمار والتكاملِ الإقليمي في صميم أولوياته. وتعملُ مجموعة البنك الإسلامي للتنمية على ترجمة هذه الأهداف إلى واقعٍ ملموس عبر الاستثمار في البنية التحتية العابرة للحدود، وتيسير التجارة الرقمية، والإسهام في مواءمة الأطر التنظيمية.

ويتجلى هذا الالتزام بوضوح في أرقامنا وإنجازاتنا. فقد تضاعفت اعتمادات البنك السنوية ثلاث مرات تقريباً، لتقفز من ١,٦٧ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠ إلى نحو ٥,١١ مليار دولار في عام ٢٠٢٤. وبذلك، اقتربت الاعتمادات التراكمية لمجموعة البنك منذ تأسيسها من حاجز ٢٠٤ مليارات دولار أمريكي بحلول منتصف عام ٢٠٢٥.

وتواصل مؤسساتنا المتخصصة تحقيق نتائج فارقة على الأرض:

- فقد اعتمدت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة منذ تأسيسها تمويلات تجارية بقيمة ٨٩ مليار دولار .وفي عام ٢٠٢٤ وحده، بلغت اعتماداتها ٧,٣ مليار دولار، استفاد منها أكثر من خمسةٍ وأربعين بلداً عضواً.

وتواصل المؤسسة في عام ٢٠٢٥ توسيع نطاق أثرها الإنمائي بمبادرات مبتكرة وشاملة في ربوع المنطقة العربية والإفريقية ورابطة الدول المستقلة، حيث اعتمدت حتى منتصف العام تمويلات بقيمة ٦,٢ مليار دولار، خُصص ٢٨٪ منها لدعم البلدان الأعضاء الأقل نمواً. ومما يثلج الصدر أن ٣٧٪ من المستفيدين من برامج بناء القدرات التي أطلقتها المؤسسة هم من النساء، سواء كُنّ مزارعاتٍ أو صاحبات مشروعات صغيرة ومتوسطة.

- و أَمَّنَت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات أعمالاً تجارية واستثمارات بقيمة **12.9** مليار دولار في عام **2024**، ليرتفع إجمالي الأعمال المؤمنة منذ إنشاء المؤسسة إلى **121.2** مليار دولار. وقد خُصِّص **57** مليار دولار أمريكي من هذا المبلغ لدعم المبادلات التجارية والاستثمارات بين دول منظمة التعاون الإسلامي.

إن انصهار التبادل التجاري وترابط سلاسل الإمداد بين دولنا ضرورة تُمليها الاحتياجات التنموية والتطورات العالمية غير المواتية في تدفقات التجارة.

السيد الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة،

أيها السيدات والسادة،

إن تركيا، بوصفها إحدى الدولِ الرائدةِ في مجال التصدير ضمن منظمة التعاون الإسلامي، تقدم نموذجاً ملهماً وخبرات قيّمة. ومن خلال برنامج البنك الإسلامي للتنمية لتبادل المعارف والخبرات، يمكن لبلداننا الأعضاء الاستفادة من التجربة التركية لفتح آفاق تصديرية جديدة وتعزيز تجارتها البينية، بما يخدم ازدهارنا المشترك.

وتؤكد مجموعة البنك الإسلامي للتنمية حرصها على تعميق شراكتها مع اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري وجميع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، من أجل تمكين بلداننا الأعضاء من بناء قدراتها، وتطوير مؤسساتها، وتحديث أُطرها التنظيمية.

ختاماً، أرجو لكم مداولات مثمرة. وكُلي ثقة بأن نقاشاتنا المعمّقة ستُترجَم إلى إجراءات عملية ملموسة، تعزز إستراتيجياتنا التصديرية، وترسّخ أواصر التعاون بين بلداننا الأعضاء، وتعود بالخير والنماء على اقتصاداتنا وشعوبنا.

شكراً لكم، السيد الرئيس.

وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ لله رب العالمين.

الملحق السادس

الحمد لله القائل (ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض) والصلاة والسلام على نبينا محمد القائل (إن الله تعالى طيب لا يقبل إلا طيبا)

فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان
أصحاب المعالي الوزراء
أصحاب السعادة
الحضور الكريم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
وبعد
يتجدد اللقاء ككل عام في إسطنبول لهذا المجتمع الفريد الذي يجتمع لا لشيء إلا لتطوير النشاط الاقتصادي في عالمنا الإسلامي سعيا نحو تحقيق تكامل منشود تحلم به الأمة الإسلامية لأجيال ، ولتحقيق ذلك سعت لتأسيس عدد من المنظمات الإسلامية الدولية ، فضلا عن تأسيس اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي (الكومسك) والذي يأتي اجتماعنا هذا كأحد فعالياتها الكبرى سنوياً
فخامة الرئيس
الحفل الكريم
إن أحد أهم مكونات اقتصادنا في العالم الإسلامي هو الحلال ، بل لا مبالغة أن نقول إنه من أهم خصائصنا الاقتصاديّة ماضيا وحاضرا ومستقبلا ، وإذا أضفنا له الجناح الآخر وهو التمويل الإسلامي سنكون قد استكملنا الجناحين اللذين يكمل أحدهما الآخر لتحقيق الريادة العالمية لاقتصادنا ، واسمحوا لي في عجالة سريعة أن أضع بين أيديكم بعضا من أهم الركائز الاستراتيجية لصناعة الحلال لأنه الوقت الملائم لاعتبار الحلال مجالا للتكامل والتطوير فيما بين دولنا الممتدة من شرق العالم إلى غربه.
أولاً : إن الأساس القرآني الرباني للحلال واضح كل الوضوح ، يقول الله سبحانه وتعالى (يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالا طيبا ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين) ، فالحلال هو امتثال لتوجيهات ربانية بالتأكيد ، لكنه سلوك لمصلحة البشرية جمعاء ، ولهذا فالخطاب في الآية الكريمة لا للمسلمين فقط بل للناس جميعا ،

ونتذكر هنا أيضا أن الله وصف بعثة رسولنا الكريم - صلى الله عليه وسلم بقوله (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين) فالحلال هو من هذه الرحمة.

ثانياً : هذه صناعة عالمية : عالمية الانتشار بسبب انتشار مجتمعات الأعمال المسلمة حول العالم وأداءها الجيد ، عالمية القبول لجناحيها : المنتجات والخدمات الحلال ، وخدمات التمويل الإسلامي، لكننا بحاجة حقيقية لتطوير ودعم التشريعات المُمَكّنة لها ليُقابَل انتشارها الاقتصادي بالتمكين التشريعي والنظامي ، وهذا دور حكومي منشود قامت به عدد من الحكومات التي أسهمت في التمكين لهذ القطاع وقدمت أمثلة نموذجية يمكن للحكومات الأخرى الاستفادة منها .

ثالثاً : في الوقت الذي نفتخر بأن أصول المالية الإسلامية العالمية هي أصول إسلامية خالصة مع انتشارها العالمي ، إلا أنه لا زالت الدول غير المسلمة تمثل اكبر الصادرات في صناعات الحلال خصوصا البروتين ، وهو أمر لم يعد له مبرر اليوم ، فالتمويل الإسلامي الخالص موجود ، والتطور التقني والصناعي موجود في عدد كبير من دولنا الإسلامية ، والأسواق أسواقنا أيضا ، بل والمواد الخام من مواشي حية ، ومنتجات زراعية موجودة ورخيصة أيضا ، فماذا ننتظر ؟

وفي هذا الصدد فاسمحوا لي أن أشيد هنا بمبادرة صندوق الاستثمارات العامة - الصندوق السيادي للمملكة العربية السعودية - الذي استوعب بذكاء أهمية هذا المجال الحيوي العالمي المتنامي بقوة ، فقام بتأسيس شركة تطوير منتجات الحلال ، وهي التي أتمت في الأسبوع الماضي عملية استحواذ كبرى لتحقيق تأسيس أكبر صناعة دواجن حلال في العالم ، إن مثل هذه الخطوات الكبرى هي التي ستسهم لا في قلب المعادلة - كما يقال إعلاميا - بل لإعادة بناء المعادلة الصحيحة .

رابعاً : إن جزءا من مسؤولياتنا في الغرفة الإسلامية تجاه الحلال : الترويج العالمي والإقليمي والمحلي للحلال بمعناه الشمولي الذي ينطلق من أسلوب حياة المسلمين ، ولهذا السبب وضعت الغرفة الإسلامية استراتيجية متكاملة لفعاليات الحلال تسعى لتحقيق أهداف استراتيجية مهمة خلال الأعوام ٢٠٢٦-٢٠٢٣ ، وشرعت في التنفيذ بفضل الله ثم بفضل دعم عدد من الشركاء الاستراتيجيين الذين آمنوا بهذه الرؤية العالمية الكبرى ، واسمحوا لي هنا أن أوجه خالص شكري لمعالي الدكتور ماجد القصبي وزير التجارة بالمملكة العربية السعودية الذي كان لدعمه واهتمامه شخصيا أبلغ الأثر لإطلاق "منتدى مكة للحلال" ليكون منصة عالمية كبرى للمسلمين حول العالم ، كما أنتهز هذه الفرصة لدعوتكم جميعا إلى المشاركة في مختلف هذه الفعاليات التي تأتي بصيغ ومستويات متنوعة ، وفي جميع قارات العالم ودوله المسلمة وغير المسلمة .

وأخيرا : إن توافر رؤوس الأموال والسيولة الضخمة ، مع الموارد الطبيعية والزراعية الاستثنائية، مع المواقع الجغرافية الأهم للإنتاج والتوزيع والتصدير العالمي ، مع الأسواق الناشئة التي تحركها مؤشرات نمو المجتمعات الشابة ، فضلا عن المناطق السياحية البكر ذات الإمكانات الواعدة ، مع تنوع ثقافي وفني لا مثيل له يستند إلى تراث عريق في أسلوب حياة غني بموائد متنوعة وأزياء فريدة : كل ذلك يحقق فرصة لا مثيل لها لتحقيق التكامل الاقتصادي من خلال الحلال ، وإني إذ أحمد الله تعالى على ما منحه لنا من هذه النعم - التي لا نحصيها - أدعوه أن يوفقنا للقيام بواجبنا بشكرها لتحقيق موعوده الكريم في قوله تعالى (وإذ تأذّن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم) والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الملحق السابع

فخامة الرئيس/نائب الرئيس
الضيوف الكرام،
أحييكم بكل احترام ومحبة،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

فخامة الرئيس/نائب الرئيس،
الأصدقاء الأعزاء،
بصفتي رجل أعمال، ورئيس اتحاد الغرف التجارية العالمي (WCF)، أود أن أقول إن العالم بأسره، وكذلك منطقتنا، يشهدان حالة من الاضطراب وعدم اليقين الشديدين.
فالاقتصاد العالمي يتجه نحو مزيد من الهشاشة والتقلب والغموض،
كما تتزايد النزعة الحمائية في التجارة بين الدول.
ولا يمكننا الخروج من هذا الوضع المعقد إلا من خلال التكاتف والتضامن.
يقول الله جل جلاله في سورة آل عمران: "وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا"،
وعليه، ففي ظل هذا الواقع الصعب، ينبغي لنا نحن المسلمين أن نترك الخلافات جانباً، ونتخذ موقفاً موحداً، ونتحرك كجسد واحد.
إن الحقيقة الثابتة هي أنه لا رحمة بلا وحدة،
ومادامت القلوب لا تنبض معاً، فلن ننجح في مواجهة المعتدين، وعلى رأسهم اسرائيل.
ولا يمكننا مساعدة إخواننا في فلسطين وسوريا ولبنان، وغيرهم من الأبرياء والمظلومين في دول أخرى، إلا بهذه الروح من الوحدة والتضامن.
ونحن المسلمين، مسؤولون عمّا نفعل، وكذلك عمّا لا نفعل.
ولنتذكر دائماً أن في الوحدة رحمة وبركة، وفي الفرقة عذاب.
وأهم وسيلة لتحقيق هذه الوحدة هي التجارة،
لأن التجارة هي أعظم مصدر للطمأنينة والسلام.
فمن يتاجر لا يتحدث عن الخلاف، ولا ينظر إلى أخيه نظرة سيئة.
ولهذا، يجب أن نزيل العوائق التجارية بيننا، مثل التأشيرات والحصص، وأن نعزز التجارة فيما بيننا.
لقد خطونا بالفعل خطوات مهمة في هذا الاتجاه،
فقد تم أخيراً تفعيل اتفاقية التجارة التفضيلية بين الدول الإسلامية.
كما بدأنا، بتعليمات من فخامة رئيس الجمهورية، العمل على إنشاء مركز التحكيم بمنظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول، وقد بدأ هذا المركز نشاطه فعلياً.
ونطلب منكم أن توجهوا شركات بلدانكم إلى هذا المركز، وأن تدعموا الجهود الرامية إلى اعتماده كعنوان أول، وتشجعوا على استخدامه.
ولكي نتمكن من تعزيز التجارة أكثر، يجب كذلك تسهيل عبور الحدود.
وقد نفذنا في تركيا عملاً ناجحاً في هذا المجال،
فبموافقة حكومتنا، قمنا بتحديث جميع بواباتنا الجمركية البرية الكبرى وفق نموذج البناء–والتشغيل–ونقل الملكية، دون إنفاق قرش واحد من الميزانية العامة.
ونتيجة لذلك، تضاعف حجم العبور بشكل كبير،
وانخفضت أوقات الانتظار على الحدود إلى النصف.
وقد اختارت الأمم المتحدة هذا المشروع كأفضل مشروع، وقدّمته كنموذج يُحتذى به للدول الأخرى.
وبعد ذلك، أطلقنا مبادرة مشتركة جديدة مع الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية،
وهدفنا إلى تحديث المعابر الجمركية البرية في 57 دولة إسلامية.
ونتطلع إلى دعمكم الكريم في هذا المجال أيضاً.
وبإذنكم، أود أن أضيف نقطة أخرى:
بقرار من الأجهزة المختصة في منظمة التعاون الإسلامي، أنشأنا في إسطنبول مركز التحكيم الإسلامي،
وقد أتم المركز عملية تأسيسه، وأصبح الآن جاهزاً للمساهمة في تعزيز التجارة والاستثمار بين دولنا. ونرجو منكم دعم الترويج للمركز وأنشطته، بوصفه مؤسسة مشتركة بيننا جميعاً، ونحن على استعداد لزيارة بلدانكم للترويج لهذا المركز بشكل مباشر.
وفي الختام، أسأل الله تعالى أن يجعل اجتماعنا هذا مباركاً ومثمراً، وأحييكم جميعاً بكل احترام وتقدير

الملحق الثامن

منظمة التعاون الإسلامي
اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)
الكلمة الختامية للاجتماع الوزاري الحادي والأربعين
(4 نوفمبر 2025)

بسم الله الرحمن الرحيم
أصحاب المعالي الوزراء،
معالي الأمين العام، السادة المندوبون المحترمون،
وممثلو المنظمات الدولية الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

لقد اختتمنا بنجاح الاجتماع الحادي والأربعين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي بعد مشاورات مثمرة وبنّاءة.

أتوجه بجزيل الشكر إلى وفود الدول الأعضاء كافة، وممثلي المنظمات الدولية، وسائر المشاركين على إسهاماتهم القيّمة في المفاوضات.

لقد اجتمعنا تحت مظلة الكومسيك وبحثنا بصدق وإخلاص كيف يمكننا اتخاذ خطوات أكثر فعالية من أجل رفاه وازدهار العالم الإسلامي، وكيف نحول التحديات التي نواجهها إلى فرص.

ومنذ يوم السبت، أُقيمت في إطار هذا الحدث العديد من الجلسات والفعاليات الجانبية مثل المنتديات والأعمال الاقتصادية.

إلى جانب الموضوع الرئيسي بعنوان "تطوير استراتيجيات التصدير في دول منظمة التعاون الإسلامي"، تم تبادل تقييمات ومقترحات قيّمة حول العديد من الموضوعات مثل تشجيع التوظيف، وتحسين بيئة الاستثمار، وتعزيز آليات التنسيق.

وقد تم عقد أكثر من 30 اجتماعًا ثنائيًا بمشاركة 16 دولة و6 مؤسسات تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي.

إن روح الوحدة والأخوة التي تجسدت في الدورة الحادية والأربعين للكومسيك بفضل مساهماتكم، قد عززت من أواصر المودة بيننا، كما قوّت فرص التعاون بين بلداننا.

ونأمل أن تسهم الإرادة المشتركة التي تجلت هنا في تطوير مشاريع مستدامة، وتحقيق مكاسب ملموسة، والمضي نحو نظام عالمي أكثر عدلاً.

أتمنى أن تكون المشاورات والقرارات التي تم التوصل إليها خلال هذا الاجتماع سببًا للخير للعالم الإسلامي وللإنسانية جمعاء.

أصحاب المعالي الوزراء، السادة المندوبون الكرام،

لقد ركزنا في دورتنا الوزارية لهذا العام على موضوع "تطوير وتحسين استراتيجيات التصدير في دول منظمة التعاون الإسلامي".

فرغم ما تملكه دول منظمة التعاون الإسلامي من موارد بشرية وثروات طبيعية ومواقع استراتيجية، إلا أنها لم تبلغ بعد نصيبها المستحق في النظام التجاري العالمي.

إن بقاء حصتنا من إجمالي التجارة العالمية عند مستوى 11% يدل على ضرورة تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية بشكل أكبر.

ورغم أن نسبة التجارة البينية بين دول منظمة التعاون الإسلامي قد تجاوزت مجددًا نسبة 20% في السنوات الأخيرة، وهو أمر يبعث على الارتياح، إلا أنه من الواضح أننا بحاجة إلى اتخاذ خطوات أكثر حزمًا لتحقيق أهدافنا.

فنحن نمتلك رؤية تهدف إلى رفع نسبة التجارة البينية بين دول منظمة التعاون الإسلامي إلى مستوى 25%.

وقد أولت تركيا دائمًا الأولوية لتجارتها مع الدول الشقيقة.

فقد شهد حجم تجارتنا الإجمالي مع دول منظمة التعاون الإسلامي نموًا مستمرًا خلال السنوات الخمس الماضية، إذ ارتفع من 74.7 مليار دولار أمريكي في عام 2020 إلى 112.6 مليار دولار أمريكي في عام 2024، أي بنسبة زيادة بلغت 50%.

وبهذا الأداء أصبحت تركيا ثالث أكبر دولة في حجم التجارة البينية ضمن منظمة التعاون الإسلامي.

إن التحولات السريعة في مجالات الاقتصاد الرقمي، والتجارة الإلكترونية، والتقنيات المالية، تتيح فرصًا جديدة لجميع دولنا.

فالحلول الرقمية والتقنيات اللوجستية ومنصات التصدير الإلكتروني التي طورناها في هذه المجالات قد جعلت من بلادنا مركزًا رقميًا للتجارة الإقليمية.

وفي الفترة القادمة، نهدف إلى إبراز المجالات التي نمتلك فيها ميزة تنافسية داخل جغرافيا منظمة التعاون الإسلامي، لرفع حصة دول المنظمة في صادراتنا إلى 30% على المدى القصير، وإلى 35% بحلول عام 2030.

ويُعد نظام التجارة التفضيلية لمنظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC) أهم مبادرة للكومسيك في مجال التجارة، إذ يمثل أقوى قاعدة لتعزيز التجارة بين الدول الأعضاء.

وأعتبر القرار الذي تم اتخاذه العام الماضي ببدء المفاوضات في عام 2026 لجعل النظام متوافقًا مع الاتفاقيات التجارية الحديثة خطوة مهمة.

إن تحويل النظام، بإرادة مشتركة من الدول الأعضاء، إلى هيكل أكثر شمولاً وديناميكية واستدامة، سيسهم بقوة في زيادة حجم تجارتنا.

وأتوجه بالشكر لجميع الشركاء الذين ساهموا في هذا المسار، وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام للنظام ودعم تطويره.

إن الحل السريع والعادل للنزاعات في مجالي التجارة والاستثمار أمر حاسم لترسيخ بيئة من الثقة في عالم الأعمال.

ولهذا الغرض، فإن تعزيز القدرات المؤسسية لمركز التحكيم بمنظمة التعاون الإسلامي، واستكمال الآليات التي تضمن الاعتراف المتبادل بشهادات الحلال، يحظيان بأهمية كبيرة.

وأؤمن بأن دعم الدول الأعضاء سيسهم في إضفاء زخم جديد على كل من نظام التحكيم وهيكل الاعتماد الحلال في التجارة الإقليمية.

أصحاب المعالي الوزراء، السادة المندوبون الكرام،

خلال هذا العام، تناولت اجتماعات فرق العمل التابعة للكومسيك العديد من الموضوعات الاستراتيجية التي تحتل مكانة بارزة في جداول أعمال التنمية للدول الأعضاء.

إن المقترحات التي تم تطويرها في مجالات تمتد من مكافحة تغير المناخ إلى الإنتاج الزراعي، ومن سياسات الإسكان الاجتماعي إلى سياحة التراث الثقافي، هي مقترحات يمكن أن تسهم بشكل ملموس في تحقيق أهداف التنمية في بلداننا.

ونشجع بشكل خاص الدول الأعضاء على الاستفادة بشكل أكثر فاعلية من برامج دعم مشاريع الكومسيك من أجل تنفيذ هذه التوصيات السياسية.

فحتى اليوم، تم دعم **180** مشروعًا في إطار تمويل دعم مشاريع الكومسيك، وشاركت 56 دولة عضوًا كجهة منفذة أو مستفيدة في هذا البرنامج.

وفي إطار برنامج القدس التابع للكومسيك، الذي يهدف إلى تحسين ظروف معيشة إخواننا الفلسطينيين وتعزيز قدراتهم المؤسسية، تم حتى الآن تقديم دعم مالي وفني لـ 28 مشروعًا.

وتبرز هذه المشاريع كمبادرات تسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لفلسطين، وتعزز القدرات المحلية، وتنسجم مع أهداف التنمية المستدامة.

وكما أشار فخامة رئيس جمهوريتنا في كلمته الافتتاحية أمس، فإننا نطلق تحت مظلة الكومسيك برنامج تطوير القدرات في سوريا، الذي يهدف إلى تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية في هذا البلد الشقيق.

وفي إطار البرنامج، سيتم تقديم دعم للمشاريع من خلال آليات تشمل التدريب، وتبادل الخبراء، وتحليل الاحتياجات، والبحوث الميدانية، ودراسات الجدوى، والتوأمة المؤسسية، مع مراعاة احتياجات وأولويات إخواننا السوريين في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويذكرنا هذا المشهد بأن جدول أعمال التنمية لدينا لا تقتصر على المؤشرات الاقتصادية فحسب، بل يجب أن تتشكل بروح العدالة والتضامن والمسؤولية الإنسانية.

أصحاب المعالي الوزراء، السادة المندوبون الكرام،

تشهد رقعة جغرافية واسعة تمتد من الشرق الأوسط إلى أفريقيا، ومن جنوب آسيا إلى أوروبا، تطورات هامة تؤثر بعمق في التوازنات الإقليمية وجدول الأعمال العالمي.

إن الأزمة الإنسانية المستمرة في غزة، والصراعات في السودان، والوضع الهش في اليمن تذكرنا جميعًا بضرورة إقامة نظام دولي قائم على العدالة والضمير الإنساني؛ وفي المقابل، فإن الخطوات المتخذة في سوريا نحو إعادة الإعمار والتنمية وبناء القدرات تعزز آمالنا في الاستقرار والتضامن الإقليمي.

وأود بشكل خاص أن أعرب عن سروري بتمثيل سوريا مرة أخرى في اجتماع الكومسيك الوزاري.

فبعد مسيرة طويلة وشاقة، إن إظهار إرادة التعافي من قبل الشقيقة سوريا يُعد تطورًا مشجعًا لمنطقتنا.

وتركيا، انطلاقًا من وعيها بمسؤوليات حسن الجوار والأخوة والواجب الإنساني، وقفت وتقف دائمًا إلى جانب الشعب السوري في جميع المجالات؛ من النقل والتعليم إلى الصحة والتجارة، ومن الأمن إلى الخدمات الاجتماعية.

إن التخفيف التدريجي للعقوبات التي شكلت لسنوات طويلة عائقًا كبيرًا أمام التنمية، يفتح أمامنا نوافذ جديدة من الفرص.

ويُعد مدّ يد العون من العالم الإسلامي للشعب السوري أمرًا في غاية الأهمية لمساعدتهم على استعادة بيئة يسودها الأمن والاستقرار والازدهار.

وفي الاجتماع التشاوري الخاص بإعادة إعمار سوريا الذي جمعنا بمعالي الوزراء، أتيحت لنا فرصة ثمينة لتبادل الآراء حول ما يمكننا القيام به تجاه سوريا في إطار روح التعاون والتضامن. وأتوجه إليكم بالشكر على آرائكم وتقييماتكم القيّمة.

وفي المرحلة المقبلة، يجب على القطاع الخاص أن يتوجه بشجاعة نحو المشاركة في إعادة إعمار سوريا، والمساهمة في تنشيط الإنتاج وفرص العمل.

إن تعزيز التكامل مع اقتصادات المنطقة سيسهم في تسريع عملية تنمية سوريا، وسيكون له في الوقت ذاته تأثير إيجابي على سلاسل التجارة والإنتاج والتوظيف الإقليمية.

وكما نهضت سوريا مجددًا بالأمل بعد سنوات طويلة من الصراع، فإنني على يقين بأننا سنشهد قريبًا أيضًا أيامًا يسود فيها السلام والطمأنينة والحرية في أرض فلسطين.

فبعد عامين من الهجمات الوحشية على غزة، شكّل وقف إطلاق النار الذي تحقق بجهود دول المنطقة بصيص أمل وراحة في قلوبنا، مع بدء إخواننا في العودة إلى منازلهم ووصول المساعدات الإنسانية إلى غزة.

إن تركيا تبذل كل إمكاناتها لضمان إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة بشكل آمن ومنتظم.

ونحن إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في جميع المجالات؛ من مراكز الإيواء المؤقتة إلى الإسكان الدائم، ومن توفير الطاقة والمياه إلى التعليم والخدمات الصحية.

إن إعادة إعمار غزة ليست مجرد مسؤولية إنسانية، بل هي أيضًا أوضح تجسيد للسلام الإقليمي والضمير المشترك.

وسنواصل الوقوف إلى جانب إخواننا الفلسطينيين حتى قيام دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة والكاملة على أراضيها ضمن حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

وفي المرحلة المقبلة، من المهم أن نتابع هذا الموضوع بعناية ضمن منظمة التعاون الإسلامي وجميع المنصات الدولية الأخرى، وأن نقدم من خلال خطوات عملية الدعم الذي يحتاجه إخواننا في غزة.

أصحاب المعالي المشاركين الكرام،

يطيب لنا أن نعرب عن بالغ سرورنا باستضافتكم في إسطنبول، المدينة التي تلتقي فيها القارات والتواريخ والثقافات، وذلك بمناسبة انعقاد الاجتماع الوزاري الحادي والأربعين للكومسيك.

وقد تم تحديد موضوع جلسة تبادل وجهات النظر لوزراء الدول الأعضاء في الكومسيك لعام 2026 تحت عنوان "تطوير أدوات تمويل التجارة من أجل زيادة الصادرات في دول منظمة التعاون الإسلامي".

وأتمنى أن تكلل الجهود التي ستُبذل في هذا الإطار بالنجاح والخير منذ الآن.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أتقدم بجزيل الشكر، إلى وفود جميع الدول الأعضاء، وإلى الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، وسائر المنظمات الدولية، على مساهماتهم القيّمة.

وأتمنى أن تثمر مناقشاتنا وجهودنا في إطار الكومسيك عن أفضل النتائج المرجوة.

راجياً أن تعودوا إلى أوطانكم سالمين غانمين، محملين بذكريات جميلة وروابط أخوية صادقة.

وأستودعكم الله.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المرفق التاسع

مسودة مشروع

التوصيات السياسية لجلسة تبادل الآراء لدورة الكومسيك الوزاري الواحدة والأربعين بعنوان "تطوير / تحسين استراتيجيات التصدير في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

وافقت دورة الكومسيك الوزارية الأربعون على أن يكون "تطوير / تحسين استراتيجيات التصدير في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" هو موضوع جلسة تبادل الآراء في دورة الكومسيك الواحدة والأربعين، وطلبت من مجموعة عمل الكومسيك المعنية بالتجارة TWG التوصل إلى توصيات سياسية ملموسة حول هذا الموضوع، وتقديم تقرير عنها إلى دورة الكومسيك الوزارية الواحدة والأربعين. تماشياً مع هذا الطلب، توصل الاجتماع الخامس والعشرون لمجموعة العمل المعنية بالتجارة TWG إلى التحديات والتوصيات السياسية التالية بشأن تطوير أو تحسين استراتيجيات التصدير في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:

A- التحديات

1. الاعتماد الكبير على واردات السلع الاستراتيجية، يزيد من مخاطر تقلبات الأسعار والإمدادات، إلى جانب عدم الاستقرار الناتج عن تقلب عائدات التصدير.

2. تقلب عائدات الصادرات يؤدي مباشرة إلى تذبذب النمو الاقتصادي من خلال تقلبات حادة تزعزع الاستقرار الاقتصادي.

3. تزايد الإجراءات الحمائية في الأسواق التقليدية، يزيد من حدة الصدمات الخارجية والتقلبات الاقتصادية.

4. التوترات الجيوسياسية والتحديات البيئية والاضطرابات التكنولوجية تكشف عن نقاط ضعفٍ هيكليةٍ في نماذج النمو القائمة على التصدير.

5. هناك حاجة إلى تعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة وتقوية الشراكات بين القطاعين العام والخاص لضمان الاستدامة والقدرة التنافسية على المدى الطويل.

6. سياسات البنية التحتية غير المنسقة للجودة وغياب اللوائح الفنية المشتركة بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، تحد من قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة SMEs والشركات متناهية الصغر MSMEs على تلبية المتطلبات الدولية.
7. الاختلافات في معايير الحلال على المستوى الدولي، تشكل عوائق أمام التجارة وثقة المستهلك.

8. محدودية الثقافة التجارية في العديد من البلدان، لا سيما البلدان النامية والناشئة، تحد من اندماجها الكامل في الأسواق العالمية، ويقلل من قدرتها التصديرية.
9. قيود الميزانية التي تحد من قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة SMEs والشركات متناهية الصغر MSMEs على الاستثمار في التدريب المتعلق بالتجارة، تقيّد مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية. الاستثمار المحدود في البحث والتطوير R&D، وضعف التعاون بين الأوساط الأكاديمية والصناعة، وعدم كفاية الدعم المالي، يعيق الابتكار والتطور التقني العالي، ويحد من انخراط البلدان في القطاعات المتقدمة.
10. التطور السريع للتكنولوجيا الرقمية، يخلق فجوة في المهارات، مع وجود نقص في المتخصصين في مجالات الذكاء الاصطناعي، وعلم البيانات، والأمن السيبراني، وسلسلة الكتل (البلوك تشين).

11. القيود الهيكلية، بما في ذلك متطلبات شهادات الأيزو ISO أو شهادات الحلال، تحد من مصداقية الشركات الصغيرة والمتوسطة SMEs والشركات متناهية الصغر MSMEs واندماجها في الأسواق الدولية.
12. محدودية الموارد المالية، تعيق الشركات الصغيرة والمتوسطة SMEs والشركات متناهية الصغر MSMEs من

تأسيس العلاقات الدولية والحفاظ عليها.

13. ضعف الثقافة الرقمية وعدم كفاية البنية التحتية الرقمية، يعيق تبني منصات التجارة الإلكترونية وأدوات التيسير التجاري الرقمي.

14. عدم كفاية البنية التحتية الرقمية وارتفاع رسوم الترخيص، يحد من مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة SMEs والشركات متناهية الصغر MSMEs في سلاسل القيمة العالمية وتوسع الصادرات.

15. محدودية الامتثال للوائح التجارية الخضراء الجديدة، كشفت عن نقاط ضعفٍ كامنةٍ في العديد من الاقتصادات.
16. اللوائح الناشئة المتعلقة بالمناخ، تلْزِم الشركات بدمج الاستدامة عبر سلاسل التوريد، مما يزيد من التكاليف وتعيق الامتثال وتسبب الضغوط التنافسية.

17. ارتفاع تكاليف البنية التحتية للرقمنة، يضع عبئًا غير متناسب على الشركات الصغيرة والمتوسطة SMEs والشركات متناهية الصغر MSMEs، فيقلل من قدرتها التنافسية، ويحد من المشاركة الفعالة في التجارة الدولية.
18. التكاليف المرتفعة للبنية التحتية للتحول الرقمي، تضع عبئًا غير متناسب على الشركات الصغيرة والمتوسطة SMEs والشركات متناهية الصغر MSMEs، مما يضعف قدرتها التنافسية ويضعف كفاءتها في مشاركتها في التجارة الدولية.

19. النظم الورقية والمجزأة تسبب التأخير، وارتفاع النفقات العامة، وزيادة مخاطر الأخطاء والاحتيال. في حين أن انخفاض الشفافية ومخاوف أمن البيانات يثنيان الشركات الصغيرة والمتوسطة SMEs والشركات متناهية الصغر MSMEs من تبني الحلول الرقمية.
20. ارتفاع تكاليف الشحن ومحدودية الوصول إلى خطوط شحن تنافسية

B- مسودة توصيات السياسات

بناءً على التحديات والمشكلات التي نوقشت أعلاه، سيتم تنظيم حزمة التوصيات السياسة التالية من قبل وزارات التجارة الوطنية ووكالات ترويج الصادرات، بالتعاون مع غرف التجارة والمؤسسات ذات الصلة في منظمة التعاون الإسلامي، على النحو التالي:

1. *تشجيع تطوير/تنفيذ إطار شامل لتيسير التجارة داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من أجل تبسيط العمليات عبر الحدود، وخفض تكاليف المعاملات، وتعزيز كفاءة عمليات التصدير والاستيراد.*
2. *تنظيم أنشطة تخطيط استراتيجي إقليمية تعاونية بالاشتراك مع خبراء من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مع تشجيع نقل المعرفة التقنية العملية من خلال تبادل المعلومات، والتدريبات، وورش العمل، وبرامج تبادل الموظفين حيثما كان ذلك مناسباً.*

3. *الاستفادة من الخدمات التي يقدمها المعهد الإسلامي للمواصفات والمقاييس (SMIIC) لتيسير التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي*

4. *الاستفادة من خدمات المنتدى الإسلامي لهيئات اعتماد الحلال (IFHAB) للاعتراف المتبادل بشهادات الحلال، من خلال العمل على تطوير وتنفيذ اتفاقيات الاعتراف المتبادل (MRA) والاتفاقيات القانونية المتبادلة (MLAs) بين هيئات اعتماد الحلال الوطنية في الدول الأعضاء، بهدف تيسير الإجراءات وإزالة الحواجز الفنية.*
5. *نشر ومشاركة مذكرات السياسات، والنشرات الإخبارية، والملاحظات الإرشادية مع وزارات الدول الأعضاء وهيئات الاعتماد وسلطات إصدار شهادات الحلال، بهدف تسريع استخدام خدمات المنتدى الإسلامي لهيئات اعتماد الحلال.*

6. *رفع الوعي وتعزيز معرفة المصدّرين والمتخصصين في التسويق باتجاهات الأسواق الدولية ومتطلبات الامتثال وإدارة المخاطر، وخاصة في الدول الأعضاء الأقل نمواً في منظمة التعاون الإسلامي.*

7. *تعزيز استخدام التسويق الرقمي ومنصات التجارة الإلكترونية والممارسات الدولية الناجحة في التسويق، من أجل تحسين القدرة التنافسية للشركات وتقوية مهارات موظفيها في مجالي التجارة والتسويق.*
8. *دعم حملات التوعية العامة لتعزيز إبراز فرص التجارة وقصص النجاح.*
9. *تشجيع تطوير سياسات ابتكار موجّهة، وبرامج حوافز للبحث والتطوير، وإنشاء مراكز لنقل التكنولوجيا، ومتنزهات علمية، وحاضنات، ومراكز ابتكار من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لدعم رواد الأعمال المبتكرين والشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.*

10. *تطوير/تحسين آليات الدعم المخصصة لعملية تدويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وتقديم الدعم الفني اللازم لتعزيز مصداقيتها في الأسواق الخارجية.*
11. *تشجيع البرامج الهادفة لدعم الشركات، ولا سيما في الدول النامية، في تحقيق الامتثال للمعايير التجارية المتعلقة بالاستدامة.*
12. *تشجيع السياسات التجارية التي تعزز بيئة أعمال داعمة من خلال تبسيط المعايير، ومواءمة المتطلبات البيئية بين مناطق الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتقليل الحواجز غير الجمركية المرتبطة بالامتثال لمعايير الاستدامة.*

13. *تعزيز اعتماد نظام "النافذة الواحدة الوطنية (NSW)" من خلال تشجيع تكييف التشريعات واللوائح التي تمنح الاعتراف القانوني بالوثائق الإلكترونية، والتوقيعات الإلكترونية، والشهادات الرقمية في المعاملات التجارية ذات الصلة.*

14. *تطوير/تحسين قوانين قوية لحماية البيانات والأمن السيبراني والخصوصية المتعلقة باستخدام نظام "النافذة الواحدة الوطنية"، بما يتماشى مع القوانين الوطنية، من خلال تحديد أدوار ومسؤوليات الإدارات العامة والمستخدمين من القطاع الخاص.*
15. *التشجيع على توفير أساس قانوني للتشغيل البيني الإقليمي يسمح بالاعتراف المتبادل بشهادات المنشأ الإلكترونية، ووثائق*

الصحة النباتية والحيوانية (SPS)، وغيرها من التراخيص المتعلقة بالتجارة في المعاملات عبر الحدود.

التوصيات السياسية الصادرة عن الاجتماع الخامس والعشرين لمجموعة عمل الكومسيك للنقل والاتصالات

عقد فريق عمل الكومسيك للنقل والاتصالات (TCWG) بنجاح اجتماعه الخامس والعشرين تحت عنوان "تعزيز واستدامة إمكانية الوصول إلى المناطق الريفية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". في جلسة مناقشة السياسات المعنونة "صياغة توصيات السياسات للدورة الوزارية الحادية والأربعين للكومسيك حول تعزيز واستدامة إمكانية الوصول إلى المناطق الريفية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، في 18 سبتمبر 2025، أجرت مجموعة عمل الكومسيك للنقل والاتصالات مداولات حول توصيات السياسات المتعلقة بتعزيز واستدامة إمكانية الوصول إلى المناطق الريفية. وقد تمت صياغة توصيات السياسات مع الأخذ بعين الاعتبار دليل السياسة المعنون بنفس موضوع الاجتماع المذكور أعلاه. توصيات السياسات هي كما يلي:

توصية السياسة I: تطوير استراتيجية وطنية طويلة الأمد لإضفاء الطابع المؤسسي. على التنسيق بين القطاعات وآليات الحوكمة متعددة المستويات لاستثمارات النقل، بهدف تعزيز إمكانية الوصول الريفي في سياق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
توصية السياسة II:دمج أهداف الاتصال الريفي (مثل الوصول إلى الطرق الصالحة لجميع الأحوال الجوية، والوصول إلى الأسواق، وتغطية النقل العام) في السياسات الوطنية للنقل وخطط القطاعات، من خلال ضمان تطوير متوازن للبنية التحتية، والالتزام رفيع المستوى، وتعزيز الدعم بين القطاعات.

توصية السياسة III: استخدام أدوات التخطيط وأدوات دعم اتخاذ القرار القائمة على البيانات لتحديد الاحتياجات والفجوات، بما يتيح تخطيطاً قائماً على الأدلة لإمكانية الوصول الريفي، وترتيب الأولويات الاستثمارية بناءً على تحليل الأثر الاجتماعي والاقتصادي.
توصية السياسة IV: استحداث مصادر تمويل مخصّصة ونماذج لتقاسم التكاليف من خلال الاستفادة من آليات بديلة مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص أو مساهمات المجتمعات المحلية لتعزيز إمكانية الوصول الريفي.
توصية السياسة V: تعزيز المراقبة التشغيلية والصيانة المستدامتين من خلال إدخال قنوات فعّالة لتلقي الملاحظات تستند إلى معايير الإدماج الاجتماعي وجودة الخدمات، إلى جانب مراقبة البنية التحتية، لدعم التنمية الريفية المستمرة.

مسودة التوصيات السياسية

التي سيناقشها مجموعة عمل الكومسيك المعني بالسياحة، في اجتماعه الخامس والعشرين

(15-16 سبتمبر 2025)

"تحسين جودة واستدامة السياحة التراثية في منظمة التعاون الإسلامي"

ستكون هناك جلسة نقاش خلال اجتماع مجموعة العمل تحت عنوان "صياغة توصيات السياسات للدورة الوزارية الحادية والأربعين للكومسيك" حول "تحسين الجودة والاستدامة في السياحة التراثية في دول منظمة التعاون الإسلامي" في الفترة من 1 إلى 4 نوفمبر 2025. تم إعداد هذه الوثيقة لإثراء المناقشات حول تحسين الجودة والاستدامة في السياحة التراثية في منظمة التعاون الإسلامي للتوصل إلى توصيات سياسية ملموسة لتقريب السياسات بين البلدان الأعضاء. وقد تمت صياغتها وفقًا للنتائج الرئيسية لتقرير البحث الذي تم إعداده لهذا الاجتماع.

توصيات السياسات هي كما يلي:

توصية السياسة 1. تعزيز الحماية القانونية والحوكمة والاستعداد للمخاطر من خلال إنشاء وتحديث قوائم التراث المادي وغير المادي، والتشريعات، وأنظمة الرصد، وبروتوكولات إدارة الأزمات والمخاطر.

الأساس المنطقي: تتطلب السياحة التراثية المستدامة أساسًا قانونيًا ومؤسسيًا متينًا. من المهم وجود تشريعات شاملة لحفظ التراث وحمايته، والتي تغطي الأصول المادية وغير المادية، بما يتماشى مع المواصفات الدولية، وتكافح التهريب والاتجار غير المشروع. ينبغي متابعة العناصر التراثية المهربة عبر قنوات رسمية وغير رسمية مختلفة، وإعادتها إلى أماكنها الأصلية. يتضمن هذا النهج أيضًا تحديد قوائم الجرد الوطنية وتحديثها بانتظام، مع أنظمة لرصد حالتها وتقييمها دوريًا. يمكن للمجالس التراثية المحلية أن تؤدي دورًا مهمًا في التنسيق بين الوزارات والسلطات المحلية، مع ضمان التشاور المجتمعي بحيث يكون للسكان صوت فعّال في عملية صنع القرار. يمكن لجداول التفتيش والصيانة الموحدة، المدعومة بميزانيات مخصصة، أن تساعد في حماية التراث من الإهمال والتدهور. يمكن أن يعزز دمج بروتوكولات إدارة المخاطر والأزمات في أطر التراث القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ والزلازل والفيضانات وغيرها من المخاطر المحتملة. يُقترح أيضًا إنشاء منصة رقمية واسعة النطاق على مستوى منظمة التعاون الإسلامي لتسهيل نقل المعرفة، وتسجيل وإدارة وعرض التراث المادي وغير المادي.

توصية السياسة 2.تأمين التمويل المستدام لأعمال الحفظ والصون من خلال الصناديق، وتخصيصات الضرائب، والشراكات، والآليات الشفافة.

الأساس المنطقي: بالنظر إلى الكم الهائل والمتنوع من أصول التراث في دول منظمة التعاون الإسلامي، والتحديات التي تواجه حماية هذه الأصول والموارد، من المهم وضع إجراءات الحماية والحفظ في مقدمة الأولويات قبل السعي لتوسيع السياحة. يُعد تخصيص ميزانيات للاستقرار والتجديد والإدارة الوقائية، مع الاسترشاد بقوائم جرد ورصد مُحدثة، أمرًا أساسيًا. بمجرد ترسيخ أسس الحفظ، يُمكن استحداث آليات تمويل مستدامة. إن إنشاء صناديق مخصصة لحفظ التراث وحمايته - بالاعتماد على ضرائب السياحة، ومخصصات الضرائب، والرعاية الخاصة، والحوافز الضريبية، والمنح الدولية - من شأنه أن يوفر قاعدة موارد أكثر استقرارًا. وبعيدًا عن الاعتماد الحصري على الميزانيات الحكومية، يُمكن أيضًا تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لدعم مشاريع الترميم وإعادة الاستخدام التكيفي. يمكن أن يُساعد نهج شفاف لتقاسم الإيرادات في ضمان إعادة استثمار الأموال مباشرةً في الحفظ والحماية والتنمية المجتمعية، مما يمنع التسربات الاقتصادية ويبني استدامة طويلة الأجل.

توصية السياسة 3. تنويع منتجات سياحة التراث وإدراج عناصر تراثية جديدة في الوجهات الناشئة، وإدارة الطلب السياحي بما يتماشى مع القدرة الاستيعابية للوجهة السياحية المعنية

الأساس المنطقي: تجذب أصول التراث المختلفة في منظمة التعاون الإسلامي ملايين الزوار بالفعل، وقد أدى الإفراط في السياحة في المواقع المميزة إلى الازدحام والتدهور وانخفاض رضا الزوار. قد تُسهم الطاقة الاستيعابية، وقيود تقسيم المناطق، وأنظمة الحجز، المدعومة بتكنولوجيات المراقبة الرقمية وإصدار التذاكر، في موازنة تدفقات الزوار، في مواجهة هذه التحديات. وفي الوقت نفسه، يُمكن توزيع الطلب بشكل أكثر توازناً من خلال تنويع العروض التراثية. ويشمل ذلك تطوير مواقع تراثية جديدة، مثل الحفريات الجديدة، وجولات تراثية مواضيعية، مثل الدوائر الدينية، ومسارات فن الطهي، والقرى الحرفية، إلى جانب ممرات التراث الإقليمية. ويمكن للتنويع أن يُبرز التراث غير المادي - المهرجانات، والتقاليد الشفهية، والفنون الأدائية، والطعام المحلي، وممارسات الطهي - مما يضمن أن السياحة التراثية لا تقتصر على الحفاظ على الآثار فحسب، بل تحمي أيضاً التقاليد الحية لمجتمعات منظمة التعاون الإسلامي.

توصية السياسة 4. الترويج ووضع العلامة التجارية وتحسين تجربة الزوار من خلال التواصل التسويقي، وسرد القصص، وتحسين البنية التحتية، وتطبيق التقنيات الذكية.

الأساس المنطقي: يُعد بناء العلامات التجارية الفعّال أمراً أساسياً للتنافسية في أسواق السياحة العالمية. يمكن أن تكون الحملات القائمة على سرد القصص، التي تبرز الهوية الثقافية والأصالة وتروّج في الوقت ذاته للمعالم الأثرية والتقاليد الحيّة، ذات دور فعّال للغاية في هذا الصدد. يمكن تصميم استراتيجيات التسويق لشرائح مُتخصصة مُتنوعة، مثل السياحة الثقافية، والدينية، والطهوية، والتعليمية، من خلال القنوات الرقمية ووسائل الإعلام التقليدية. يمكن تعزيز تجربة الزائر من خلال المرافق، واللافتات الإرشادية، ومناطق الاستراحة، ووسائل النقل الموثوقة، مع تقديم خدمات شاملة. يمكن للتكنولوجيا أن تلعب دورًا محوريًا، بما في ذلك المراقبة القائمة على الذكاء الاصطناعي، والتفسير الغامر عبر الواقع الافتراضي والمعزز، والمتاحف الإلكترونية، ومنصات التذاكر الرقمية، والتطبيقات والخرائط مما يُحسّن كلًا من التفاعل وإدارة الزوار إن دمج العلامة التجارية مع تجربة الزائر يضمن أن تقدم وجهات منظمة التعاون الإسلامي تجارب أصيلة وعالية الجودة. يمكن أيضًا تشجيع إدراج مواقع

التراث العالمي (مثل أصول اليونسكو للتراث المادي/غير المادي، والمدن الإبداعية، وسيتا سلو، ونجوم ميشلان، وما إلى ذلك) ليس فقط للحفاظ على هذه المواقع والموارد وحمايتها، بل أيضًا لتعزيز هويتها التجارية ووضعها في السوق.

توصية السياسة 5. تمكين المجتمعات المحلية من خلال رفع الوعي والمشاركة وتقديم الحوافز للتوظيف المحلي وتطوير آليات لتقاسم المنافع.

الأساس المنطقي: غالبًا ما تكون الموارد التراثية أصولًا مشتركة، ويصبح حفظها وصونها ومراقبتها أكثر فاعلية عندما يشارك المجتمع المحلي بفاعلية في هذا المجال. من المهم أيضًا إضفاء الطابع المؤسسي على التشاور والمشاركة المجتمعية في التخطيط السياحي، وضمان إشراك السكان في عملية صنع القرار. يمكن أن تساعد فرص التوظيف المحلية وبرامج التوظيف في تحقيق فوائد اقتصادية مباشرة للمجتمعات، في حين تضمن أساليب توزيع المنافع الشفافة إعادة استثمار العائدات الناتجة عن التذاكر والامتيازات في مشاريع المجتمع والمؤسسات الصغيرة إن إطلاق برامج التوعية وبناء القدرات، وتنظيم الفعاليات والمهرجانات، من شأنه تعزيز الملكية المحلية للتراث، في حين أن إشراك الشباب من خلال ريادة الأعمال والصناعات الإبداعية والعمل التطوعي والتدريب قد يضمن استمرارية التواصل بين الأجيال، لا سيما فيما يتعلق بالتراث الثقافي غير المادي. إدماج المجتمعات في كل مرحلة من مراحل السياحة التراثية يعزز سبل العيش ويحافظ على الهوية الثقافية.

أدوات لتنفيذ توصيات السياسات:

مجموعة عمل السياحة التابعة للكومسيك: وفي اجتماعاتها اللاحقة، قد تتوسع مجموعة العمل في مجال السياسات المذكورة أعلاه بطريقة أكثر تفصيلاً. يمكن لمجموعة العمل أن تعمل على تحديد الأولويات وتسلسل مجالات السياسة.

تمويل مشروع الكومسيك: في إطار تمويل مشروع الكومسيك، يدعو مكتب تنسيق الكومسيك للمشاريع كل عام. وبفضل تمويل مشاريع الكومسيك، يمكن للبلدان الأعضاء المشاركة في مجموعات العمل تقديم مشاريع تمولها الكومسيك. وفيما يتعلق بمجالات السياسات المذكورة أعلاه، يمكن للبلدان الأعضاء أن تستفيد من تمويل مشاريع الكومسيك، ويمكن لمكتب تنسيق الكومسيك أن يدعم تمويل المشاريع الناجحة في هذا الصدد. وقد تشمل هذه المشاريع برامج تدريبية، وزيارات دراسية، وحلقات عمل، وتنظيم حلقات دراسية، وتبادل الخبرات بين الأقران، وتقييم الاحتياجات، وإنتاج مواد / وثائق ترويجية.

مشروع توصيات السياسة

التي ستناقشها مجموعة عمل الكومسيك المعني بالزراعة، في اجتماعه الخامس والعشرين

(22-23 سبتمبر 2025)

"تعزيز مرونة المزارعين الأسريين وصغار المنتجين في قطاعي الزراعة والأغذية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"

ستُعقد جلسة نقاش خلال اجتماع مجموعة العمل بعنوان "صياغة توصيات السياسات لدورة الكومسيك الوزارية الواحدة والأربعين" حول "تعزيز صمود المزارعين الأسريين وصغار المنتجين في قطاع الزراعة والأغذية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، في 23 سبتمبر 2025. تم إعداد هذه الوثيقة لإثراء المناقشات خلال الدورة المذكورة من أجل الخروج بتوصيات سياسية ملموسة لتقريب السياسات بين الدول الأعضاء. وقد تمت صياغتها وفقًا للنتائج الرئيسية لتقرير البحث الذي تم إعداده لهذا الاجتماع.
توصيات السياسات هي كما يلي:

<u>توصية السياسة الأولى:</u> تطوير برامج دعم مالي فعّالة للمزارعين الأسريين وصغار المنتجين بالتعاون مع التعاونيات المحلية ومؤسسات التمويل الأصغر، بما يهدف إلى تعزيز ملكيتهم للأصول الإنتاجية مثل المعدات الحديثة والآلات ومرافق التخزين، فضلاً عن تحسين وصولهم إلى المدخلات الزراعية.

الأساس المنطقي: يواجه المزارعون الأسريون وصغار المنتجين في كثير من الأحيان عقبات تحول دون حصولهم على الأصول الإنتاجية الأساسية اللازمة لتحسين كفاءة المزارع، وزيادة قدرتهم على الصمود، وتعزيز تنافسيتهم. إن امتلاك الأصول لا يمكّنهم من تحمل الصدمات السلبية في الإنتاج وحسب، بل يعزز أيضاً قدرتهم على الحصول على التمويل، وتبني التقنيات الجديدة، والمشاركة بفعالية أكبر في الأسواق. ومن خلال إنشاء برامج دعم مالي تستهدف تحديداً حيازة الأصول الإنتاجية؛ يمكن للحكومات تقليل حواجز الدخول وضمان استدامة المزارع الصغيرة على المدى الطويل. والشراكة مع التعاونيات المحلية ومؤسسات التمويل الأصغر تزيد من تعزيز الوصول والشمولية، مما يضمن توفير الموارد المالية، والمعرفة التقنية، والقدرة على التفاوض الجماعي حتى لأكثر المزارعين ضعفاً. هذا النهج المتكامل يحسن كلاً من إنتاجية المزارع وسبل العيش الريفية، وتعزيز القدرة على الصمود داخل القطاع الزراعي الأوسع.

<u>توصية السياسة الثانية:</u> زيادة وصول المزارعين الأسريين وصغار المنتجين إلى الأراضي الصالحة للزراعة والآلات الزراعية من خلال أدوات تأجير طويلة الأجل مدعومة من الحكومة وأدوات تقاسم تكاليف الإيجار.

الأساس المنطقي: يُعد تحسين وصول المزارعين إلى الأراضي الصالحة للزراعة مساراً حاسماً لتعزيز قدرتهم على الصمود وضمان استدامتهم على المدى الطويل. يتيح توسيع نطاق الوصول إلى الأراضي، لصغار المنتجين الاستفادة من وفورات الحجم، وتقليل متوسط التكاليف الثابتة، وزيادة ربحية المزرعة. كما أن الوحدات الزراعية الأكبر والأكثر تكاملاً تكون في وضع أفضل لتبني التقنيات الحديثة التي تتطلب في الغالب استثماراً أولياً كبيراً، وتأمين التمويل من خلال استخدام الأرض كضمان. لتحقيق ذلك، يمكن لآليات الإيجار طويل الأجل التي تدعمها الحكومة وآليات تقاسم التكاليف؛ أن توفر الأمان والقدرة على تحمل التكاليف لصغار المزارعين، بينما يمكن للترتيبات المؤسسية أن تدعم دمج الأراضي المجزأة لتعزيز الكفاءة. في الوقت نفسه، تُعد الضمانات التنظيمية الصارمة ضرورية لضمان ألا يؤدي توسع الأراضي إلى إزالة الغابات أو التدهور البيئي. ومن خلال تحقيق التوازن بين النمو والاستدامة، تستطيع الحكومات تعزيز تنمية زراعية شاملة ومرنة.

<u>توصية السياسة الثالثة:</u> تطوير أنظمة إنتاج بديلة ومبتكرة مقاومة لتغير المناخ تقلل الاعتماد على المدخلات المستوردة، من خلال حوافز مالية فعّالة، وخدمات الإرشاد الزراعي، وشراكات البحث والإرشاد.

الأساس المنطقي: إن الاعتماد المفرط على الأسمدة المعتمدة على الاستيراد يجعل المزارعين عرضة لمخاطر اقتصادية ناتجة عن تقلب الأسعار واضطرابات الإمداد، ويساهم كذلك في التدهور البيئي. إن تعزيز أنظمة الإنتاج البديلة، مثل الزراعة العضوية وزيادة استخدام السماد العضوي المحلي المتاح، يمكن أن يقلل الاعتماد على المدخلات الخارجية، ويعزز ممارسات زراعية أكثر استدامة، ويزيد في الربحية. يُعَدُّ الدعم المالي المستهدف والخدمات الإرشادية ضروريين لمساعدة المزارعين في إدارة عملية الانتقال، لا سيما من أجل تعويض انخفاض الغلة الأولي وتكاليف الحصول على الشهادات. وعلى المدى الطويل، لا يعزز الإنتاج العضوي القدرة البيئية على الصمود وحسب، بل يتيح للمزارعين أيضاً الوصول إلى الأسواق المتخصصة التي تقدم

أسعاراً مرتفعة، مما يزيد من الربحية ويحسن مستويات الدخل في المناطق الريفية. كما أن إنشاء مرافق محلية لإنتاج المدخلات الزراعية وتعزيز الشراكات بين البحث والإرشاد يمكن أن يدعما الابتكار وتبني الممارسات الحديثة على نطاق واسع.

<u>توصية السياسة الرابعة:</u> تعزيز قدرة المزارعين على الصمود من خلال تشجيع فرص توليد الدخل خارج الزراعة للمزارعين الأسريين وصغار المنتجين.

الأساس المنطقي: إن تنويع مصادر دخل المزارعين يُعد أمراً أساسياً لتعزيز قدرتهم على الصمود أمام الصدمات الزراعية وضمان الاستدامة الريفية طويلة الأمد. ففرص الدخل خارج المزرعة تقلل من اعتماد المزارعين على عوائد الزراعة المتقلبة، وتمكّنهم من إدارة المخاطر بشكل أفضل، وتمويل العمليات الزراعية، والحصول على الائتمان. تُظهر الأدلة أن الأسر التي تمتلك مصادر دخل غير زراعية تكون أكثر استعداداً لتبني التقنيات الحديثة وتحسين الإنتاجية العامة. ويمكن للحكومات أن تؤدي دوراً رئيسياً من خلال دمج ريادة الأعمال الريفية ضمن السياسات الزراعية، وتحفيز استثمارات القطاع الخاص في الصناعات الريفية، ودعم التعاونيات والجمعيات الإنتاجية لإنشاء مرافق محلية للتصنيع والخدمات.

<u>توصية السياسة الخامسة:</u> تطوير أنظمة إرشاد فعّالة من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على الروابط المباشرة بين الجامعات والمؤسسات الحكومية والجهات الخاصة والمزارعين.

الأساس المنطقي: كما أن الوصول إلى المعلومات في الوقت المناسب، والدعم في حل المشكلات، والممارسات المبتكرة، والتقنيات الحديثة يُعد ضرورياً لزيادة قدرة المزارعين على الصمود في مواجهة الصدمات الاقتصادية والبيئية السلبية. ولا تقتصر فاعلية أنظمة الإرشاد الفعالة على تحسين القدرات التقنية للمزارعين فحسب، بل تعزز أيضاً التغيير السلوكي اللازم لبناء القدرة على الصمود على المدى الطويل. ويمكن للأوساط الأكاديمية، بما تملكه من خبرة بحثية ومصداقية علمية، أن تؤدي دوراً محورياً في الإرشاد الزراعي من خلال الربط المباشر بين إنتاج المعرفة وتطبيقها الميداني. إن الدعم الحكومي يعدّ أمراً بالغ الأهمية من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الروابط من خلال التمويل، وتحديد المسؤوليات على أساس المناطق، وإنشاء آليات تواصل منظمة. تضمن العروض الميدانية ومنصات الاستشارات الرقمية وقنوات نقل المعرفة المستمرة، تمكين المزارعين الأسريين وصغار المنتجين من تبني التقنيات الحديثة، وتحسين الإنتاجية، وتعزيز الاستدامة البيئية.

<u>توصية السياسة السادسة:</u> تعزيز رأس المال الاجتماعي بين المزارعين من خلال دعم التعاونيات والجمعيات الإنتاجية، ودمج آليات تقاسم المخاطر المجتمعية، وتقديم حوافز مالية وتعليمية لتعزيز التعاون والدعم المتبادل.

الأساس المنطقي: كما أن رأس المال الاجتماعي – من خلال الشبكات والتعاونيات والجمعيات الإنتاجية – يساعد المزارعين، عبر توفير الدعم المتبادل وتجميع الموارد وتبادل المعارف والخبرات، مما يعزز قدرتهم على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

وتُظهر المجتمعات ذات رأس المال الاجتماعي المرتفع مستويات أفضل في الوصول إلى التمويل، وتبني التقنيات الجديدة بشكل أسرع، وإدارة الموارد بشكل أكثر استدامة. ويمكن للحكومات تعزيز هذه الشبكات من خلال تقديم برامج تعليمية مستهدفة، وحوافز مالية، ودعم للمبادرات التعاونية، بما يمكّن المزارعين من التعاون في إدارة الأراضي، واستخدام الموارد، وتبادل المعرفة. تعزز هذه التدخلات في تعزيز التضامن، وتقليل الهشاشة، وتحفيز التنمية الريفية طويلة الأمد.

<u>توصية السياسة السابعة:</u> تشجيع الزراعة التعاقدية بهدف تعزيز إنتاجية صغار المزارعين وتحسين وصولهم إلى الأسواق من خلال تطوير سلاسل التوريد الزراعية.

الأساس المنطقي: ومن بين أهم التحديات التي تواجه المنتجات الزراعية في البلدان النامية وكذلك في بلدان منظمة التعاون الإسلامي؛ هي صعوبة الحصول على المدخلات المناسبة، وتسويق المنتجات، والبيع بأسعار منخفضة، والخسائر الممتدة من المزرعة إلى السوق، وانخفاض جودة المنتجات. كما أن الوصول المحدود إلى الأسواق يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في قدرة المنتجين على الصمود. ومن أجل التغلب على هذه التحديات، من الضروري تحسين سلاسل الإمداد، لا سيما من خلال تطوير الزراعة التعاقدية. إذ يمكن للزراعة التعاقدية أن تساعد صغار المنتجين على الوصول إلى مدخلات عالية الجودة، وتسويق منتجاتهم بأسعار أفضل، والإنتاج وفقاً للمواصفات الدولية، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة قدرتهم على الصمود.

مجموعة عمل الزراعة في الكومسيك: وفي اجتماعاتها اللاحقة، قد تتوسع مجموعة العمل في مجال السياسات المذكورة أعلاه بطريقة أكثر تفصيلاً. كما يمكن لمجموعة العمل أن يواصل جهوده في تحديد أولويات مجالات السياسات وترتيبها تسلسلها.

تمويل مشروع الكومسيك: في إطار تمويل مشروع الكومسيك، يدعو مكتب تنسيق الكومسيك للمشاريع كل عام. وبفضل تمويل مشاريع الكومسيك، يمكن للبلدان الأعضاء المشاركة في مجموعات العمل تقديم مشاريع تمولها الكومسيك. وفيما يتعلق بمجالات السياسات المذكورة أعلاه، يمكن للبلدان الأعضاء أن تستفيد من تمويل مشاريع الكومسيك، ويمكن لمكتب تنسيق الكومسيك أن يدعم تمويل المشاريع الناجحة في هذا الصدد. وقد تشمل هذه المشاريع برامج تدريبية، وزيارات دراسية، وحلقات عمل، وتنظيم حلقات دراسية، وتبادل الخبرات بين الأقران، وتقييم الاحتياجات، وإنتاج مواد / وثائق ترويجية.

توصيات السياسات الخاصة بالاجتماع

الخامس والعشرين لمجموعة العمل المعنية بالتخفيف من حدة الفقر

<u>توصية السياسة الأولى:</u> ***اعتماد استراتيجيات إسكان متكاملة ومواكبة للمستقبل، بما في ذلك الإسكان الاجتماعي، من خلال معالجة تحديات التوسع الحضري، والتحولات الديموغرافية، ومخاطر المناخ، وتقلبات أسعار المساكن***

<u>توصية السياسة الثانية:</u> تعزيز مرونة قطاع الإسكان من خلال إعادة تأهيل المخزون الحالي، وتطوير تقنيات البناء المبتكرة، بما في ذلك البناء المعياري Modular والمسبق الصنع Prefabricated والمتكيف مع المناخ، وزيادة برامج البحث والتطوير في مجال الإسكان الاجتماعي.

<u>توصية السياسة الثالثة:</u> اعتماد لوائح إسكان مرنة قائمة على البيانات وموجهة للفقراء، بما في ذلك ضبط الإيجارات، وتخطيط مناطق استخدام الأراضي، ونسب القروض إلى القيمة، بهدف تحسين مصداقية أنظمة الإسكان وعدالتها وكفاءتها.

<u>توصية السياسة الرابعة:</u> دمج الأبعاد الاجتماعية والحوكمة الشاملة في برامج الإسكان، بما يعكس التقاليد الثقافية، والهياكل الأسرية، وشبكات المجتمع المحلي.

<u>توصية السياسة الخامسة:</u> توسيع خيارات الإيجار الميسور وتعبئة المساكن الشاغرة من خلال الإعفاءات الضريبية، أو ضمانات الإيجار، أو فرض غرامات موجهة على الشواغر طويلة الأمد.

<u>توصية السياسة السادسة:</u> تحسين إمكانية حصول الفئات الأشد فقراً على السكن من خلال برامج حكومية مستهدفة ومدعومة أيضاً من القطاعات الخاصة والمنظمات غير الحكومية، وتجمع بين الإعانات المصممة خصيصاً، والمشاريع ذات الدعم المتبادل cross-subsidized، أو التوفير العام المباشر.

<u>توصية السياسة السابعة:</u> تنويع مصادر تمويل الإسكان عبر أدوات التمويل الإسلامي، بما في ذلك المرابحة، والإجارة، والصكوك، والنماذج الجماعية.

<u>توصية السياسة الثامنة:</u> بناء منظومات استثمارية مستقرة وشاملة في قطاع الإسكان من خلال أدوات مثل شراكات الاستثمار العقاري REITs وصناديق الاستثمار العقاري REIFs وسندات الإسكان المدعومة بالصكوك، والمرتبطة بصناديق التقاعد والادخار.

توصيات السياسات الخاصة بالاجتماع الرابع والعشرين لمجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي

تمت مناقشة التوصيات السياسية الواردة في هذه الوثيقة بشكل شامل، وصياغتها، خلال جلسة مناقشة السياسات في اجتماع مجموعة عمل التعاون المالي الرابع والعشرين، في 18 سبتمبر 2025.

توصية السياسة الأولى: تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية لتمكين الدمج الفعّال لأدوات التمويل الإسلامي الصديقة للبيئة والمرتبطة بتقليل المخاطر المناخية ومخاطر الكوارث (DRR) في الأنظمة المالية الوطنية

الأساس المنطقي:

قد يُعيق الافتقار إلى لوائح منسقة وشفافة التكامل الفعال للتمويل الإسلامي الأخضر والمرتبط بالمناخ في النظم المالية الوطنية. للمساعدة في معالجة ذلك، يُمكن تعزيز الأطر التنظيمية والرقابية من خلال إدخال أحكام خاصة بأدوات مثل الصكوك الخضراء، بما يتماشى مع المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) الدولية، فضلاً عن تمكين تطبيق أدوات التمويل الإسلامي ضمن منطقها المؤسسي، لمنع تأثيرها على التدهور البيئي. عند توسيع خطوط التمويل، وفي عملية تقييم المشاريع، يُمكن تحديد المشاريع المؤهلة بشكل أوضح، وتوحيد متطلبات إعداد التقارير، وتشجيع التحقق من طرف ثالث. علاوة على ذلك، قد يُسهم دمج الصكوك الخضراء والمنتجات المماثلة في استراتيجيات التمويل الوطنية في ترسيخ الاعتبارات المناخية في التخطيط المالي وتعزيز المرونة والمصداقية.

توصية السياسة الثانية: تشجيع تنويع الأدوات المالية الصديقة للبيئة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتطوير أسواقها من خلال تبسيط إجراءات الإصدار، وتعزيز الابتكار (مثل الصكوك المرتبطة بالقدرة على الصمود والعقود المتوافقة مع معايير البيئة والمجتمع والحوكمة ESG)، وتقديم حوافز تنظيمية لجذب الاستثمارات.

الأساس المنطقي:

قد تُعيق محدودية توافر المنتجات المالية الخضراء المتوافقة مع الشريعة الإسلامية قدرة التمويل الإسلامي على حشد الموارد اللازمة للعمل المناخي والحد من مخاطر الكوارث. يمكن تشجيع تنويع المنتجات والابتكار المُوجه نحو السوق من خلال تبسيط إجراءات إصدار الصكوك، وإنشاء خطوط للمشاريع المؤهلة، وزيادة الوعي بين المشاركين في السوق. يمكن أن يسهم النظر في الهياكل المبتكرة—مثل الصكوك المرتبطة بالمرونة، وعقود التمويل الإسلامي المبتكرة المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، ومنتجات انبعاثات الكربون المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والتمويل المختلط —في جذب الاستثمارات أيضًا. علاوة على ذلك، يمكن للحوافز المالية والتنظيمية، بما في ذلك الإعفاءات الضريبية المؤقتة أو المعاملة التفضيلية للأصول الخضراء، أن تعزز تطوير واعتماد منتجات مالية إسلامية تركز على المناخ.

توصية السياسة الثالثة: تطوير/تحسين الحوافز المالية والكلّية التحوطية، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والاستفادة من أدوات التمويل الإسلامي لتوسيع نطاق الاستثمارات الموجهة نحو المناخ وتقليل مخاطر الكوارث DRR

الأساس المنطقي:

قد يؤدي غياب آليات تحفيز فعالة ومحدودية التعاون بين القطاعات إلى الحد من قابلية توسع الاستثمارات المتوافقة مع المناخ. يمكن التخفيف من هذه المسائل من خلال الحوافز المالية و الاحترازية الكلية—مثل المزايا الضريبية المؤقتة وضمانات الائتمان—فضلاً عن الحوافز الرقابية الجزئية لتشجيع تطوير المنتجات الخضراء. قد يساعد بناء منصات الاستثمار المشترك وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص على تقليل مخاطر المشاريع وتسهيل تبادل المعرفة. وفي هذا الصدد، يمكن أن يسهم العمل المنسق الذي يشمل السلطات العامة والمؤسسات المالية الإسلامية والمشاركين من القطاع الخاص في توليد خطوط قوية للمشاريع وزيادة تدفقات الاستثمار. ينبغي دمج الأدوات المالية الإسلامية، مثل الصكوك الخضراء، والتكافل، وإعادة التكافل، وأدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي، في الأجندة المالية الوطنية لتوسيع نطاق الاستثمارات المتوافقة مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، بما يُمكّن من تسخير التمويل الإسلامي لتحقيق التنمية المستدامة.

توصية السياسة الرابعة: تعزيز التمويل الإسلامي الأخضر من خلال تطوير الأسواق الثانوية للصكوك، وزيادة الشفافية، والاستفادة من التقنيات المالية الحديثة (Fintech) وتقنية البلوك تشين (blockchain) لتحسين إمكانية التتبع وقياس الأثر

الأساس المنطقي:

إن ضعف البنية التحتية للسوق ومحدودية الشفافية قد يُعيق نمو ومصداقية الأدوات المالية الإسلامية الخضراء. لمواجهة هذه التحديات، يُمكن تطوير أسواق ثانوية للصكوك الخضراء من خلال منصات التداول، وصانعي السوق، ومتطلبات الإفصاح، لتحسين السيولة وتسهيل وصول المستثمرين. يمكن أيضًا إدخال آليات إعداد تقارير موحدة وشهادات مستقلة لتعزيز المساءلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستفادة من الحلول التكنولوجية مثل التقانة المالية (fintech) والتكنولوجيا التنظيمية (regtech) وسلسلة الكتل (blockchain) قد يسهم في تبسيط إصدار المنتجات، وتعزيز إمكانية التتبع، وتمكين قياس أكثر دقة للتأثيرات البيئية والاجتماعية. في إطار تطوير هذه الفرصة، ينبغي السماح لأدوات التمويل الإسلامي بالعمل ضمن شروطها الأخلاقية المتأصلة لتحقيق نتائج قائمة على المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، بدلاً من التعامل معها كأي أدوات تمويل أخرى.

توصية السياسة الخامسة: ضمان توافر بيانات موحّدة كافية، وتطوير أطر عمل تمكّن من تقييم فعّال للمخاطر، ووضع السياسات، والحد من مخاطر الكوارث.

الأساس المنطقي:

تُعد البيانات الموثوقة والشاملة ضرورية لتقييم المخاطر المتعلقة بالمناخ، بما في ذلك الكوارث الطبيعية، ووضع سياسات فعالة. يتعين على الجهات التنظيمية الوطنية التركيز على أطر حوكمة البيانات التي تُسهّل جمع البيانات بشكل منهجي وإنشاء مستودعات بيانات المناخ. يجب أن تلتزم هذه الأطر بالمواصفات الدولية، وأن تشمل جوانب رئيسية مثل عوامل الخطر، والتعرضات المؤسسية، وتدابير التخفيف، والمؤشرات ذات الصلة بالسياسات، وجميعها بالغة الأهمية لتقييم مخاطر المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، واتخاذ قرارات مستنيرة.

توصية السياسة السادسة: الاستفادة من التمويل الاجتماعي الإسلامي، لا سيما الأوقاف والزكاة، ومن الابتكار الرقمي لدعم العمل المناخي وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث

الأساس المنطقي:

تتمتع مؤسسات وأدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي، مثل الوقف والزكاة، بإمكانيات هائلة غير مستغلة لدعم جهود التخفيف من آثار المناخ وتعزيز القدرة على الصمود. يمكن تصميمها لمعالجة مراحل مختلفة من دورة المناخ، مثل التعافي بعد الكوارث، وتعزيز التنمية في مختلف القطاعات، بما في ذلك الخدمات الاجتماعية والتعليم والصحة والصرف الصحي والأنشطة الاقتصادية والبنية التحتية المستدامة. يمكن أن يعزز دمج الرقمنة والأساليب المبتكرة نطاقها وتأثيرها، طالما أن هذه الآليات مدعومة بحوكمة قوية وعمليات شفافة. من خلال تضمين القيم القائمة على الشريعة الإسلامية في التمويل، يمكن وضع التمويل الإسلامي كبديل حقيقي يساهم في التنمية المستدامة والقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، نظرًا لطبيعته المتأصلة والفطرية للتنمية المستدامة. ينبغي منح التمويل الإسلامي فرصة لإعادة مواءمته تدريجيًا مع مبادئه الاقتصادية الأخلاقية والسياسية، التي تُعطي الأولوية للعدالة والتوازن (*الميزان*)، والوصاية، مما يؤدي إلى نموذج من التكامل والوحدة (*التوحيد*)، وبالتالي تطبيق طبيعة التنمية المستدامة المتأصلة في التمويل الإسلامي. قد يشمل ذلك وضع لوائح ومواصفات مُصممة خصيصًا للتمويل الإسلامي، بالاستناد إلى *مقاصد الشريعة الإسلامية*، بما يمنع التمويل المالي، ويُركز على المسؤولية الاجتماعية والبيئية طويلة الأجل.

أدوات لتنفيذ توصيات السياسات:

مجموعة عمل التعاون المالي للكومسيك: وفي اجتماعاتها اللاحقة، قد تتوسع مجموعة العمل في مجال السياسات المذكورة أعلاه بطريقة أكثر تفصيلاً.

منتديات الكومسيك: يمكن مناقشة توصيات السياسات المُعتمدة بمزيد من التفصيل في اجتماعات منتدى الكومسيك وفرق العمل التابعة له.

تمويل مشروع الكومسيك: في إطار برامج الكومسيك لدعم المشاريع، يصدر مكتب تنسيق الكومسيك دعوة سنوية لتقديم مقترحات المشاريع. من خلال هذه البرامج، يُمكن للدول الأعضاء المشاركة في مجموعات العمل تقديم مشاريع تعاون متعددة الأطراف لتمويلها بمنح من مكتب تنسيق الكومسيك. ولتنفيذ توصيات السياسات المذكورة أعلاه، يُمكن للدول الأعضاء الاستفادة من برنامج الكومسيك لدعم مشاريع. قد تشمل هذه المشاريع تنظيم الندوات، والتدريبات، والزيارات الدراسية، وتبادل الخبراء، وورشات العمل، وإعداد الدراسات التحليلية، وتقييم الاحتياجات والمواد أو الوثائق التدريبية.

المرفق العاشر

الأصل: بالإنجليزية

قائمة الوثائق الأساسية التي تم النظر فيها و / أو
تقديمها في دورة الكومسيك الواحدة والأربعين
(إسطنبول، 1-4 نوفمبر 2025)

.1	تقرير الكومسيك حول التقدم السنوي 2025
.2	إنجاح التعاون: استراتيجية الكومسيك لبناء عالم إسلامي مترابط
.3	تقرير الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي
.4	الآفاق الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي 2025: مسارات الاستقرار في ظل تداعيات الرسوم الجمركية
.5	موجز عن التعاون التجاري / TPS-OIC
.6	وقائع الاجتماع الخامس والعشرين لمجموعة الكومسيك للعمل التجاري
.7	توصيات السياسة للاجتماع الخامس والعشرين لمجموعة عمل الكومسيك التجارية
.8	الملخص التنفيذي - التقرير السنوي عن التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي
.9	تقرير عن المعارض والمؤتمرات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي
.10	تقرير عن القضايا المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية
.11	تقرير تقدم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ITFC حول تعزيز التجارة البينية
.12	برنامج المساعدة الفنية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية TAP من أجل التكامل الإقليمي والعالمي في التجارة
.13	تقرير موجز لأداء المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات لعام 2024
.14	التقرير المرحلي للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ICD
.15	تقرير عن سير العمل في صندوق التضامن الإسلامي للتنمية ISFD
.16	برنامج مركز ذكاء الأعمال في منظمة التعاون الإسلامي
.17	تقرير عن أنشطة معهد المعايير والمواصفات للدول الإسلامية SMIIC
.18	تقرير عن أنشطة الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية ICCD
.19	موجز حول التعاون المالي
.20	وقائع الاجتماع الرابع والعشرين لمجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي
.21	التوصيات السياسية للاجتماع الرابع والعشرين لمجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي للكومسيك ...
.22	موجز عن النقل والمواصلات
.23	وقائع الاجتماع الخامس والعشرين لاجتماع مجموعة عمل الكومسيك للنقل والاتصالات
.24	التوصيات السياسية للاجتماع الخامس والعشرين لمجموعة عمل الكومسيك للنقل والاتصالات
.25	موجز عن السياحة
.26	وقائع الاجتماع الخامس والعشرين لاجتماع مجموعة عمل الكومسيك للتعاون السياحي
.27	التوصيات السياسية للاجتماع الخامس والعشرين لمجموعة العمل السياحي
.28	موجز عن التعاون الزراعي
.29	وقائع الاجتماع الخامس والعشرين لمجموعة عمل الكومسيك للتعاون الزراعي
.30	تقرير المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي IOFS
.31	موجز عن التخفيف من حدة الفقر

32.	وقائع الاجتماع الخامس والعشرين لمجموعة عمل الكومسيك المعني بالتخفيف من حدة الفقر
33.	التوصيات السياسية للاجتماع الخامس والعشرين لمجموعة عمل الكومسيك المعني بالتخفيف من حدة الفقر
34.	نحو تحقيق أولويات التنمية المستدامة في دول منظمة التعاون الإسلامي 2025 - تقرير التقدم
35.	خارطة الطريق الاستراتيجية لبرنامج التعليم والتدريب التقني والمهني لمنظمة التعاون الإسلامي
36.	قائمة أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي بشأن تنفيذ أهداف للتنمية المستدامة SGDs
37.	توصيات السياسات لجلسة تبادل الآراء

التقارير متاحة على موقع الكومسيك. (**www.comcec.org**)